جامعـــــــــــة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: محاسبة ومالية

إعداد الطالب	إشراف الدكتور
علي عباس براهيم	بريش عبد القادر

لجنة المناقشة

أ.د/ البشير عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د/ بريش عبد القادر	أستاذ محاضر	مقررا
د/ كتوش عاشور	أستاذ محاضر	ممتحنا
د/ بربري محمد أمين	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2012/2011

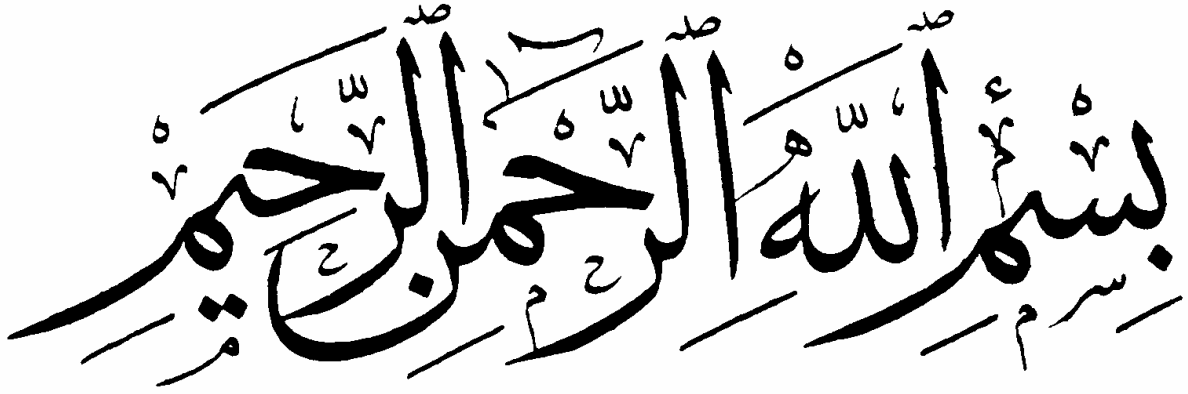
بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى من أعطى فلم يكل العطاء وبذل فكان أسمى من السخاء "أبي"

إلى من قاسمتني السهر والعناء فكانت لأسقامي خير دواء "أمي"

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل الأقارب والأصدقاء

إلى كل زملاء الدراسة الذين عرفتهم وعشت معهم حياة طالب العلم

والمعرفة خاصة طلبة ماجستير دفعة "محاسبة ومالية"

إلى كل أساتذتي من طور التعليم الابتدائي إلى طور التعليم العالي، الذين لا أنسى فضلهم علي، والذين أسأل الله لهم أن يجزيهم عني كل الخير.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

الطالب:براهيم علي عباس

كلمة شـــكـــر

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

الحمد لله والشكر له، الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر بريش

الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة والتي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل الخير

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدني بيد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ولم يتسنى لي ذكر اسمه.

الطالب:براهيم علي عباس

الفهرس

العنوان **الصفحة**

الإهداء I
الشكر II
الفهرس III
قائمة الجداول VI
قائمة الأشكال VII
قائمة الاختصارات VIII
المقدمة ..... أ
الفصل الأول : الإطار النظري لأسعار الصرف 01
تمهيد 01
المبحث الأول : مدخل عام لأسعار الصرف 02
المطلب الأول : ماهية سعر الصرف 02
المطلب الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف..... 08
المطلب الثالث : سوق الصرف وأنواعه..... 12
المبحث الثاني : أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها 18
المطلب الأول : أنظمة أسعار الصرف 19
المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية لنظم الصرف 25
المبحث الثالث : مخاطر تغيرات أسعار الصرف وطرق تغطيتها 28
المطلب الأول : مخاطر أسعار الصرف وأسباب نشوئها 29
المطلب الثاني : أنواع مخاطر أسعار الصرف 32
المطلب الثالث : قياس خطر الصرف وقرار التغطية 35
المطلب الرابع : تقنيات التغطية ضد خطر الصرف 41
خلاصة الفصل الأول 51

الفصل الثاني : منظور المعايير المحاسبية الدولية لتغيرات في أسعار الصرف 52
تمهيد 52
المبحث الأول : مدخل إلى المحاسبة الدولية 53
المطلب الأول : ماهية المحاسبة الدولية 53
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على المحاسبة الدولية 55
المطلب الثالث : التوافق والتوحيد المحاسبي 59
المبحث الثاني : الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية 64
المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية 64
المطلب الثاني : المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية 69
المطلب الثالث : مداخل وإجراءات وضع المعايير المحاسبية الدولية 73
المبحث الثالث : المحاسبة عن التغيرات في أسعار الصرف من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم 21..... 79
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين 79
المطلب الثاني : شرح متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين 84
المطلب الثالث : عرض بعض المعايير الدولية ذات العلاقة بالمعيار الحادي والعشرين 89
خلاصة الفصل الثالث 94
الفصل الثالث: الآثار المحاسبية للعملات الأجنبية على القوائم المالية 95
تمهيد 95
المبحث الأول : مدخل للمحاسبة عن العملات الأجنبية 96
المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن العملات الأجنبية 96
المطلب الثاني : الآثار المحاسبية لتغيرات أسعار الصرف 100
المبحث الثاني : المحاسبة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية 105
المطلب الأول : ماهية المحاسبة عن المعاملات الأجنبية 105
المطلب الثاني : آلية معالجة (تسجيل) المعاملات التي تتم بعملة أجنبية 107
المطلب الثالث : المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة 109
المبحث الثالث : ترجمة القوائم المالية الأجنبية 114
المطلب الأول : ماهية ترجمة القوائم المالية 115
المطلب الثاني : الطرق الفنية المستخدمة في ترجمة القوائم المالية 117
المطلب الثالث : ترجمة القوائم المالية الأجنبية في ظل ظاهرة التضخم 123

المبحث الرابع : آلية المحاسبة عن العملات الأجنبية في ظل النظام المحاسبي الجزائري 126
المطلب الأول : العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق المخطط المحاسبي الوطني 126
المطلب الثاني : التطبيق العملي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد 128
خلاصة الفصل الثالث 134
الفصل الرابع : دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف..... **135**
تمهيد 135
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف 136
المطلب الأول : التعريف بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته 136
المطلب الثاني : طبيعة نشاط المؤسسة 138
المطلب الثالث : تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة 142
المبحث الثاني : دراسة حالة استيراد محددة بالعملة الأجنبية 144
المطلب الأول : ترتيبات عمليات الشراء 144
المطلب الثاني : التسيير المالي لعمليات الاستيراد المحددة بالعملة الأجنبية 145
المطلب الثالث : التسيير المحاسبي لعمليات الاستيراد المحددة بالعملة الأجنبية 148
المبحث الثالث : دراسة حالة لترجمة القوائم المالية 153
المطلب الأول : عناصر إيضاح ترجمة القوائم المالية 153
المطلب الثاني : تحليل الإجراءات المحاسبية لعملية الترجمة..... 154
خلاصة الفصل الرابع 158
الخاتمة 159
المراجع 162

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	الإجراءات التجارية بالنسبة للمصدر ووضعية خطر الصرف	31
(2-1)	الإجراءات التجارية بالنسبة للمستورد ووضعية خطر الصرف	32
(3-1)	الإجراءات المالية ومخاطر الصرف	32
(4-1)	إجراء الحماية من المخاطر: الخيارات	41
(1-2)	إجراءات تبني معيار جديد	76
(1-3)	مكاسب أو خسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية	104
(2-3)	مكاسب وخسائر الترجمة	105
(3-3)	القياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية	107
(4-3)	طبيعة خصم وعلاوة الصرف الآجل من وجهة نظر البائع والمشتري للعملة	112
(5-3)	الفرق بين عملية إعادة القياس والترجمة للعملة	118
(1-4)	تطور رأس المال الاجتماعي لمؤسسة (ECDE)خلال الفترة(2000-2010)	138
(2-4)	مساهمة مؤسسة (ECDE) في بعض المؤسسات الأخرى	139
(3-4)	تطور الطاقة الإنتاجية لمؤسسة (ECDE) خلال الفترة (2004-2009)	141
(4-4)	تطور رقم أعمال مؤسسة (ECDE) خلال الفترة (2004-2009)	142
(5-4)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف	143
(6-4)	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة في مؤسسة (ECDE)	144
(7-4)	مخطط توضيحي للاعتماد المستندي الخاص بحالة الاستيراد	149

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف	43
(2-1)	جدول وضعية الصرف	50
(1-2)	معايير المحاسبة الدولية الصادرة من 1973 إلى غاية 2007	77
(2-2)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من 2001 إلى غاية 2009	79
(3-2)	التطور التاريخي لمعيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين	81
(4-2)	المقترحات التي تم الموافقة عليها لمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 دون تغيير جوهري	83
(5-2)	تفسيرات معيار المحاسبة الدولي رقم 21	84
(1-3)	إجراءات المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة	114
(2-3)	أسعار الصرف المستخدمة في ظل طرق الترجمة الأربعة	123
(1-4)	تطور الطاقة الإنتاجية لمؤسسة (ECDE) خلال الفترة (2004-2009)	141
(2-4)	تطور رقم أعمال مؤسسة (ECDE) خلال الفترة (2004-2009)	142

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
OMC	Organisation Mondiale du commerce	المنظمة العالمية للتجارة
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standard	معايير التقارير المالية الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SIC	Standing Interprétation Committee	الجنة الدائمة للتفسيرات
IFRIC	International Financial Reporting Interprétation Committee	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
MNE	Multinational entreprise	المؤسسات متعددة الجنسية
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principle	معايير المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولا عاما
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
PCN	Plan Comptable Nationale	المخطط الوطني للمحاسبة
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
ECDE	Entreprise des Ciments et Dérivés d'Ech-cheliff	مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري

مقدمة عامة

تمهيد

تعتبر المؤسسة نظام مفتوح ضمن البيئة التي تعيش فيها، حيث تستقبل مدخلاتها من موارد والتزامات من البيئة المحيطة وكذلك تقوم بتزويدها بالمخرجات التي تنتج عن المؤسسة كالسلع والخدمات ونظرا لاتساع البيئة التي تعيش فيها المؤسسة شيئا فشيئا، فمن البيئة الداخلية للمؤسسة إلى البيئة المحلية إلى البيئة العالمية، أصبحت المؤسسة جزء من النظام الاقتصادي العالمي وتتعامل مع معطيات عالمية في ظل عدم قدرتها على الاستمرارية بالاكتفاء فقط بالمدخلات الوطنية، فأصبح جزء من نشاط المؤسسة الاستيراد والتصدير من وإلى البيئة العالمية، وظهرت كذلك المؤسسات متعددة الجنسية التي لم تعد هويتها تقتصر على دولة معينة بل أصبح العالم كله وطنا لها، وهذا يوجب التعامل مع الغير خارج نطاق الحدود الدولية بما يكفل استمرارية المؤسسة، ويتم تبادل العمليات المالية بوحدات نقدية لها قيمة معينة إزاء الوحدات النقدية المحلية، وبالتالي ستكون تدفقاتها المالية عرضة لقيود مختلفة خاصة تلك التي تتعلق بتغيرات أسعار الصرف.

وتعتبر مشكلة تغيرات أسعار الصرف من أبرز المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط على المستوى الدولي، والتي ظهرت كانعكاس للمتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة التي يعيشها العالم اليوم.

إن سمة عدم اليقين التي يتميز بها المحيط الدولي للمؤسسة، والذي من بين أبعاده أو عناصره الغير مستقرة معدلات صرف العملات، تفرض على المؤسسات الاقتصادية في ممارستها لنشاطاتها على المستوى الدولي ومن خلال تعاملها بعملات تختلف عن العملة الوطنية اتخاذ قرارات ملائمة لمواجهة آثار تغيرات معدلات الصرف وبالتحديد تغطية المخاطر المترتبة عليها.

وبناءا على الحاجة إلى بيانات ومعلومات تفيد كأساس لاتخاذ القرارات بشأن هذه المؤسسات على المستويين المحلي والأجنبي، ونظرا لتعدد العملات لهذه المؤسسات في القيام بأنشطتها وفي نفس الوقت التزامها بإعداد القوائم المالية بعملة قد تختلف عن عملات التداول وما قد ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر صرف للعملات، كان لابد للمحاسبة الدولية أن تفي بالكيفية التي يتم بها قياس التأثيرات التي تسببها التغيرات في قيمة العملات الأجنبية التي تتعامل بها هذه المؤسسات وتوصيل نتائج هذا القياس إلى من يهمهم الأمر في صورة قوائم مالية، بحيث تعكس هذه القوائم ما قد تتعرض له المؤسسات من مخاطر ناتجة عن التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية بكل دقة وموثوقية من خلال إتباع قواعد وأسس المعايير

المحاسبية الدولية التي تحكم وتضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية التي كانت تؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة وأحيانا متعارضة.

ولمعالجة آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تقضي المعايير المحاسبية الدولية بإتباع قواعد معينة لهذه المحاسبة، سواءا فيما يتعلق بالقياس أو الاعتراف أو الإفصاح، مما يؤدي إلى المحافظة على مضمون ودلالة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات، ولقد خصص لها مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي تبنى إصدار هذه المعايير معيار مستقل، حيث تطرق المعيار الحادي والعشرين إلى آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية.

إشكالية الدراسة

للتطرق إلى هذا الموضوع يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الجوهري الآتي:

– ما هي انعكاسات تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية، وكيفية معالجتها من منظور المعايير المحاسبية الدولية؟

لمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هي المرتكزات النظرية لأسعار الصرف؟ وكيف يتم تحديد سعر صرف العملة؟

2- كيف تتم المحاسبة عن العملات الأجنبية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟

3- هل يحقق تطبيق المحاسبة عن العملات الأجنبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية؟

4- ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمحاسبة عن العملات الأجنبية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن متطلبات هذه الدراسة تقتضي الفرضيات الآتية:

1- تنعكس تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية من خلال تحديد مكاسب وخسائر الصرف التي تم معالجتها محاسبيا وفقا لأسس وإرشادات المعايير المحاسبية الدولية.

2- تتم المعالجة المحاسبية للعملات الأجنبية من خلال تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين.

3- إن الالتزام بتطبيق المحاسبة عن العملات الأجنبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يساهم في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية.

4- في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، هناك التزام بتطبيق متطلباتها فيما يتعلق بالمحاسبة عن العملات الأجنبية من قبل المؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الدراسة

لقد تم اختيار هذه الدراسة لأسباب ذاتية مرتبطة بتخصص الباحث من جهة، ومن جهة أخرى لأسباب موضوعية تتعلق بأهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية ومحاولتها مواكبة التطورات المتسارعة للمحاسبة في جانبها النظري والعملي على المستوى الدولي وذلك من خلال إصدارها للنظام المحاسبي المالي الجديد.

أهمية الدراسة

- تعتبر ظاهرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بظاهرة العصر، ولقد حضيت آثار وانعكاسات هذه الظاهرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بدراسة وافية من قبل الكثير من الباحثين الاقتصاديين ولكن آثار التغيرات في أسعار الصرف على الجانب المحاسبي وكيفية معالجته لم تحضى بنفس الدرجة من الاهتمام والدراسة من قبل الباحثين.
- تتزامن الدراسة مع تبني الجزائر للمعايير المحاسبة الدولية، وما يتطلب ذلك من معرفة بالجوانب النظرية للمحاسبة لتحقيق الأهداف والخصائص النوعية للقوائم المالية.

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ومن هنا يمكن تلخيص أهم الأهداف الفرعية لهذه الدراسة في النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على أهم أسس وإجراءات المحاسبة عن العملات الأجنبية، ومدى ارتباطها بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.
- التعرف على مدى التوافق بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالمحاسبة عن العملات الأجنبية.
- اختبار مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمحاسبة عن العملات الأجنبية.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أجل تحليل أبعاده، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات المطروحة وصولا إلى النتائج والاستنتاجات، تم معالجة موضوع الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض عام للإطار النظري لأسعار الصرف، والبحث في آثار تغيراتها على القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

حدود الدراسة

لقد تم دراسة كيفية معالجة آثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن طبيعة البحث كانت أكثر ارتباطا بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، وعليه تم تحليل متطلبات هذا المعيار بشكل مفصل، أما بقية المعايير فتم التطرق إليها وفق ما يستلزمه عرض المعيار المذكور. في حين اقتصرت دراسة حالة على معالجة القوائم المالية لمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف.

الدراسات السابقة

1- دراسة (جمال عادل الشرايري، خالد عدنان عويس، طارق عبد الله الشبيل، 2007)

الدراسة عبارة عن مقالة منشورة بمجلة علوم إنسانية، العدد 35، تحت عنوان:

مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدقق الخارجي.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين من وجهة معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية والمدققين الخارجين، وبيان الفروقات بين وجهة نظر معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية ووجهة نظر المدققين الخارجين في التزام البنوك الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين والتعرف على المشاكل والصعوبات والآثار المترتبة على تطبيق معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين. وعليه قامت هذه الدراسة على أساس تحليل لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين على شكل أسئلة في استبيان، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين من وجهة نظر معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية والمدققين الخارجيين، والمتعلقة بكل من ترجمة المعاملات التي تتم بعملات أجنبية وصافي الاستثمار في الفروع الأجنبية والعمليات الأجنبية التي تعتبر مكملة لعمليات البنك وترجمة مفردات القوائم المالية للفروع الأجنبية للبنك، والإفصاح عن متطلبات المعيار.

2- دراسة (محسن حمريط، 2009/2008)

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل بجامعة بسكرة، الجزائر، تحت عنوان:

إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة الجزائر.

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى عملية إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل التطورات الراهنة لأنظمة الصرف الدولية، حيث أبرزت هذه الدراسة بأن مخاطر الصرف ناجمة عن الأزمة الحاصلة في النظام النقدي الدولي والتحول إلى أنظمة الصرف المرنة، أين تزايدت مخاطر الصرف بشكل كبير نتيجة التطورات الغير متوقعة في أسعار الصرف المستقبلية، وفي المقابل نتج عنها تحول كبير في تقنيات التغطية، كما تم من خلال

هذه الدراسة الإشارة إلى حالة الجزائر، التي خلص من خلالها إلى أن المؤسسات الجزائرية تتعرض إلى خسائر صرف ناتجة عن عدم وجود نظام للتغطية ضد خطر الصرف نتيجة إلغاؤه من طرف بنك الجزائر نظرا لعدم وجود الأرضية الملائمة لتطبيقه.

3- دراسة (CLAIRE FORTIN 2009)

الدراسة عبارة عن رسالة ماستر 2 في المالية تخصص خزينة المؤسسة بمعهد إدارة الأعمال جامعة باريس1 تحت عنوان:

La couverture du risque de change en période d'appel d'offre et les impacts IFRS.

تعرضت هذه الدراسة إلى التحديات المالية التي تواجه المؤسسات خلال فترة تقديم عروض المناقصات بالعملة الأجنبية في ظل التغيرات المستمرة لأسعار الصرف من منظور معايير التقارير المالية الدولية، وذلك من خلال عرض عام لطرق إجراء المناقصات في إطار دولي وكذا تحديد أهم مخاطر الصرف التي تتعرض لها المؤسسات خلال فترة تقديم العروض، لتعكس مختلف الخيارات المتاحة التي تمكن هذه المؤسسات من حماية أنفسها من هذه المخاطر عن طريق مجموعة من التقنيات الاقتصادية والمحاسبية، وفي الختام خلصت الدراسة إلى أن هناك تقنيات عديدة يمكن استخدامها كأداة لتحوط ضد مخاطر الصرف وليس هناك حل مثالي، ويتوقف الاختيار بين هذه التقنيات على عدة عوامل.

4- دراسة (RAINER HABERLE 1999)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة فريبورغ بسويسرا، تحت عنوان:

Risque de change, entreprise et investisseur – Le cas du marché suisse des actions.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة مخاطر العملة ومدى تأثيرها على كل من المؤسسة والمستثمر حيث يتجلى هذا التأثير في تقييم سوق الأسهم، من خلال معرفة ما إذا كانت تغيرات أسعار الصرف تؤثر على القيمة السوقية للمؤسسات ذات الأنشطة الدولية وتقييمها في البورصة، وكيف يؤثر ذلك على المستثمرين من وجهة نظرهم، مع إسقاط الدراسة الميدانية على سوق الأوراق المالية السويسرية لمعرفة مدى تأثير أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم، وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن التغيرات في أسعار الصرف لها تأثير محدود وجزئي على تقييم الأسهم في سوق الأوراق المالية.

وبناءا على ما سبق نجد أن أغلب الدراسات السابقة قد ركزت على ظاهرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وإبراز آثارها وانعكاساتها على الجانب المالي والاقتصادي، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعالجة الجانب المحاسبي، حيث إضافة إلى محاولة هذه الدراسة تدارك بعض الجوانب التي تم إغفالها بشكل أو بآخر في الدراسات السابقة، فإن مساهمتها تتمثل في تناولها لعملية الربط بين التغيرات في أسعار الصرف ومدى تأثيرها على القوائم المالية وبين المعايير المحاسبية الدولية.

هيكل الدراسة

من أجل دراسة مشكلة تغيرات أسعار الصرف في المحاسبة، وتحليل الإشكالية المطروحة والإجابة على الأسئلة التي تتضمنها، مع الأخذ بعين الاعتبار للفرضيات التي تم وضعها، وللإحاطة بكل جوانب الموضوع، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي كالآتي:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لأسعار الصرف، بهدف تقديم إطار مرجعي لأسعار الصرف وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول مدخل عام لأسعار الصرف، ويتضمن المبحث الثاني أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها، أما المبحث الثالث فيتضمن مخاطر تغيرات أسعار الصرف وطرق تغطيتها.

الفصل الثاني يتعرض إلى منظور المعايير المحاسبية الدولية لتغيرات في أسعار الصرف، بهدف تقديم إطار عام مرجعي للمحاسبة الدولية والوقوف على معاييرها الخاصة بتغيرات أسعار الصرف، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول مدخل إلى المحاسبة الدولية، ويتضمن المبحث الثاني الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية، أما المبحث الثالث فيتضمن دراسة تحليلية للمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين-آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية- وكذا دراسة بعض المعايير ذات العلاقة.

يتطرق الفصل الثالث إلى الآثار المحاسبية للعملات الأجنبية على القوائم المالية، بهدف الوقوف على الإجراءات والطرق المتبعة في تحديد ومعالجة مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على الممارسات المحاسبية للعملات الأجنبية، وذلك من خلال أربعة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول مدخل للمحاسبة عن العملات الأجنبية، ويتضمن المبحث الثاني المحاسبة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية ويتضمن المبحث الثالث ترجمة القوائم المالية الأجنبية، أما المبحث الرابع فيتضمن آلية المحاسبة عن العملات الأجنبية في ظل النظام المحاسبي الجزائري.

بينما خصص الفصل الرابع لدراسة حالة مؤسسة وطنية عمومية تتمثل في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، وذلك من أجل زيادة التوضيح والشرح للجانب النظري.

تمهيد

يترتب عن قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول ارتباطها ببعضها بعلاقات دائنية ومديونية متبادلة تتطلب تسويتها إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف أطرافها، وعلى ذلك فمن أهم المشكلات التي يثيرها التبادل الدولي مشكلة العلاقة بين النقد الأجنبي والنقد الوطني، حيث لا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية وأن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب كذلك ومنذ البداية أن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها، فكل تبادل دولي يثير في الواقع مشكل حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة، فالتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم بغير النقود إذ يجب أن تتدخل فيه النقود، فهو يثير مشكلة النقود التي يحسب بها أي النقود التي يدفع بها.

ولو كان هناك عملة عالمية تتبعها جميع الدول لكان التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في أي مكان من العالم، ولكن الواقع أنه لا توجد هذه العملة العالمية الواحدة، ففي العالم عملات بعدد دوله لكل دولة عملتها الخاصة بها والمبادلات الدولية تحسب أو تدفع بعملة دولة من الدول، ولكن عملة كل دولة محدودة من حيث قوة الإبراء بحدود تلك البلد، ومن هنا لا يتم تحاسب ولا دفع فيما بين الدول إلا وتجري فيه مقارنة بين عملتين على الأقل، عملة الدولة التي ينتمي إليها الدائن وعملة الدولة التي ينتمي إليها المدين ومن هذه المقارنة يتم تقدير كل عملة بالأخرى، عملية المقارنة السابقة فيما بين العملتين هي جوهر ما يسمى عملية الصرف الأجنبي.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالميا، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم مؤسسات أم بنوك...الخ. وبقصد الإلمام بالجانب النظري لأسعار الصرف تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول : مدخل عام لأسعار الصرف؛

المبحث الثاني : أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها؛

المبحث الثالث : مخاطر تغيرات أسعار الصرف وطرق تغطيتها.

المبحث الأول : مدخل عام لأسعار الصرف

لعل من أبرز المشكلات التي يمكن أن تكون عائقا في وجه المعاملات الاقتصادية الدولية سواء كانت داخلية أو خارجية تلك المتعلقة بالعملة التي يتم من خلالها تسويق هذه المعاملات، ومن هذا التحليل اهتدى الفكر الاقتصادي إلى ما يعرف بسعر الصرف، والذي هو عبارة عن مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن أن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

إن تداخل العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم التي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف، ونظرا لأهميته ودوره على المستوى الدولي، فقد اهتمت به جميع الدول وخاصة منها المتقدمة، ومنحته العناية الفائقة، لذالك جاءت مفاهيم مختلفة وصيغ عديدة وهذا ما يمكن أن نتطرق إليه في هذا المطلب.

1- مفهوم سعر الصرف

بخلاف تسوية العمليات التجارية الداخلية التي تتم باستخدام العملة الوطنية، تتطلب العمليات التجارية مع الخارج استخدام علاقة تحدد الاختلاف بين قيمة العملة المحلية وعملة البلد الأجنبي، هذه العلاقة تعرف بسعر الصرف.

فالصرف الأجنبي أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي، هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية، وسعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.[1]

كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.[2] وهناك من يرى أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها.

إذن يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

---

[1]- حسن خلف فليح، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص57.

[2]- موسى سعيد مطر، وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص43.

2- أساس التسعير

يوجد هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:[1]

2-1- التسعير المباشر

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة، ومن أهم هذه الدول هي بريطانيا التي تقيس الجنيه الإسترليني بهذه التسعيرة (1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي).

2-2- التسعير غير المباشر

أما التسعيرة غير المباشرة فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

والملاحظ أنه لا يوجد فرق بين المفهومين، لذالك فإن عملية الصرف هي استبدال كمية محددة من النقود محل كمية من نقود أخرى والعلاقة بين هذه الكميات تسمى معدل الصرف.

3- وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف، يمكن إيجازها كالآتي:[2]

3-1- وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية.

3-2- وظيفة تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

3-3- وظيفة توزيعية

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار

---

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص96.

[2]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002، ص ص149-150.

العالم. ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات، وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني ...وهكذا، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها تؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، وتنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا.

4- الصيغ المختلفة لسعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي معناها الخاص، وجوهر الاختلاف بين هذه الصيغ هو استعمال معيار الزمن أو المستوى العام للأسعار، ويمكن استعراض هذه الصيغ فيما يلي:

4-1- سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.[1]

كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد. كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معيار القدرة الشرائية وهذا لعدم الأخذ بمعيار التضخم.

4-2- سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية،[2] وبالتالي فهو يعبر عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في

---

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

[2]- المرجع نفسه، ص104.

اتخاذ قراراتهم. كما يختلف سعر الصرف الحقيقي عن الاسمي في كون الثاني يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار، فكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي كلما كان معدل التضخم منخفض، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة الآتية:[1]

TCR=TCN*PE/P

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

PE : مؤشر الأسعار الأجنبية.

P : مؤشر الأسعار المحلية.

من خلال هذه العلاقة نلاحظ أن هذا السعر يمثل القدرة الشرائية للعملة، وهو ما يعتبر مقياس لتنافسية الاقتصاد الوطني مع دولة أخرى، غير أنه لا يعتمد عليه في الدراسات الاقتصادية وذلك لاقتصار هذا المؤشر على العلاقة بين بلدين فقط.

4-3- سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز (LASPEYRES) للأرقام القياسية:[2]

$$TCNE = \left\{ \sum_{P} Z_P \, X_0^P \, (e_t^P | e_t^r) / \sum_{P} X_0^P \;\; (e_0^P | e_0^r) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_{P} Z_P \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_{P} Z_P INER_{PR} \times 100$$

حيث:

$(e^{pr})_t$ و$(e^{pr})_0$: سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e_t^P وe_0^P سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_t^r وe_0^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

---

[1]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص81.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص105.

X_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

4-4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة الآتية:[1]

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p/p_0^r)/(p_t^p/p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p/p_t^r)}{(p_0^p/p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRER_{PR} \times 100$$

حيث:

P_t^p وP_0^p مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_t^r وP_0^r مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

5- سعر الصرف التوازني

يكون سعر الصرف الأجنبي في حالة توازن، عندما تتطابق الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العملة الأجنبية عند سعر صرف معين يدعى سعر الصرف التوازني، هذا الأخير هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.[2]إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذالك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص106.

[2]- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر/تشرين الثاني، 2003، السنة الثانية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص07.

[3]- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص39.

ويلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات النقدية الآتية:[1]

- معدل نموا الدخل القومي؛
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛
- معدل التغير في سعر الفائدة؛
- اتجاه الطلب على النقود.

وتجدر الإشارة إلى أن المتغيرات الأربعة ليست على نفس الدرجة من الأهمية في التأثير على سعر صرف التوازن.

6- العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات

إن التغيرات في قيم العملات المختلفة التي يتم عكسها عن طريق التغيرات في أسعار أو معدلات التبادل، تنتج من عوامل عديدة، ومن بين أهم العوامل الرئيسية تأثيرا في تغيرات سعر الصرف ما يلي:

6-1- معدل التضخم

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها.[2]

6-2- معدلات الفائدة

كما أن معدلات الفائدة لها دور هام في معدل التبادل، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي، والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.[3]

6-3- ميزان المدفوعات

ففي البلدان التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها تكون مجمل صادراتها أكبر من مجمل وارداتها هذا الفائض يزيد من قيمة عملتها، والعكس عندما يحقق بلد ما عجزا يكون معرضا لهبوط عملته.

6-4- عوامل بيئية

لا شك أن هناك الكثير من التأثيرات البيئية التي يكون لها أثر مباشر على تغيرات سعر الصرف أو معدل التبادل، ولعل أكثر تلك المؤثرات أهمية في النظام الاقتصادي والنظام السياسي (الاستقرار السياسي)

---

[1]- المرجع نفسه، ص41.

[2]- محسن محمد حاكم، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، للفترة 22-24 تموز 2003، ص07.

[3]- موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص51.

فالضغوط والمشاكل السياسية تؤثر في سعر صرف العملة، فخروج رؤوس الأموال من الدولة في حالة عدم الاستقرار ينعكس سلبا على قيمة العملة.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لأسعار الصرف

لقد تعددت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، آخذا بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة، ولهذا حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين مختلف الدول وأهم هذه النظريات كالآتي:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية

برزت هذه النظرية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال الحرب، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل، على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية، وبيان أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم، وقد لخص فكرته في قوله"إن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي، ومن ناحية أخرى، عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا، إن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي أساسا على القوة الشرائية بالنسبة للعملتين في بلديهما."[1]

تلك هي نظرية تعادل القوة الشرائية، ومعناها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية، وأن صرف عملة بلد بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين بحيث يؤدي إلى تعادل قوتي الشراء لكل عملة، قوتها الشرائية في الداخل وقوتها الشرائية في الخارج.

ونميز بين صيغتين في هذه النظرية هما كالآتي:

[1]- مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص128.

1-1- الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية

الفكرة التي تأسست عليها نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة بسيطة، هي أن كمية السلع أو الخدمات التي تحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هو نفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي تحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة إلى العملة الأجنبية.[1]

ويمكن التعبير عن سعر الصرف بمؤشر الأسعار المحلية والأجنبية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

1-2- الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية

تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقا من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة، آخذا بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، على افتراض توفر حرية التبادل الخارجي بين البلدين. بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية، وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات دولة أخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساويا للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائما سعر الصرف، وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، وهو ما يسميه جوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية،[2] ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف × سعر الصرف القديم

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي.

الانتقادات الموجهة للنظرية

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نلخصها فيما يلي :[3]

---

[1]- Bernard Guillochon, **économie internationale**, edition dunod, Paris, 1998, P182.

[2]- محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005/2004، ص46.

[3]- Fatma Ben Youssef, **La Politique de change en algerie (avic référence al'abanie)**, mémoire magistère, de partement des science de gestion, université d'Alger, 2005/2006, p44.

- أن النظرية لا تأخذ في عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف؛
- تفرض هذه النظرية عدم وجود نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات، كما أهملت التغير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة؛
- هناك بعض الصعوبات دائما في تحديد الأرقام القياسية للأسعار بصفة دقيقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية، حيث أن هناك الكثير من السلع التي يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف، أو العطب وخدمات السكن، من ثم تغير أسعار مثل هذه السلع والخدمات لن يؤدي رغم تأثيره على الرقم القياسي للأسعار إلى أي تغير في أسعار الصرف طالما أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي؛
- إهمال لعوامل أخرى تؤثر في تحديد أسعار الصرف، كأسعار الفائدة المطبقة في مختلف الدول ومستويات الدخل التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية؛
- تعجز النظرية على إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات مؤشرا أفضل في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف، نظرا لأن بنود هذا الحساب السلع والخدمات، دخل الاستثمار، التحويلات تمثل عمليات منفذة تعبر بدقة عن مدى القدرة التنافسية للدولة فإن تحقق فائض في الحساب يدفع سعر العملة إلى أعلى ويحدث العكس في حالة وجود عجز؛
- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، لكن ميزان العمليات الجارية هو جزء من ميزان المدفوعات، وسعر الصرف يمكن أن يتأثر ببنود أخرى من ميزان المدفوعات.

رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية أبرزت جانبا مهما من محددات أسعار الصرف من خلال إظهار العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

2- نظرية تعادل معدلات الفائدة

تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، وكذا التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى، حيث أن الزيادة من سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية، ومنه ارتفاع سعر الصرف. ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر

الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثا عن سعر الفائدة المرتفع، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية. ولا زال الأساس في تغيير أسعار الخصم كوسيلة لعلاج ميزان المدفوعات يستند إلى هذه النظرية.[1]

3- النظرية الكمية

إن زيادة عرض النقود وسرعة تداولها في اقتصاد دولة ما يؤثر في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول الأخرى. الشيء الذي ينتج عنه تباين واضح في معدلات التبادل الدولي باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض وإقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية، ويحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود وانخفاض سرعة تداولها إذ تقل تكلفة الصادرات فيزداد الطلب عليها فتزيد القيمة الخارجية، إذن تغيرات الكتلة النقدية ذات تأثير على معدلات الصرف.[2]

ولكن من نقائص هذه النظرية كون أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم المحلي والمتسبب الرئيسي في إحداث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات

4- نظرية الأرصدة

تربط هذه النظرية مابين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على موازين المدفوعات من تغير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها. فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا فإن الطلب على العملة المحلية سوف يزداد مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.[3]

ولقد ثبتت صحة هذه النظرية في ألمانيا خلال فترة الحرب العالمية الأولى عندما كانت الأسعار الخارجية للمارك غير متأثرة بزيادة قيمة النقود وسرعة دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، وهذا راجع إلى توازن الميزان المحاسبي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها، بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[4]إلا أن هذه النظرية لا تخلو من

---

[1]- حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2]- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص76.

[3]- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29.

[4]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص123.

النقائص فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.

5- النظرية الإنتاجية

يتلخص مضمون هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية وقدرة جهازها الإنتاجي، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس الاتجاه مع القوة الإنتاجية في الدولة وذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة في شتى المجالات.[1] فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي تحسن سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.[2]

ومما سبق فإن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، غير أن هذه النظرية لا تخلو من الانتقادات فهي تبين ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، فهو ما فسر اختلاف أو انعدام التوازن الاقتصادي المنشود.

المطلب الثالث : سوق الصرف وأنواعه

يعد سوق الصرف من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم، حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق، فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من عملات صعبة، وكذا ملجأ لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية، وهكذا تنجر عنه تدفقات هامة.

1- ماهية سوق الصرف الأجنبي

لتحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة والتبادل للعملات فيما بينها لابد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات، وهو ما يطلق عليه اسم سوق الصرف.

---

[1]- حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2]- محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص48.

1-1- تعريف سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف الأجنبي هو الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شـــراء عملة أخرى، وتسمى قيمة إحدى العملات مقابل عملة أخرى بسعر الصرف.[1]كما يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدودا بحيز جغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف، في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحـــاء العـــالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة علـــى مـــستوى البورصة.[2]

سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي يشمل كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الأجنبية وهو يختلف عن بورصة الأوراق المالية التي يكون لها مكان محدد.[3] وبالتالي فسوق الصرف الأجنبي لا يقـــع في مكان معين حيث ينتشر السوق في المراكز المالية في كل دول العالم فهو يعتبر آلية يتم من خلالها تحديـــد أسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض، ومن أهم مراكز الصرف الأجنبي أسواق الدول الكبرى مثل لندن، نيويورك، طوكيو.. حيث ترتبط هذه المراكز بشبكات تليفونية ووسائل اتصال حديثة تمكنها من الاتـــصال ببعضها البعض بسهولة مما يجعلها في النهاية وكأنها سوق واحدة.[4]

إذن سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفـــة، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.

1-2- وظائف سوق الصرف الأجنبي

بالإضافة إلى قيام أسواق الصرف الأجنبي بعمليات تحويل الأموال من دولة إلى أخـــرى لتـــسوية الحسابات بين المصدرين والمستوردين عن طريق البنوك التجارية، فإن هناك وظائف أخرى تقوم بها أسواق الصرف الأجنبي لتسهيل عمليات التبادل التجاري ومن أهم هذه الوظائف نذكر ما يلي:[5]

- تقديم ائتمان للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي من خلال البنوك التجارية، فعادة ما يمنح المـــصدرين مهلة تقدر بحوالي ثلاثة أشهر للمستوردين لتسديد قيمة التزاماتهم عن عمليات الاستيراد وفي نفس الوقت ونظرا إلى حاجة المصدرين لهذه الأموال فإنهم يقبلوا على خصم التزامات المـــستوردين لـــدى البنـــوك التجارية ويحصلون على قيمتها الحالية، ويعني ما سبق أن البنوك التجارية تمنح ائتمان لمدة ثلاثة شـــهور للمستوردين.

---

[1]- أنس البكري، وليد صافي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص182.

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص95.

[3]- Patrice Fontaine, **gestion du risque de change**, economica, paris, 1996, p11.

[4]- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص284.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 287-288.

- تقديم تسهيلات لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي، حيث تساعد المتعاملين سواء المصدرين أو المستوردين على تجنب مخاطر ارتفاع أو انخفاض أسعار العملات الأجنبية، فعادة ما لا يتوافق ميعاد الدفع أو ميعاد استلام قيمة الصفقات مع مواعيد استلام أو تسلم البضاعة المتعاقد عليها ولذلك تساعد أسواق الصرف الأجنبي المصدرين والمستوردين عن طريق عمليات يطلق عليها عمليات التغطية على تجنب مخاطر تغير أسعار العملات التي يتم بها التعامل.

ومن ناحية أخرى فإن أسواق الصرف تساعد المستثمرين الماليين على القيام بعمليات المراجحة والمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي.

1-3- المتدخلون في سوق الصرف الأجنبية

على غرار أسعار جميع السلع التي تتحدد وفق عمليات الشراء والبيع فإن أسعار الصرف هي بدورها تتحدد بتدخل بعض الأعوان الاقتصاديين في سوق الصرف من خلال بيعها وشرائها للعملات الأجنبية بهدف تغطية مدفوعاتها الدولية، ومن أهم منشطي هذه السوق نجد ثلاثة أعوان اقتصادية، كل عون له دور معين في هذا السوق وكل عنصر له أهميته في سير سوق الصرف وهي كالآتي:

1-3-1- البنوك

يتمثل هذا الجهاز في البنك المركزي والبنوك التجارية، وقد يكون البنك المركزي من أقوى المؤثرين على المتعاملين في سوق الصرف لأنه يعكس الاتجاهات السياسية للحكومة ودوره الحفاظ على توازن سعر الصرف سواء كان عن طريق ضمان احترام هامش التقلب في الأسعار، أو من خلال إدارة احتياطي الصرف الذي يملكه في ظل نظام الصرف الثابت، وهو الدور الذي يفقده البنك المركزي في حالة نظام الصرف المعوم.

أما البنوك التجارية فهي تتوسط سوق الصرف الأجنبي لأن أغلب المعاملات الدولية أصبحت تتم عن طريق البنوك، ويسمى سوق العملات بين البنوك بـ"سوق ما بين البنوك"، والذي يمثل نسبة كبيرة من سوق الصرف.[1] ولا ينحصر تعامل البنوك التجارية في سوق الصرف المحلي بل يتعداه إلى أسواق أجنبية.

1-3-2- الوسطاء

يلعب الوسيط دورا مهم في عملية الاتصال والتنفيذ، فهو يقوم بإعلام زبائنه بآخر المستجدات، وبسعر السوق ويسهل عملية التبادل ويحصل مقابل هذا على عمولة حسب حجم الصفقة المنجزة، فهناك سماسرة يعملون لحسابهم الخاص وهناك آخرون لا يعملون لحسابهم الخاص ودورهم هو جعل السوق أكثر كفاءة ومرونة. ويمكن للبنوك التجارية أن تلجأ إلى السماسرة للحصول أو بيع عملة معينة، وفي الوقت

[1]- Albert ondo Ossa, **économie monétaire internationale**, édition estem, paris, France, 1999, p45.

الحالي أصبح دور الوسيط مهم وذلك للاقتراب سوق النقد الأجنبي من السوق المالي والتطور الحاصل في ميدان الاتصال.[1]

1-3-3- المؤسسات

مع النمو السريع لحجم الإنتاج العالمي، والذي أدى إلى الزيادة في حجم المبادلات الدولية (صادرات وواردات) أصبحت المؤسسات المتواجدة في مختلف البلدان الأجنبية تتعامل عند تسديد أو استلام مدفوعاتها بعملات أجنبية، حيث تختلف عن تلك العملة التي تستعملها المؤسسة الأم، وذلك نتيجة لنشاطها الذي يفرض دخولها سوق العملات الأجنبية مشترية أو بائعة، وقد تقوم بذلك مباشرة أو عبر المصارف والمؤسسات المالية.[2]فمثلا قد تلجأ هذه الأخيرة من أجل تسديد أجور عمال إحدى فروعها في بلد أجنبي إلى سوق الصرف لبيع عملتها مقابل عملة البلد الذي ينشط فيه الفرع، فسوق الصرف يساعد هذه المؤسسات على تمويل عملياتها الخارجية، ويمنحها القدرة على تغطية الأخطار.

2- أنواع سوق الصرف الأجنبي

تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف، فنجد:

2-1- سوق الصرف العاجل

سوق الصرف العاجل أو الفوري هو السوق الذي يتم فيه شراء وبيع العملة الأجنبية مقابل التسليم خلال مدة لا تتجاوز يومين من أيام العمل بعد تاريخ إتمام الاتفاق.[3]كما يعرف بأنه السوق الذي يتم فيه التعامل على أساس الصرف السائد في اللحظة التي يجري فيها مثل هذا التعامل.[4]وبالتالي فالسوق العاجل يكون عندما يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو الفوري لحظة إبرام العقد في المعاملات الجارية التي يتم تسليمها خلال أيام العمل.

ويتحقق التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون وهي كالآتي:

2-1-1 عمليات المراجحة

يقصد بها القيام بعمليات بيع وشراء العملات في أسواق صرف منفصلة، وعند نقاط زمنية معينة للاستفادة من اختلافات سعر إحدى العملات وبالتالي يحصل المرجح على ربح في مدة قصيرة جدا.[5]ويمكن لهذا النوع من العمليات أن يرجح سعر العملة إلى مستوى التوازن، نتيجة توازن العرض والطلب وهنا يستقر سعر العملة، ولا يشترط أن يعود إلى قيمته الأولى بل يمكن أن يحدث تغير حسب السوق ومن

---

[1]- Ibid, p46.

[2]- مفلح هزاع، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2007، ص286.

[3]- Yves Simon, **Marché des changes et gestion du risque de change**, Dalloz, Paris, 1995, P11.

[4]- حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص65.

[5]- Albert ondo Ossa, op-cit, p47.

مميزات هذا السوق نجد أنها لا تحتوي أي مخاطرة لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين.

2-1-2- عمليات المقاصة

المصدرون والمستوردون قليل ما يلجئون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينهم أو مع سماسرة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمدينة حسب العملة التي يريدها المصدر أو المستورد.

2-2- سوق الصرف الآجل

سوق الصرف الآجل يعرف بأنه السوق الذي يتم فيه شراء أو بيع العملات بسعر صرف ثابت لحظة إبرام العقد، لكن عملية التسليم والدفع تتم في تاريخ مستقبلي لاحق.[1] كما يعرف بأنه الإطار التنظيمي الذي تتم فيه عمليات التعامل الآجل على أساس سعر متفق عليه حاليا، ولا يشترط فيه التسوية الآنية بل يتم الاتفاق بين المتعاملين على تاريخ محدد للتسليم مستقبلا، كما أن العقد والسعر الآجلان يمكن عادة أن يعاد التفاوض بشأنهما لفترة أو أكثر عندما يحل تاريخ الاستحقاق.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن أن يتضح أن سوق الصرف الآجل تسمح بتحديد سعر تبادل العملات الأجنبية في المستقبل بين البائع والمشتري، والفائدة من هذه العملية هي تثبيت الأسعار الآجلة، كما أن هذه العملية تهدف إلى تفادي أخطار سعر الصرف.

أما عن العمليات التي تتم على مستوى السوق الآجل فيمكن التمييز بين ثلاثة أنواع:

2-2-1- المضاربة

يقصد بها عملية شراء وبيع العملات من طرف المضاربين والاستفادة من تغير سعر إحدى العملات، ويستند المضاربون إلى عمليات التنبؤ بأسعار الصرف، وهو ما يجعلها توصف بعمليات المخاطرة لأنها تقوم على التوقعات، فيمكن أن يحقق هؤلاء المضاربون ربحا أو خسارة ناتجة عن الفرق بين السعر المستقبلي والسعر الحالي.[3] ونميز بين نوعين من المضاربة:[4]

أ- المضاربة الموازية (المضاربة التوازنية)

تشير المضاربة الموازية إلى عملية شراء عملة أجنبية EUR مثلا بالعملة المحلية للبلد مثلا USD وهذا عندما ينخفض سعر الصرف الأجنبي بتوقع من المضارب أن يرتفع سعر العملة الأجنبية قريبا.

---

[1]- Yves Simon, op-cit, P14.

[2]- مفلح هزاع، مرجع سبق ذكره، ص313.

[3]- Dominique Plihon, **les taux de change**, 3édition, édition la couverte France, Paris, 2001, p32.

[4]- محمد الفنيش، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، 2000، ص123.

ب- المضاربة المزعجة (المضاربة غير التوازنية)

تعتبر المضاربة المزعجة عملية بيع العملة الأجنبية عندما يتوقع المضارب حدوث انخفاض في سعر صرفها، أو شراء العملة الأجنبية حيث يتوقع المضارب أن السعر سوف يرتفع أكثر.

2-2-2- التغطية

تهدف إلى تجنب مخاطر سعر الصرف، التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في السوق، وذلك قصد تجنب الخسارة في سعر الصرف، وهنا يقوم المستورد بشراء مبالغ من العملة لدفع مبلغ التسوية التجارية آجلا لأن ذلك أقل مخاطرة، ويقوم المصدر بنفس العملية عن طريق اتفاق بتسليم مسبق للمبلغ، وبصفة أخرى يمكن للمدين الحصول على مبلغ الصفقة بشراء مسبق ويمكن للدائن أن يدفع مبلغ الصفقة ببيع مسبق تفاديا للمخاطرة.

2-2-3- التحكيم (المراجحة في أسعار الفائدة)

يتعلق التحكيم بالفارق في أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، ومعنى التحكيم هو تحويل الأرصدة السائلة من سوق وعملة معينة إلى سوق وعملة أخرى، وهذا للاستفادة من الفرق في أسعار الفائدة، ويمكن أن تشكل هذه العملية خطر على الاقتصاد لأنها تسبب تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل فالسوق ذو المعدلات المرتفعة سعر عملته الآجل يكون على أساس الخصم أما السوق الذي تكون فيه المعدلات منخفضة فإن السعر لهذه العملة يكون على أساس العلاوة.

2-3- سوق الخيارات للعملات الأجنبية

يعرف سوق الخيارات للعملات الأجنبية بأنه المكان الذي يتم فيه التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية، وهذه الأخيرة هي عبارة عن اتفاقية تعطي حق شراء أو بيع عملة أجنبية في موعد محدد في المستقبل وفق سعر محدد مسبقا، وذلك مقابل مكافأة أو عمولة تدفع للبائع مقدما عند توقيع العقد.[1]

وتنقسم أسواق الخيارات إلى قسمين أساسيين:[2]

2-3-1- الأسواق المنتظمة

يتم في هذا السوق بيع وشراء العملات الأجنبية بإرسال الأوامر إلى قاعة التعامل في البورصة من خلال السماسرة، وتكون العقود المبرمة في هذه السوق عقودا نمطية ذات تواريخ استحقاق نمطية.

---

[1]- مفلح هزاع، مرجع سبق ذكره، ص321.

[2]- محمد علة، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص77.

2-3-2- الأسواق الموازية

أنشأت من طرف البنوك نتيجة لبعض الصعوبات التي ترتبت عن التنميط في البورصات حيث أن تواريخ الاستحقاق النمطية قد لا تتفق مع التاريخ الآجل الذي يحدده العميل لتغطية مخاطر الصفقة. ويعتبر عمل هذه الأسواق خارج البورصة، والخيارات المتداولة تتضمن شروطا غير نمطية يمليها العميل وتتعلق بتواريخ الاستحقاق التي تغطي فترة التحوط دون تحديدها بشهور معينة من السنة، ويتم التعامل بمثل هذه العقود بين البنوك والعملاء مباشرة دون وساطة البورصة.

2-4- سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية

تعتبر أسواق العقود المالية المستقبلية امتدادا للأسواق الآجلة، وقد استخدمت بهدف تخفيض مخاطر تغيرات أسعار الصرف، حيث يمكن تعريفها على أنها المكان الذي يتم فيه التفاوض على العقود النمطية التي تلزم البائع بالتسليم والمشتري بالاستلام لكمية معينة من العملات الأجنبية بسعر محدد يوم التفاوض، مع التحديد الدقيق لكمية العملات الأجنبية وتاريخ تسليمها أو استلامها.

كما تتميز الأسواق المالية المستقبلية التي تتعامل بالعقود المستقبلية بخصائص عديدة هي:[1]

- تداول العقود المالية المستقبلية يكون بصفة نمطية من خلال المزاد العلني المفتوح في سوق مركزية منتظمة وبواسطة السماسرة؛
- أغلبية العقود المالية المستقبلية لا يتم تنفيذها مع حلول تاريخ التسليم إذ أنها تأخذ وجهة أخرى، حيث تتغير صفقات الشراء إلى صفقات بيع قبل أن يتم التسليم الفعلي؛
- تقع مسؤولية تسوية الصفقات المبرمة على عاتق غرف المقاصة، حيث تنفذ العقود وتسلم العملات؛
- تكاليف التعامل في جلسات المزاد العلني في الأسواق المالية تميل إلى الانخفاض.

المبحث الثاني : أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها

عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة نقدية عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة بارتكازها أساسا على أنظمة صرف مختلفة، حيث أن العمليات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد مع العالم الخارجي تستوجب عليه أن تكون بحوزته وسائل دفع لمواجهة ما يترتب عليه من جراء هذه العمليات ويتم ذلك موازاة مع ضمان الاستقرار لسعر صرف عملته، فقد يقوم بتجديد هذا السعر عن طريق السلطات النقدية أو أن يترك عملية تحديده في سوق الصرف عن طريق العرض والطلب على العملات، وكما هو معرف فإن كل دولة تختار نمط معين تسير عليه بحسب بعض المؤشرات والمعالم.

---

[1]- المرجع نفسه، ص79.

المطلب الأول : أنظمة أسعار الصرف

لقد شهد نظام النقد العالمي نوعين من أسعار الصرف الأجنبية، هما أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة، وبين هذين النوعين توجد أسعار صرف متعددة يقترب قسم منها من أسعار الصرف الثابتة والقسم الآخر من أسعار الصرف المرنة، والمفاضلة بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة تمثل الأساس الذي تعتمد عليه الدول المختلفة، لاختيار نظام الصرف الذي يلائم أوضاعها النقدية والاقتصادية.

1- نظام سعر الصرف الثابت

يعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، وذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة تتميز بمواصفات معينة، كالقوة والاستقرار، وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة، أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول، وهذا الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث للعملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى.[1]

وتلجأ الدولة إلى إتباع هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) عن طريق تحرير أسعار الصرف، أو عندما تعطي الأولوية إلى أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية.

1-1- أنواع أنظمة سعر الصرف الثابتة

يرتبط تاريخيا نظام تثبيت سعر الصرف بقاعدة الذهب، وقد عرف نظام التثبيت عدة أشكال وتطورات، ولكنها لم تخرج عن نطاق تثبيت قيمة العملة.

1-1-1- نظام قاعدة الذهب

هو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب الذي في حوزة السلطات وكمية المعروض النقدي في هذه الدولة، فالسلطات النقدية ليست بحاجة لتدخل مباشر في سوق النقد لكي تحقق توازن ميزان المدفوعات أو ضمان استقرار أسعار الصرف. ولكي يتحقق تشغيل نظام الذهب على المستويين المحلي والدولي يقتضي توافر شروط معينة، نذكر منها:[2]

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن وعيار معين من الذهب، وهو الشرط الذي أعطى للذهب سعره الرسمي؛

---

[1]- سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص15.

- توافر حرية كاملة في سك وصهر الذهب دون تكلفة، وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر السوقي والسعر القانوني للذهب؛
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب والعكس بلا قيد ولا شرط؛
- يشترط عدم وجود قيود على تصدير واستيراد الذهب من الخارج، وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين سعر الذهب في الداخل وسعره في الخارج.

ومن البديهي أنه إذا كان عملتان (أو أكثر) تسيران على نظام قاعدة الذهب، أي كانت كل واحدة منهما تعادل وزنا معينا من الذهب الخالص، فإن سعر الصرف بينهما يتحدد آليا، ويكون النسبة بين الذهب في كل من العملتين، وهذه النسبة الثابتة تسمى سعر التعادل. وبهذا فإن تعادل ميزان المدفوعات يحصل آليا عن طريق دخول وخروج الذهب، أي تحويل الذهب كلما كان هناك عجز في ميزان المدفوعات.

وقد بدأت ملامح انهيار النظام النقدي على قاعدة الذهب أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث حاولت السلطات النقدية تحسينه (إنقاذه) لكن ذلك لم يتم لوجود أسباب عديدة، من أهمها:[1]

- قيام الدول الأوروبية بتمويل الحرب العالمية الأولى عن طريق اللجوء إلى التوسع في الإصدار النقدي فتضخمت العملات الورقية المختلفة أكبر بكثير من قدرتها الشرائية قبل الحرب، نتيجة قيام الدول الأوروبية بحذف الرابط النظري بين الكتلة النقدية والاحتياطات الذهبية؛
- ظهور الكساد الكبير سنة 1929، بسبب نفاد فرص الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، فتأثرت دول أوروبا بذلك نتيجة تراجع تدفق رأس المال الأمريكي إليها، فوجدت معظم هذه الدول موازين مدفوعاتها في حالة عجز، وهجرت قاعدة الذهب، وسمحت لقيمة عملاتها بالانخفاض؛
- عدم التزام الدول بتكوين نصيبها من الحجم الكلي للسيولة عن طريق ما تحققه من فائض ذهبي في ميزان مدفوعاتها فقط، بل تسببت في إدخال عوامل أخرى كالتضخم والمضاربة بهدف السيطرة على الاقتصاد العالمي، في ظل عدم تناسب السيولة الدولية المتمثلة في الذهب مع حجم التبادلات الخارجية؛
- قرار روزفلت القاضي بسحب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب في سنة 1933، الذي انجر عنه تخفيض قيمة الدولار بنسبة 40% مقارنة بالذهب.

وما يمكن ملاحظته على هذه الفترة هو أن قاعدة الذهب حافظت على ثبات سعر الصرف للدول المطبقة لهذا النظام، كما استطاع هذا النظام أن يقلل من عمليات المضاربة.

---

[1]- عبد الرحمان عيه، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي-حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009، ص06.

1-1-2- نظام الصرف بالذهب

إن النتائج المترتبة على الانهيار الذي ساد خلال الثلاثينيات وكذا الدمار الناتج عن الحرب العالمية الثانية أرغم الدول المتحالفة على الاتفاق من أجل وضع أسس جديدة للتعاون الدولي وبدأ ذلك منذ سنة 1941 بعقد اجتماعات أسفرت عن الإعلان عن مشروعين تقدمت بهم كل من بريطانيا (مشروع اللورد كيتز) والولايات المتحدة الأمريكية (مشروع هاري هوايت)، حيث أعقب الإعلان عن المشروعين إجراء مباحثات متعددة حتى إلى سنة 1944 أين وجه الرئيس الأمريكي آنذاك روزفلت الدعوة إلى ممثلين 44 دولة لحضور مؤتمر نقدي ومالي، وقد انعقد هذا المؤتمر بمدينة بروتن وودز خلال الفترة من 01 إلى 22 جويلية 1944 برآسة وزير الخزانة الأمريكي، حيث تم المصادقة في الأخير على مشروع هوايت، رغم أن مشروع كيتز لم يتم رفضه بالكامل، ليعبر هذا المؤتمر عن ميلاد نظام نقدي دولي جديد عرف بنظام بريتن وودز.[1]

وبدأ العمل بهذا النظام سنة 1947 وتميز باعتماد سعر للعملات على أساس الذهب أو الدولار وفق الصيغة 1دولار = 35 أوقية ذهبية، ونص على ضرورة إنشاء منظمتين دوليتين مستقلتين تابعتين للأمم المتحدة هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.[2]

ويمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط الآتية:[3]

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب بناءا عل سعر التعادل؛
- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار؛
- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 01% ارتفاعا وانخفاضا عند سعر التعادل في مواجهة الدولار، ثم أصبح صندوق النقد يسمح بهامش تقلب قدره 2% سنة 1959 إلى أن أصبح 2.25% في ديسمبر 1971؛
- السماح بتعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزا هيكليا في ميزان مدفوعاتها في حدود نسبة 10%؛
- يمكن لدول أن تعالج العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها عن طريق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه بعملات الدول الأخرى، في إطار حقوق السحب العادية، عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول الأعضاء التي تحتاج إليها مقابل الذهب، أو بعض العملات الأساسية مثل الدولار، أو بمقدار من عملتها، وتفرض على الدولة شروطا عند حد معين من هذه السحوبات.

---

[1]- المرجع نفسه، ص07.

[2]- Brahim Guendouzi, **relations économiques internationales**, el maarifa, Alger, 2008, pp85-86.

[3]- عبد الرحمان عيه، مرجع سبق ذكره، ص07.

وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين، ثبات أسعار الصرف بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق إحداث تغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي القومي وخاصة عن طريق الانكماش وانخفاض مستوى العمالة في دولة العجز، وحرية الصرف بما تعنيه من استقلال الدولة في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة.[1]

كما حقق هذا النظام نوع من الاستقرار ولو لفترة في النظام النقدي الدولي، وكان أبرزها اهتمامه باستقرار ميزان المدفوعات وسعر التعادل، ولقد حارب هذا النظام التخفيضات التنافسية لأسعار الصرف وهذا باستعمال بعض الآليات الفعالة، كما أن توفر هذا النظام على نوع من المرونة والقدرة على التعديل والاستقرار قد ساعد في اتساع حجم التجارة العالمية.

أما النقائص فهي كالآتي:[2]

- عدم القدرة على تحويل الدولار إلى ذهب في حالة ازدياد معدل نموا التجارة بحجم يتحقق معه العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي؛
- إمكانية نقل التضخم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم وهذا لارتباط هذا النظام بالدولار؛
- يوفر هذا النظام نوع من الحرية للمضاربة بين العملات وسعر الذهب، وهو ما أدى بالرئيس الأمريكي نيكسون إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا ما أدى بالكثير من الدول إلى تعويم أسعار عملتها، ولكن رغم هذا هناك بعض الدول واصلت عملية التثبيت.

1-2- تقييم نظام سعر الصرف الثابت

إن وجود نظام سعر الصرف الثابت جاء كنتيجة ضرورية للحالة التي أصبح عليها الاقتصاد العالمي بين الحربين من الفوضى، وانتشار الاتفاقيات الثنائية بين الدول، ولهذا كان لنظام الصرف الثابت دوره في الحفاظ على درجة من الاستقرار الدولي، ولكنه كغيره من الأنظمة لا يخلو من ضعف رغم هذه المزايا.

1-2-1- المزايا

لهذا النظام جملة من المزايا يمكن إدراجها فيما يلي:[3]

- يتعين على السلطات النقدية المتابعة الدائمة لحركة الأسعار، ودراسة دائمة للنفقات والتحكم فيها حتى لا يحدث العجز الموازني؛

---

[1]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص55.

[2]- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص44.

[3]- حسان أوناسي، سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية – دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009، ص37.

- وفر هذا النظام نوع من الثقة في العملة المحلية وخاصة في حالة ربط العملة المحلية بسلة من العمـــلات أو بعملة دولية تتمتع بالاستقرار، أو بعملة لها هامش تقلب ضيق، وهو ما يوفر درجة من الاستقرار واليقين وقلة مخاطرة، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل؛
- يفرض هذا النظام على الحكومة إتباع سياسة نقدية منضبطة للحفاظ على مستوى سعر الصرف؛
- أثبتت أنظمة سعر الصرف الثابتة، فعاليتها ضد الصدمات الداخلية أو في غالب الأحيان تكون أقل خطرا كما أن نظام الصرف الثابت تكون فيه سياسة الإنفاق أكثر فعالية إذا كانت حركـــة رؤوس الأمـــوال حساسة لتغيرات سعر الفائدة.

1-2-2- العيوب

لهذا النظام جملة من العيوب يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- هو نظام لا يعكس المسار الحقيقي لسوق العملة أو القوة الشرائية؛
- لتطبيق هذا النظام يتوجب على البنك المركزي امتلاكه لاحتياطي صرف، وهذا ما يمثل مـــستوى مـــن السيولة غير مستعملة في التجارة الخارجية، وهو ما يسمى بانخفاض القيمة؛
- يقدم هذا النظام فرصة للقيام بالمضاربة، فقد يلجأ بعض المضاربين إلى شراء العملة في انتظار أن تقـــوم السلطة بإعادة تقييمها بسعر أكبر؛
- يمكن أن يؤدي نظام الصرف الثابت إلى حالة اقتصادية متناقضة، وهذا ما عرفته بعض الدول الآســـيوية سنة 1997؛
- عدم قدرة هذه الأنظمة على مواجهة الصدمات الخارجية؛
- من الناحية النظرية فإن تثبيت العملة يعني فقدان عنصر الاستقلالية في السياسة النقدية؛
- يشجع هذا النظام على ظهور السوق الموازية.

2- نظام سعر الصرف المرن

بعد الأزمات المتعاقبة التي ضربت النظام النقدي الدولي، وانهيار نظام الصرف الثابت بعـــد قـــرار الرئيس الأمريكي نيكسون رسميا في عام 1971 عن التخلي عن قابلية تحويل الـــدولار إلى ذهـــب، اتفـــق الأعضاء الرئيسيين في صندوق النقد الدولي على ضرورة إصلاح هذا النظام في إطار اتفاقيات جامايكـــا في جانفي 1976، ومن خلال الجمعية العامة للصندوق في شهر سبتمبر 1976، تم تقنين نظام الصرف المـــرن الذي بدأ العمل به سنة 1978، وهو لا يعني نشأة نظام جديد بشكل جديد وإنما هو تغيير في منهج تـــسيير النظام الأول، حيث أن المؤسسات المالية والنقدية أصبحت تسير على أساس عائم، فهو عبارة عن نظام قائم على أساس مؤسسات موجودة من قبل، إذ لم يكن هدفه إزالتها وإنما إدخال عليها بعض التعديلات.

[1]- المرجع نفسه، ص37.

وأصبح على البلدان الأعضاء تحديد سعر صرف عملاتهم نسبة لحقوق السحب الخاصة، أو سلة أخرى من العملات، أو عملة دولية كالدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، أو المارك الألماني...الخ. أو أن تترك هذه البلدان حرية تحديد أسعار الصرف في أسواق الصرف كما هو الحال بالنسبة لكافة عملات الدول الصناعية الكبرى حاليا، أو إما أن يتم تحديد سعر الصرف نسبة لمجموعة من العملات المنتمية لنفس المنطقة النقدية كما كان الحال لدول اللجنة الاقتصادية الأوروبية سنة 1979، أين تم إنشاء عملة موحدة سميت بالأوقية (ECU).[1]

2-1- أنواع نظام الصرف المرن

يمكن أن يأخذ نظام الصرف المرن أحد الشكلين حسب درجة المرونة، ولهذا نميز بين التعويم الحر والتعويم المدار وتستعمل هذه الدول سعر الصرف الحقيقي الفعلي لتعديل هذا المؤشر.

2-1-1- التعويم الحر

يتم في هذه الحالة تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل، أو أي سلة من العملات وإنما يتغير سعر الصرف في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، بصفة حرة دون تدخل السلطات النقدية حيث تترك كل الحرية للسوق في تحديد سعر الصرف التوازني بناءا على العرض والطلب.

2-1-2- التعويم المدار

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدرا كبيرا من المرونة لأسعار الصرف، في نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملات الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، فضمن هذا المنظور تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية الميزان التجاري. ويمثل سوق مابين البنوك أهم آلية للسلطات النقدية في ظل التعويم المدار من أجل التحكم في سعر العملة المحلية، وقد تتدخل هذه السلطات أحيانا عند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والمحافظة على قيمة العملة.

2-2- تقييم نظام سعر الصرف المرن

يتمتع نظام الصرف المرن بجملة من المميزات التي تؤثر ايجابيا على أداء النظام الاقتصادي ككل، كما أنه لا يخلو من العيوب أيضا.[2]

2-2-1- المزايا

لهذا النظام عدة مزايا وهي كالآتي:

---

[1]- سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2]- Dominique Plihon, op-cit, P83.

- في ظل التعويم تصبح المضاربة عملية يصعب القيام بها، وبذلك لن يكون هناك مجال كبير للمضاربين لأخذ أرباح على حساب البنك المركزي، عكس نظام الصرف الثابت الذي يوفر جوا مناسبا للقيام بالمضاربة وبالتالي إعاقة النشاط الاقتصادي، كما أن المضاربين في نظام الصرف المعوم يخضعون لقانون السوق وبالتالي وجود مخاطرة؛
- إن الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازنا في السوق، ولا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل وفي غالب الأحيان تكون السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسة ويقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد؛
- في ظل نظام الصرف العائم تستفيد الحكومة من عدم إخضاع سياساتها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات خارجية، وهذا يسمح للحكومة باختيار أحسن السياسات، وبشكل مستقل وهذا ما يمكنها من مواجهة الاضطرابات التضخمية أو انكماشية ومواجهة البطالة؛
- في ظل النظام المعوم يعفى البنك المركزي من الاحتفاظ بالاحتياطات من العملة الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات، لأن هذه التسوية تحدث آليا بقوى السوق.

2-2-2- العيوب

يتوفر هذا النظام على جملة من العيوب نذكر منها:

- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، هناك مخاطر قد تؤدي إلى أن يكون سعر الصرف في مستوى لا تبرره الأساسيات الاقتصادية، فقد تحدث تقلبات شديدة في أسعار الصرف في الآجال القصيرة استجابة لعمليات المضاربة أو اعتبارات طارئة، ويؤثر ذلك سلبا على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، حيث يتردد المصدرون في تحمل مخاطر تغير سعر صرف العملة؛
- يؤخذ على هذا النظام تعامله مع النقود على أنها سلعة مثل باقي السلع إلا أنه كما هو معروف فالنقود لا ننتجها للقيام بالمنافسة كما في السلع؛
- إن انتهاج نظام الصرف المعوم، لا يعني خروج الدولة من دائرة خطر التضخم ففي بعض الأحيان يمكن للتضخم المستورد أن يظهر في البلد.

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية لنظم الصرف

تم التطرق في المطلب السابق إلى أنظمة أسعار الصرف، ولأهمية هذا الأخير فإن السلطة النقدية والحكومة يكون على عاتقها مسؤولية اختيار نظام معين دون غيره، والذي يكون في غالب الأحيان يتماشى مع الأهداف الاقتصادية التي تسعى السلطة لتحقيقها من وراء سياساتها النقدية أو المالية أو

الاقتصادية، ورغم أن اختيار نظام سعر صرف يبقى نسبي إلا أنه هناك بعض المعايير تساعد كثيرا في الوصول إلى نظام لسعر الصرف يكون أكثر عقلانية وكفاءة.

1- درجة الانفتاح على العالم الخارجي

وتقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي بنسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج القومي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، والعكس صحيح.[1] وبذلك فإن الدولة التي يمثل فيها قطاع التجارة الخارجية نسبة كبيرة إلى إجمالي الناتج الوطني، وكانت درجة الانفتاح على العالم الخارجي عالية، فمن الضروري ربط أو تثبيت العملة المحلية. فلقد لوحظ أن البلدان التي لها نسبة كبيرة من التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تقوم بربط عملتها بالدولار، وتميل الدول التي تتعامل تجاريا مع أوروبا إلى ربط عملتها باليورو، أما البلدان التي تتمتع بتنوع شركائها التجاريين فهي تربط عملتها بسلة عملات أو بحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. أما الاقتصاد الأقل انفتاحا فقد يلائمه إتباع سياسة التعويم لأن التغير في أسعار الصرف لن يؤثر على الأسعار المحلية.

2- درجة مرونة التجارة الخارجية

تسمى هذه العلاقة بشرط marshal-lerner في التجارة الخارجية حيث فرق بين نوعين من المرونات، واحدة تخص مرونة سعر الصرف بالنسبة للواردات وأخرى للصادرات، فإذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية ومرونة الطلب المحلي للاستيراد من الخارج منخفضة فإن تغير سعر الصرف سوف لن يكون له أثر على مستوى الصادرات أو الواردات، ولهذا فإن التثبيت سيساعد السلطات في اعتماد وسائل نافعة لتحقيق التوازن. أما إذا كانت المرونة مرتفعة فإن التغير في سعر الصرف له دور أساسي في إعادة التوازن، ويمكن استعمال التعويم ولكن هناك شروط يجب مراعاتها كي لا يكون له أثر عكسي.[2]

3- درجة تنوع الجهاز الإنتاجي

يقصد بدرجة التنوع عدد السلع التي تكون محل عمليات التصدير، فإذا كان هذا الجهاز الإنتاجي متنوع فإنه يسمح للدولة بالحصول على احتياطات أجنبية من عدة مصادر، وهذا لا ينطبق على الكثير من الدول العربية التي تعتمد في الغالب على صادرات من سلعة واحدة (المحروقات)، وبالتالي فإن إيراداتها تكون متوقفة على هذه السلعة، لذلك فإن نظام سعر الصرف الثابت يكون أحسن من أجل تثبيت حصيلة الصادرات، أما في الحالة العكسية، أي تنوع في جهاز الصادرات يكون أمام السلطة إمكانية الاستفادة من

[1]- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص373.

[2]- حسان أوناسي، مرجع سبق ذكره، ص40.

ارتفاع حصيلة سلعة معينة بما يسمى "أثر التعويض"، وبهذا فإن جهاز الصادرات المتنوعة يتلاءم مع نظام التعويم.[1]

4- درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية

وتقاس درجة تكامل السوق المالي المحلي مع الأسواق الدولية بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي، وأيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي للأجانب، كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دورا هاما في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي قد ينتج عن المعاملات الجارية، أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.[2]

5- معدل التضخم

لقد أثبتت الدراسات أنه كلما اقتربت مستويات التضخم بين البلدان كلما كان من اللائق تثبيت سعر الصرف فيما بينها، وخاصة في حالة كان مستوى التضخم منخفض، أما في حالة ارتفاع فروقات التضخم بين البلدان، أي اختلاف كبير في مستوى التضخم، فإن الأفضل لها إتباع سياسة سعر الصرف المرنة، وهذا للاستفادة من "أثر التعويض" للحصول على التوازن الأوتوماتيكي في ميزان مدفوعاتها ومواجهة المنافسة الناشئة من هذه الدول.

6- الأهمية النسبية للمصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات

حينما تكون أغلب مصادر اختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كالانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي على الصادرات أو الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع المستوردة، فإنه يفضل اختيار سياسة تعويم أسعار الصرف، أما إذا كانت أغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية، كتقلبات الإنتاج المحلي أو تدهور المحاصيل الأساسية، فإنه يفضل إتباع سياسة ربط أسعار الصرف.[3]

7- تأثير تغير سعر الصرف على كل من الاستعاب والعرض النقدي المحليين

اختيار سياسة تغير سعر الصرف الملائمة يعتمد على مدى استجابة كل من الاستعاب المحلي والقيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، وكلما ارتفعت درجة استجابة تلك التغيرات للتغير في سعر الصرف من خلال الأجل القصير والمتوسط، فإنه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف (حيث أنه

---

[1]- المرجع نفسه، ص42.

[2]- محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص375.

[3]- المرجع نفسه، ص376.

ستكون أقل عبئا من سياسة مالية أو نقدية انكماشية قد تؤدي إلى تخفيض الاستثمار المحلي والتوظيف والتضحية بمعدل نموا الناتج الكلي)، أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الاستيعاب المحلي أو العرض النقدي، فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف وإتباع السياسات التصحيحية البديلة.

8- مستودع الأرصدة النقدية الدولية

إن اختيار سياسة الصرف الملائمة تتحدد أيضا بمدى توفر الاحتياطات الدولية مع افتراض ثبات العوامل المحددة الأخرى. فإنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتا من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطات أو اعتمادا على إمكانية الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وبالتالي يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف، أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض من الخارج فيفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف.[1]

إن عملية الاختيار بين التعويم والتثبيت، قد تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت إلى جانب بعض الخصائص التي ترجح التعويم، فهنا لا يمكن أن نحكم على أي دولة بأن تختار نظام صرف لعملتها بالنظر إلى كل عملة على حدى بل يجب دراسة جميع العوامل ومحاولة التعرف على حجم تأثير كل عنصر، ثم تحديد الأولويات، فمثلا إذا كانت الدولة أو الحكومة تسعى إلى استقلالية في السياسة النقدية، وإّذ كانت الدولة تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة (OMC) فهي أمام خيار تحرير الأسواق كشرط للمفاوضات وعليها دراسة الكيفية التي تنتقل بها من التثبيت إلى التعويم.

المبحث الثالث : مخاطر تغيرات أسعار الصرف وطرق تغطيتها

لقد أثبتت التجارب الحديثة أن تغيرات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي (كأن تكون سببا مباشرا لحدوث تضخم) أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة واستمرارها، والتعرض لهذه المخاطر والأزمات التي يثيرها تغير سعر صرف العملات الأجنبية يتطلب إدارة هذه المخاطر من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للصرف.

[1]- المرجع نفسه، ص378.

المطلب الأول: مخاطر أسعار الصرف وأسباب نشوئها

نظرا للمتغيرات المستمرة التي تعرفها أسواق الصرف وعدم التأكد الناجم عن هذه التغيرات فإن أخطار الصرف تتزايد بشكل كبير وتؤثر بعمق على الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية.

1- ماهية خطر الصرف

خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير، عمليات مالية) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتغيرات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للآجال الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية النهائية لها.[1]

خطر الصرف هو خطر الخسارة المحتمل بسبب وجود اختلاف وتباين غير معروف مسبقا مرتبط بالتغير في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المرجعية.[2]

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التغيرات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات.

2- نشأة خطر الصرف

إن خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام أو إبرام العملية التجارية أو المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذي يعتبر حينها خطر محقق، بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن تصدير أو استيراد سلعة معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبية وهو ما يسمى بخطر سعر الصرف المحتمل أو المتوقع، ومن ثم يمكن بيان مراحل خطر الصرف كما يلي:

2-1- نشأة مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية

كل المؤسسات التي تحقق عمليات تجارية سواء صادرات أو واردات محررة بالعملة الأجنبية فإنها تتعرض لمخاطر الصرف.

2-1-1- نشأة مخاطر الصرف بالنسبة للمصدر

يتعرض المصدر لمخاطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الأجنبية غير العملة المحلية، مع انخفاض في قيمة عملة الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر، هذا الأخير سيحصل على مبلغ أقل من المبلغ المتوقع أثناء العقد،[3] ويمكن توضيح هذه المخاطرة في المخطط الآتي:

---

[1]- عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف-حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999، ص 111.

[2]- Patrice Fontaine, op-cit, p67.

[3]- J.Peyrard, **risque de change**, Vuibert, Paris, 1986, P62.

المخطط رقم (1-1) الإجراءات التجارية بالنسبة للمصدر ووضعية خطر الصرف

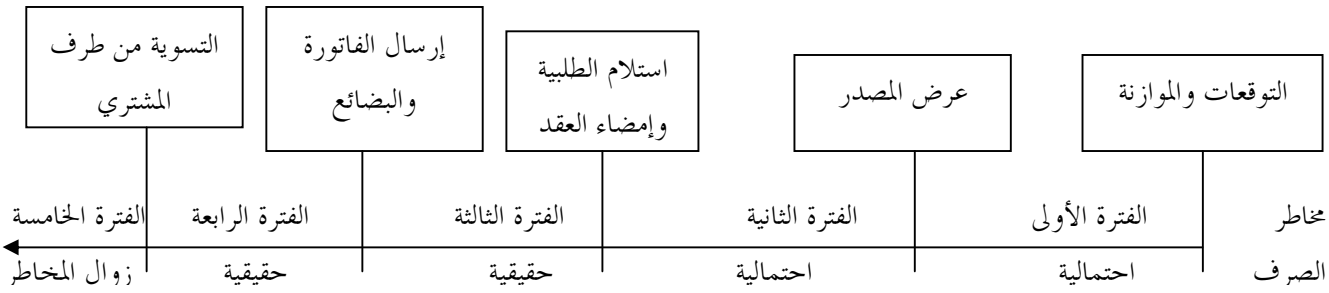

المصدر : شريف بودري، تقلبات أسعار الصرف- الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009/2008، ص 25.

تكون مخاطر الصرف محتملة بالنسبة للمصدر في مرحلة التوقعات والموازنة وفي مرحلة العرض غير أنها تصبح حقيقية عند استقبال الطلبية وإمضاء العقد إلى غاية التسوية من طرف المشتري، أين تزول المخاطر بعد التسوية وبالضبط عند تحويل العملة الصعبة مقابل العملة المحلية للمصدر.

2-1-2- نشأة مخاطر الصرف بالنسبة للمستورد

غالبا ما يكون المستوردون مجبرون على قبول عملة المصدر الأجنبي، فاحتمال التعرض لمخاطر الصرف يكون أكبر عند المستوردين منه عند المصدرين، ويمكن إيضاح ذلك من خلال المخطط الآتي:

المخطط رقم (1-2) الإجراءات التجارية بالنسبة للمستورد ووضعية خطر الصرف

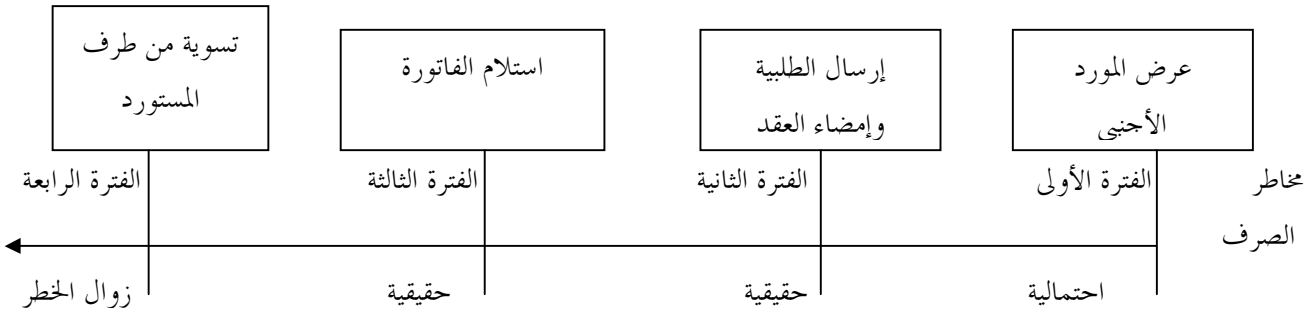

المصدر : شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

بالنسبة للمستورد، فإن مخاطر الصرف تكون احتمالية في مرحلة عرض المورد الأجنبي ثم تصبح حقيقية عند إرسال الطلبية وإمضاء العقد إلى غاية التسوية من طرف المستورد أين تزول عندها المخاطر، وبالتالي تنشأ مخاطر الصرف عند استلام الطلبية بالعملة الصعبة حيث تكون المؤسسة المستوردة مجبرة على

قبول عملة المصدر، فهي أكثر عرضة لمخاطر الصرف من المؤسسة المصدرة، فخلال هذه المراحل فإن أسعار الصرف غير مضمونة الاستقرار مما يترتب عنها مخاطر كلما طالت فترة العقد.[1]

2-2- نشأة مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات المالية

إذا كان الاقتراض بالعملة الصعبة موجه لتمويل الاستثمار الذي ينتج عنه تدفقات نقدية بنفس العملة الصعبة، فهنا لا يظهر خطر الصرف وتسمح هذه التدفقات بتسديد الديون. أما إذا كان الاقتراض بالعملة الصعبة موجه لتمويل الاستثمار الذي ينتج عنه تدفقات نقدية بعملة مختلفة، عندها ينشأ خطر الصرف، وذلك عند إبرام عقد الإقراض أو الاقتراض وبالتحديد عند إجراء عمليات الخزينة، ويمكن توضيح ذلك في المخطط الآتي:

المخطط رقم (1-3) الإجراءات المالية ومخاطر الصرف

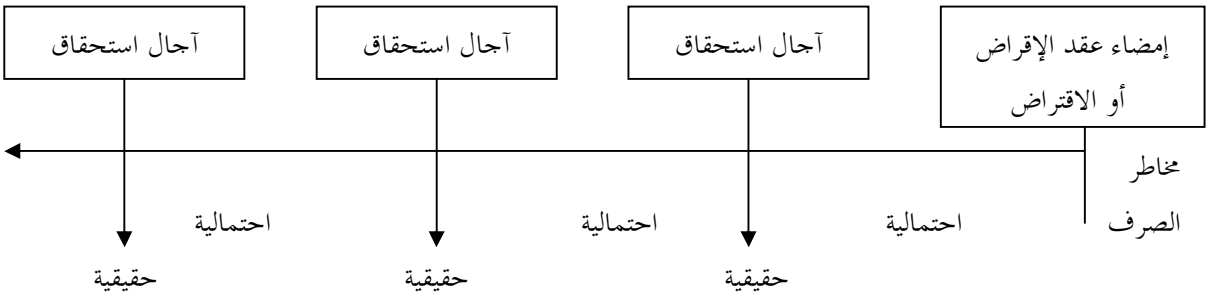

المصدر : شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

من الواضح أن المدة الأساسية للمخاطر يمكن أن تمتد أو تتقلص إذا كانت الاستحقاقات التعاقدية معدلة وهذا ما يحدث في العمليات المالية حيث يمكن التمييز بين حالتين حالة الاقتراض وحالة الإقراض.

بالنسبة للمقترض: يتعرض المقترض لمخاطر الصرف عند حصوله على قرض بالعملة الصعبة، والتزامه بدفع مبلغ أكبر من الذي اقترضه في حالة ارتفاع قيمة العملة الصعبة.

بالنسبة للمقرض: يتعرض المقرض لمخاطر الصرف في حالة انخفاض قيمة العملة الصعبة التي يتم إقراضها للمقترض.[2]

زوال مخاطر الصرف: يكون زوال مخاطر الصرف بالنسبة:

- للمقرض عند استلام العملة الصعبة مقابل العملة المحلية عند آجال الاستحقاق؛
- للمقترض عند دفع العملة الصعبة مقابل العملة المحلية عند آجال الاستحقاق.

[1]- المرجع نفسه، ص26.

[2]- J.Peyrard, op-cit, P66.

المطلب الثاني : أنواع مخاطر أسعار الصرف

إن تحليل الظواهر النقدية يسمح بالفصل بين مختلف جوانب هذا الخطر، ويمكن أن نميز بين المخاطر من ناحيتين، مخاطر من حيث طبيعتها، ومخاطر من حيث ارتباطها بعمليات النقد الأجنبي.

1- مخاطر الصرف من حيث عمليات النقد الأجنبي

تقوم المصارف بتحجيم المخاطر المترتبة على عمليات الصرف الأجنبي والتقليل من آثارها السلبية إذا ما استعانت بمتعاملين ذوي خبرة في مجال عملهم ومتخصصين في إدارة عمليات السوق النقدي، ويمكن تلخيص هذه المخاطر فيما يلي:

1-1- المخاطر المالية

هي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عمليتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ قرار بعملية ما وحول موعد الدفع وهي من أكثر المخاطر وضوحا، وهذه التغيرات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف ويمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة 10% من قيمتها أو أكثر.[1]

1-2- المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية

تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية سواء بالنسبة للبنوك أو للمشروعات التجارية، فلو وضعت الدولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها يحدد سعر صرف للعملة مقابل العملات الأخرى، كأن يكون هناك سعر حر يحدده العرض والطلب ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية، فيصب السعر الأول على العمليات التجارية والثاني على العمليات المالية، وهناك قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسب اختلاف سعر الصرف،[2] إذن تتعلق هنا مخاطر الصرف بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة وتؤثر على سعر الصرف، وبالتالي على رصيد العملات الأجنبية الموجودة بحوزة المتعاملين الاقتصاديين ...الخ.

1-3- مخاطر التمويل

هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، أو يضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.[3]

---

[1]- شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2]- مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3]- المرجع نفسه، ص133.

1-4- المخاطر الائتمانية

تنص عقود الائتمان التي تمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد.[1] وهنا تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.[2]

1-5- خطر الصرف الإداري

الخطر الإداري هو خطر النشاط اليومي بوقوع بعض الأخطاء في حساب العملة الأجنبية، عندما يلجأ المتعامل لبيع عملة أجنبية غير مطلوبة ويشتري مقابلها عملة أجنبية أخرى، أو يدرج سعر الصرف الخطأ، أو أن توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريقة الخطأ إلى حساب آخر.

كما قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر وتختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أنه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

2- مخاطر الصرف من حيث طبيعتها

بالإضافة إلى مخاطر الصرف التي سبق ذكرها، يمكن وفق طبيعة عمليات الصرف أن نميز بين ثلاث أنواع من أهم مخاطر الصرف هي كما يلي:

2-1- مخاطر الصفقات

تبدأ مخاطر الصفقات بالتزام ما للحصول على دخل بالعملة الأجنبية أو لسداد مبلغ بالعملة الأجنبية في تاريخ محدد في المستقبل، على أن يتم تحويل دخل العملة الأجنبية إلى عملة أخرى غالبا ما تكون العملة المحلية. وسيتم سداد مدفوعات العملة الأجنبية عن طريق شراء الكم المطلوب من العملة، في مقابل العملة المحلية. وتتمثل مخاطر العملة في أن الدخل النقدي من العملة المحلية قد يصبح أقل من المتوقع أو أن تصبح المدفوعات النقدية بالعملة المحلية أعلى مما كان متوقعا.[3] ومن الممكن أن نميز ما يلي:

- قد يكون للخسائر الناجمة عن التحركات العكسية لسعر الصرف أثر ملحوظ على صافي أرباح المؤسسة المعنية.
- قد تنشأ المخاطر لفترة قصيرة أو قد تمتد لفترات طويلة.

---

[1]- إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص239.

[2]- بن علي بلعزوز، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009، ص334.

[3]- برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص07.

- ستظل المخاطر قصيرة الأجل مستمرة في الظهور للمؤسسة التي تمارس عمليات البيع والشراء خارج حدود البلاد بانتظام، وستظل المؤسسة دائما عرضة لمخاطر العملة.

تعد مخاطر العملة مخاطر مزدوجة – أي ذات وجهين – حيث إن أسعار الصرف تتحرك بصورة إيجابية أكثر من تحركها بصورة عكسية في أثناء فترة التعرض للمخاطر، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب أو أرباح غير متوقعة.

2-2- مخاطر التحويل

تنشأ مخاطر التحويل فقط نتيجة لمتطلبات التقرير المالي للحصول على حسابات مجمعة لمجموعة من المؤسسات، ولتحويل الوضع المالي الخاص بالفروع الأجنبية التابعة للمؤسسة إلى عملة المؤسسة الأم. وبناءا على ذلك، فإن الاستثمارات في الفروع الأجنبية يجب أن يتم تحويلها لمبلغ مكافئ لعملة المؤسسة الأم في المجموعة.[1]

- إذا انخفضت قيمة عملة أحد الفروع الأجنبية للمجموعة، فإنه سيتعين على المجموعة أن تذكر في تقريرها أنه قد وقعت خسارة في استثماراتها بالعملة الأجنبية.
- بالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية تحويل أرباح الفرع عن العام الواحد إلى عملة المؤسسة الأم ستتأثر بتحركات سعر الصرف.

تؤثر مخاطر التحويل على الأرباح الواردة في التقرير وعلى قيم الميزانية العمومية، ولكنها على عكس مخاطر الصفقات، لا تتضمن إمكانية تحقيق مكاسب أو وقوع خسائر، إلا إذا أعلن أحد الفروع الأجنبية عن حصة ربح نقدية (في حالة حدوث مخاطر الصفقة التي تؤثر على حصة الربح التي يتم الحصول عليها من قبل المؤسسة الأم). ولهذا السبب، قد تعتبر المؤسسات أن مخاطر التحويل أقل أهمية وأقل خطورة من مخاطر الصفقات.

2-3- المخاطر الاقتصادية

تنشأ المخاطر الاقتصادية عندما يكون الوضع التجاري لأحد الأنشطة معرضا لمخاطر التحركات العكسية لأسعار الصرف، وقد تكون مثل هذه المخاطر إما قصيرة الأجل (مباشرة) أو طويلة الأجل (غير مباشرة).[2]

تتمثل المخاطر الاقتصادية المباشرة في إيرادات المؤسسة ومدفوعاتها المستقبلية المتوقعة بالعملة الأجنبية، وذلك ما إذا لم يتم بعد القيام بإجراء صفقات معينة. فمثلا، إذا قامت مؤسسة بترول نرويجية ببيع إنتاج بحر الشمال بالدولار، فإنها تعلم أنها ستحصل على دخل بالدولار من مبيعات البترول لديها. وبالتالي،

[1]- المرجع نفسه، ص09.

[2]- المرجع نفسه، ص13.

ستصبح تلك المؤسسة معرضة لمخاطر اقتصادية مستمرة، نظرا لأن الدخل لديها بالدولار، وستتمثل المخاطر في هذه الحالة في انخفاض قيمة الدولار.

تتمثل المخاطر الاقتصادية غير المباشرة في المخاطر طويلة الأجل لأي نشاط تجاري من جراء التحركات الاقتصادية السلبية في دولة ما يوجد بها ذلك النشاط، مما يسفر عن تحركات سعر الصرف الذي من شأنه إفادة المنافسين الأجانب.

المطلب الثالث : قياس خطر الصرف وقرار التغطية

تتعرض عمليات الصرف الأجنبي شأنها شأن كافة العمليات الاقتصادية للكثير من عناصر الخطر وعدم التأكد، مما يستدعي ذلك البحث في بعض أدوات قياس هذا الخطر وكذا في قرارات التغطية ضده.

1- قياس خطر الصرف

تعتبر عملية قياس خطر الصرف من أهم المراحل الضرورية لوضع إستراتيجية فعالة للتغطية ضد خطر الصرف، ويتم ذلك عن طريق تحديد العملة المرجعية وإنشاء مركز الصرف الذي يحوي مختلف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة.[1]

1-1- العملة المرجعية

من أجل تحليل خطر الصرف يجب تحديد العملة المرجعية،[2] فبالنسبة للأفراد تكون العملة المرجعية هي العملة التي بواسطتها تتم عملية الاستهلاك، وبالنسبة للمؤسسة تكون العملة المرجعية هي العملة التي تستعمل في تقييم قيمة المؤسسة، إذا كانت المؤسسة مسعرة في سوق واحد، في هذه الحالة تكون العملة المرجعية هي عملة تسعير أسهم المؤسسة، أما في حالة كون المؤسسة مسعرة في عدة أسواق، يستحسن أن تكون العملة المرجعية هي عملة السوق التي يتم بها أكبر حجم من الصفقات أو عملة المساهمين المتحكمين في المؤسسة إذا كان ليس لهذه الأخيرة سوق غالب لحجم صفقاتها، أما إذا كانت المؤسسة غير مسعرة في البورصة تكون العملة المرجعية هي عملة البلد الذي تزاول فيه المؤسسة نشاطها أو العملة التي يتم بها حساب الميزانية المجمعة.[3]

---

[1]- محسن حمريط، إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص100.

[2]- Patrice Fontaine, op-cit, p67.

[3]- محسن حمريط، مرجع سبق ذكره، ص101.

1-2- مركز الصرف

لقياس خطر الصرف يتطلب على المؤسسة حساب مركز الصرف، حيث يتكون هذا الأخير من مختلف المستحقات والديون المحررة بعملات أجنبية مختلفة ولذلك يتطلب الأمر تحديد العملة المرجعية التي يتم بواسطتها تحليل وتقييم تعرض المؤسسة لخطر الصرف.

1-2-1- تعريف مركز الصرف

تعني وضعية الصرف بأنها الوثيقة المحاسبية التي تجمع مختلف أخطار الصرف التي تواجه المؤسسة وتسمح بتحديد خطر الصرف وبالتالي تغطيته بسهولة وبأقل تكلفة، كما يقصد بوضعية الصرف الأرصدة بالعملات الأجنبية الواجب تحصيلها أو دفعها الخاضعة لخطر الصرف، وتمثل الفرق بين المستحقات أو المطلوبات والديون بالعملات الأجنبية، ويتم حساب وضعية صرف حسب كل عملة أجنبية وحسب تاريخ الاستحقاق.[1]

يمكن أن يكون لخطر الصرف عدة مصادر (خطر صرف المعاملات، التجاري أو المالي، خطر الصرف المحاسبي، خطر الصرف التحويلي..) لذلك يتطلب الأمر معالجتها على وجه كلي عن طريق إعداد مركز الصرف الكلي، الذي يمثل مجموع الجداول التي تسمح بالتقييم الدائم لتعرض المؤسسة لخطر الصرف وذلك حسب عملة أجنبية خلال فواصل زمنية محددة ومقسمة إلى فترات زمنية متجانسة.

ويتم حساب وضعية الصرف بالصيغة الآتية:

وضعية الصرف = عملات أجنبية مملوكة أو موجودة + عملات مستحقة – عملات واجبة الدفع.

ويمكن ظهور حالتين لوضعية الصرف هما كالآتي:[2]

1-2-1-1- وضعية الصرف المفتوحة

تظهر وضعية الصرف المفتوحة في حالة عدم تساوي مبالغ الموجودات والمطلوبات للمؤسسة، وبالتالي سيظهر خطر صرف على هذا الرصيد ويمكن أن تكون هذه الوضعية طويلة أو قصيرة.

أ- وضعية الصرف الطويلة

يقال لوضعية الصرف أنها طويلة إذا كانت المطلوبات بالعملات الأجنبية أكبر من الديون بالعملات الأجنبية، وتخص هذه الوضعية المؤسسات المصدرة التي تحرر فواتيرها بالعملات الأجنبية، والمقرضين بالعملات الأجنبية وكذا المستثمرين الذين لديهم محافظ مالية تحوي أصول مالية محررة بعملات أجنبية، وتخضع المؤسسة لخطر الصرف في حالة انخفاض قيمة العملة الأجنبية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص102.

[2]- مفلح هزاع، مرجع سبق ذكره، ص288.

ب- وضعية الصرف القصيرة

يقال لوضعية الصرف بأنها قصيرة إذا كانت المطلوبات بالعملات الأجنبية أقل من الديون بالعملات الأجنبية، وذلك لنفس آجال الاستحقاق، وتخص هذه الوضعية المؤسسات المستوردة التي تحرر فواتيرها بالعملات الأجنبية وكذا المقترضين بالعملات الأجنبية، وتخضع المؤسسة لخطر الصرف في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

1-2-1-2- وضعية الصرف المغلقة

تكون وضعية الصرف مغلقة إذا كانت مبالغ المستحقات والديون متعادلة لأجل استحقاق معين، ولا تكون المؤسسة في هذه الحالة خاضعة لخطر الصرف.

1-2-2- أنواع مركز الصرف

1-2-2-1- مركز الصرف المحاسبي

وتخص على وجه الخصوص المؤسسات متعددة الجنسيات التي لها فروع متواجدة في الدول الأجنبية، فإن الطريقة المحاسبية المعتمدة قد تتأثر بأسعار الصرف، فكل تغير في سعر الصرف ما بين العملة المحلية والعملة الأجنبية له تأثير مباشر على الميزانية الختامية للمؤسسة الأم. ويشمل ظاهرتين مختلفتين حيث أنه من جهة يأخذ بعين الاعتبار التسجيل المحاسبي للعمليات بالعملات الأجنبية التي تقوم بها المؤسسة أو الشركة الأم (في حالة مجموعة دولية) هذه العمليات يتم تحويلها بسعر معين الذي يمكن أن يكون مختلف عن سعر الفوترة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فرق صرف (خسارة أو ربح) وهو ما يسمى خطر صرف التحويل (أو الاستبدال). ومن جهة أخرى، ستقوم المؤسسة في نهاية الدورة بالتحويل إلى العملة المرجعية لحسابات الفروع الأجنبية المعبر عنها بدلالة عملة البلد الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها، ويعرف خطر الصرف الناتج بخطر التوحيد.[1]

لا تأخذ الطرق المحاسبية بعين الاعتبار سوى تغيرات سعر الصرف على القيم الماضية أو التاريخية للمؤسسة حيث أن تغير سعر الصرف يؤثر على التدفقات المستقبلية للمؤسسة التي يتم قياسها بالطريقة الاقتصادية.

1-2-2-2- مركز الصرف الاقتصادي

إن التعرض لخطر الصرف من جانب التعريف الاقتصادي يحوي عنصرين، مركز صرف المعاملات ومركز صرف الاستغلال، يشمل مركز صرف المعاملات عمليات الاستيراد والتصدير المحررة بالعملة الأجنبية والتي تكون موضوع التزامات مستقبلية، مستحقات وديون محتملة غير مسجلة محاسبيا ويصعب تحديدها. كما يوافق مركز صرف الاستغلال التأثير المحتمل للتغيرات النقدية على التدفقات النقدية المنتظرة

[1]- محسن حمريط، مرجع سبق ذكره، ص103.

وكذلك على التكاليف، ويصعب قياس مركز الاستغلال لأنه يتطلب قياس تأثير تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار (أسعار الصرف يمكن أن تغير الأسعار النسبية بين البلدان).

يطرح قياس التعرض إلى خطر الصرف الاقتصادي عدة صعوبات في معرفة تأثير تغير سعر الصرف على تكاليف الإنتاج والمبيعات سواء في الداخل أو في الخارج.

2- قرار التغطية ضد مخاطر الصرف

يطلق على الإجراءات المتخذة للحد من التعرض للمخاطر أو ربما القضاء عليها عملية التغطية أو الحماية، وهناك مصطلح يتم استخدامه كثيرا في مجال البنكنوت هو "الحماية من المخاطر". وفي هذه الحالة فإن الغرض أو الهدف من التغطية ضد خطر الصرف هو الحماية ضد التغيرات الغير متوقعة في أسعار الصرف،[1] حيث قد تتبع عملية الحماية المذكورة سلفا نتيجة واحدة من النتائج الآتية:[2]

- تجنب التعرض للمخاطرة نهائيا؛
- تجنب التعرض للمخاطرة جزئيا؛
- التخلص من التعرض للمخاطرة من خلال تثبيت سعر صرف ملائم مسبقا لصفقات العملة الأجنبية في المستقبل.

2-1- أسباب الحماية من المخاطر

يعتمد اتخاذ قرار الحماية من مخاطر العملة أم عدم اتخاذه على ما يلي:

- مدى جدية المخاطر المحتملة؛
- موقف المؤسسة تجاه مخاطر العملة.

تعد عمليات الحماية من مخاطر العملة من الأمور الضرورية لمعظم المؤسسات المالية. أما المؤسسات العادية من غير البنوك، فلديها وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بعمليات الحماية. فتلك المؤسسات التي تفضل الحماية من أنواع المخاطر كافة ترى أن الإخفاق في إجراء الحماية يعد قرارا باتخاذ مكان في السوق، ومن ثم التسبب في جلب المخاطر. وعلى النقيض من ذلك، فإن المؤسسات التي تفضل الحماية المحدودة ترى أنه لا يتم تبرير التكاليف والمجهود المبذول في عملية الحماية إلا إذا تم توقع تحرك عكسي في أسعار الصرف، مما يجعل مثل ذلك الإجراء أمرا مفيدا.

---

[1]- Patrice Fontaine, op-cit, p66.

[2]- محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص83.

2-2- اتخاذ موقف من المخاطرة

قد يكون موقف المؤسسة من المخاطرة موقفا محايدا أو مضادا أو ساعيا لها. فالموقف المحايد تجاه المخاطرة، يقبل المخاطر كما هي وقتما تحدث ولا يرى في الحماية منها أمرا ضروريا، ويمكن تبرير مثل هذا الموقف بالأسباب الآتية:

- بساطة المخاطر وعدم أهميتها؛
- توازن المكاسب والخسائر الناتجة عن تحركات سعر الصرف، مما يجعل أمر التغطية أمرا غير ضروري.

كما يعد الموقف المضاد للمخاطرة من المواقف الطبيعية والمتعارف عليها لمعظم المؤسسات التي تتعرض لمخاطر صفقات واضحة، وعلى الرغم من أن المكاسب والخسائر الناتجة عن تحركات سعر الصرف قد تتوازن على المدى البعيد مع بعضها البعض، فإن العواقب التي قد تحدث على المدى القريب إثر التحركات السلبية لسعر الصرف (في عملة أو أكثر) قد تكون وخيمة على كل من التدفقات النقدية وحجم الأرباح. وبناءا على ذلك، فإن إدارة الموقف المضاد للمخاطرة قد تسعى للحماية من جميع المخاطر الكبيرة والمهمة.

أما الموقف الساعي للمخاطرة يعتمد على الرأي الذي مفاده أن أسعار الصرف ستتحرك في صالح المؤسسة وأن التعرض لمخاطر العملة سيؤدي إلى تحقيق مكاسب أكثر من الخسائر. في هذه الحالة، سترحب المؤسسة صاحبة ذلك الرأي بالتعرض للمخاطرة وستسعى لزيادة حجمها واستغلالها كلما أمكنها ذلك على نحو معقول ومناسب.

2-3- حجم المخاطرة المفترض تغطيتها والحماية منها

ينبغي أن تكون للمؤسسة الكبرى سياسة واضحة إزاء الحماية من مخاطر العملة. لذا، فإن أعضاء الهيئة المالية بالمؤسسة يدركون مسئوليتهم المتوقع منهم تحملها، وكذا الأمور التي لا ينبغي عليهم القيام بها.

المخطط رقم (1-4) إجراء الحماية من المخاطر: الخيارات

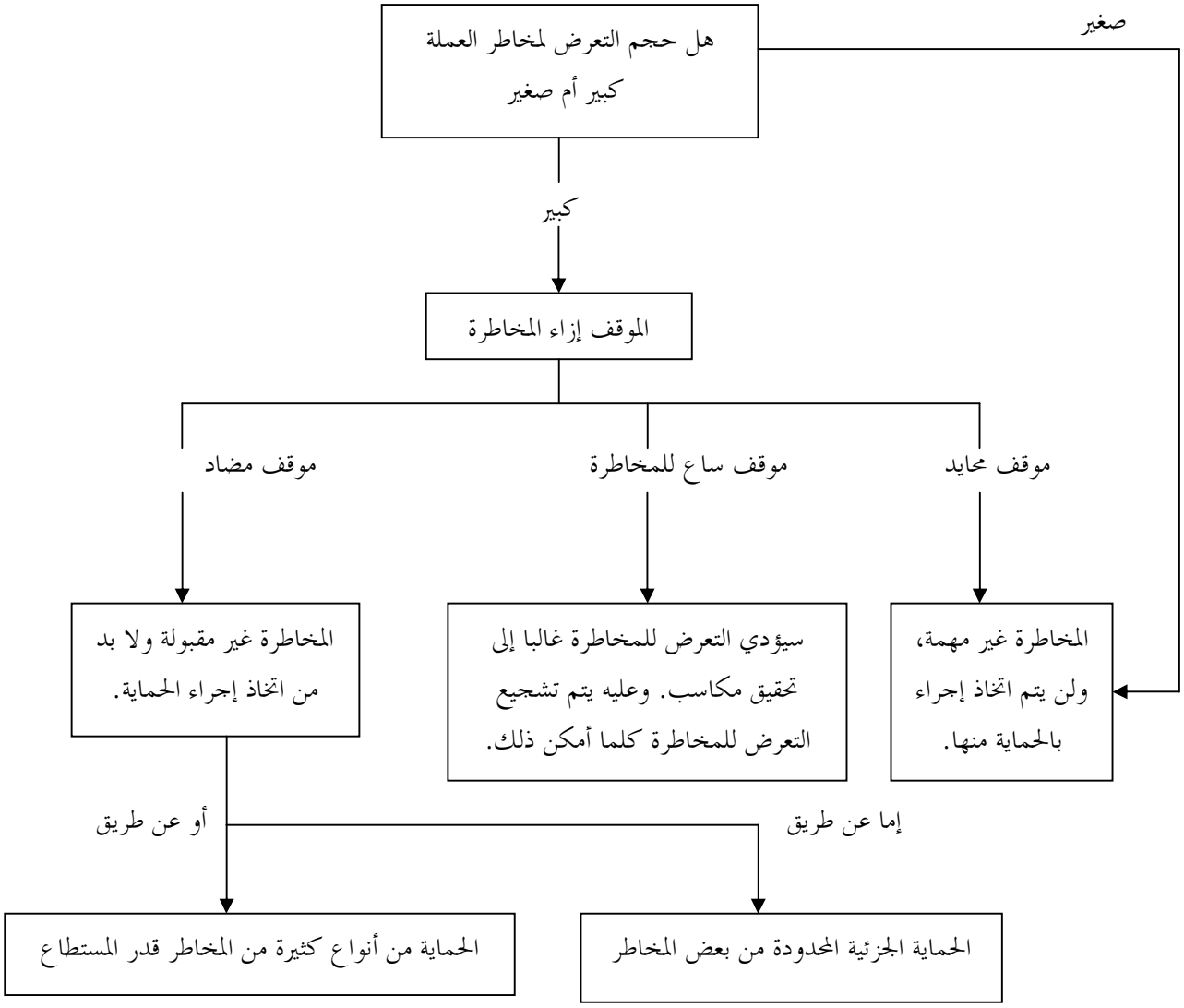

المصدر : برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، مرجع سبق ذكره، ص21.

ينبغي تحديد حجم التغطية الذي ترغب المؤسسة في أن تقوم إدارتها المالية بالتعامل به، كما يجب أن تظل الإدارة على علم بحجم المخاطر المحتملة للعملة التي تواجهها المؤسسة، وكذلك بالقيود الموضوعة على مخاطر العملة المسموح بها. فمثلا، قد تقرر الإدارة أن حجم مخاطر الدخل المقدر بالدولار يجب ألا يتعدى 5 ملايين دولار في أية فترة لا تتجاوز 12 شهرا. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك سياسة واضحة بشأن السماح بالمضاربة التجارية على الأرباح.

إن قرار اختيار عدم الحماية من المخاطر لا بد وأن يكون قرارا واعيا يعتمد على التأكد من أن المخاطر بسيطة وغير مهمة أو التأكد من أن ثمة احتمالا لحدوث تحركات إيجابية في سعر الصرف أو استقرار سعر الصرف. وعليه، فإنه لا ينبغي أن يكون ذلك القرار نابعا من جهل أو عدم تقدير للأمور وللمخاطر التي قد تحدث.

المطلب الرابع : تقنيات التغطية ضد خطر الصرف

إن التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف، وفي هذا الشأن توجد هناك مجموعتين من التقنيات للحماية من خطر الصرف، الأولى تعتبر تقنيات داخلية لأن المؤسسة تحاول التحكم في هذه المخاطر وإدارتها على مستواها وبإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية، وإذا لم تتمكن من تجاوز تلك المخاطر تلجأ إلى استعمال تقنيات المجموعة الثانية وهي تعتبر خارجية كونها تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها.

1- التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف

يقصد بهذه التقنيات الأساليب والطرق التي يمكن للمؤسسة استخدامها والتأثير فيها لتقليص خطر الصرف، بالإضافة إلى دور العملة المستخدمة في التعاملات يمكن الإشارة إلى مكانة المؤسسة في التفاوض، وبالتالي فالشروط التي توضع كنقاط رئيسية في العقود التجارية يمكنها أن تلعب دورا حاسما في توزيع العوائد وفي تقاسم هذه المخاطر، كذلك تتاح مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تلعب المؤسسة فيها دورا فاعلا في تغطية مخاطر الصرف ومن أهمها ما يلي:

1-1- تقنيات ذات صلة بالآجال

المقصود بالآجال المدة التي يمكن خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي، في هذا المجال نميز الإجراءات الآتية:

1-1-1- تسيير آجال العملية

يتمثل هذا الأسلوب في الإجراءات المتعلقة بالتأثير على الآجال بشكل يؤدي إلى تغيير آجال التسوية من أجل الاستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف، حيث يتم تعديل آجال أو تواريخ تحصيل الحقوق (مصدر) أو دفع الالتزامات (مستورد) ما أمكن ذلك، تبعا لتغيرات سعر الصرف وتكون نوايا المؤسسة المصدرة تختلف عن نوايا المؤسسة المستوردة من حيث الإسراع والتباطؤ بالنسبة للآجال.[1]

وتبنى القرارات أو النوايا التي يتخذها كل من المصدرين والمستوردين استنادا على توقعاتهم حول اتجاهات الصرف وهي ذات طبيعة متنافية حيث إذا توقع المصدر مستقبلا ارتفاع عملة الفوترة (العملة المحلية)، يسعى إلى تأجيل تحصيل حقوقه للاستفادة من معدل صرف مناسب وايجابي بينما في الحالة العكسية

[1]- A.Mokhefi, A.Brahami, **Les Stratégies De Gestion Du Risque De Change**, troisième forum international sur la gestion des risques de l'entreprise, Chlef, 2008, P04.

للتوقع تتجه قرارات المصدر نحو تسريع التسوية على أمل الاستفادة من تطورات سعر الصرف الجاري. أما المستورد فقراراته تتجه نحو الإسراع بتسديد قيمة وارداته عندما تكون توقعاته حول اتجاه عملة الفوترة نحو الارتفاع مستقبلا أما التوقع الآخر فيجعله يسعى لتأجيل التسوية.

جدول رقم (1-1) توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف

عملة الفوترة	المصدر	المستورد
ارتفاع سعر صرف عملة الفوترة	إبطاء التسوية	الإسراع في التسوية
انخفاض سعر صرف عملة الفوترة	الإسراع في التسوية	إبطاء التسوية

المصدر : نبيل بوفليح، عبد القادر لعاطف، إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص03.

ويبين هذا الجدول أهم القرارات المتخذة حسب اتجاه العملة الأجنبية، ويلاحظ أن نوايا المصدر والمستورد متعاكسة حول توقعاتهما لاتجاهات تقلبات الصرف، ومحاولة كل طرف الاستفادة من المزايا الملائمة ومحاولة تحميل الجزء الأكبر من خسائر الصرف للطرف الآخر.

وحتى بالنسبة للمؤسسات التي لها فروع في الخارج فإنها تلجأ إلى ممارسة واستخدام هذا الأسلوب لتلافي تداعيات الصرف بالنسبة لفروعها من خلال تحريك آجال التسوية وكذلك حول الإسراع والإبطاء لعملية القيام باستثمارات بالعملة الأجنبية أو تحويل الأرباح وغيرها.

وهذه العملية ليست في الحقيقة تقنية لتغطية خطر الصرف، ولكن طريقة تحاول المؤسسة حسب توقعاتها الاستفادة من التغيرات في سعر الصرف، إلا أن هذه الطريقة تكتنفها مشاكل متعلقة أساسا بمدى صحة التوقعات بشأن سعر صرف العملات المعنية من جهة وبمدى القدرة التفاوضية للمؤسسة للحفاظ على متعامليها من جهة ثانية.

1-1-2- منح الخصم بهدف الدفع المسبق

فالمصدر يستطيع أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنحه خصما في مقابل قيام الزبون بدفع المبلغ المستحق لفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق، وذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغير كبير خلال فترة وجيزة من الزمن، هذا المبلغ المخصوم يتناسب عادة وتكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر، والنتيجة هي تفادي خطر الصرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة، وعدم ضرورة تحمل خطر الاقتراض من جهة، ومن جهة أخرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل في السوق للحصول على عائد يمكنه من إلغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها.

1-1-3- حسابات الاعتراض

وهي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدول الأجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ وبالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصرف واحتمال وقوعه.

1-2- المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات

وهذه التقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة والمتواجدة في دول أجنبية وتكون بينها روابط مالية أو تجارية وبموجبها يتم تنظيم مقاصة بين ديون ومستحقات هذه الفروع ويسمح ذلك بتقليص عدد ومبالغ التحويلات فيما بينها ويقتصر الأمر على دفع فوارق الديون. وهنا يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع وكذا العملة المستعملة وسعر الصرف المتفق تطبيقه. وأنسب أسلوب إلى تطبيق هذه الطريقة هو إعداد مصفوفة تسمى بمصفوفة الدفع Matrice de règlement، من طرف جهة مستقلة تابعة لهذا التجمع كأن يكون بنك أو مؤسسة مالية متخصصة.

ومن فوائد تقنية المقاصة المتعددة الأطراف تخفيض عمليات التحويل وكذا حجم المبالغ المحولة، وما ينتج عنه من اقتصاد في العمولات المصرفية المرتبطة بها، بالإضافة إلى تفادي اللجوء إلى العمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف والتي تكون في بعض الأحيان جد مكلفة.[1] إلا أنه قد يصادف هذه التقنية تشريعات بعض الدول التي لا تسمح بإجراء مثل هذه التحويلات، مما يؤثر على فعالية هذه التقنية.

1-3- التقنيات المتعلقة بالعملة

تتمحور تقنيات التغطية في هذه الحالة على عامل الارتباط بالعملة الأجنبية التي تم اختيارها للفوترة أو لتسوية الصفقات، وتنقسم هذه التقنيات إلى قسمين:[2]

القسم الأول : مرتبط بالعملة واتجاهاتها في السوق، من حيث استقرار أو تطاير العملة.

القسم الثاني : يقترن بالارتباط الذي تتضمنه العقود، وكيفية إدراج العملة فيمكن أن تتضمن العقود شرط ثبات الصرف والذي يسمح بإزالة خطر الصرف بحيث أن معدل الصرف الذي أستخدم أثناء إبرام العقد يتم الاعتماد عليه عند تاريخ التسوية مهما تغير سعر صرف العملة.

كما قد تتضمن بعض العقود شرطا محددا بعتبة، وهذه الطريقة أيضا تزيل خطر الصرف، وذلك بتحديد حدود عندما يتجاوزها سعر الصرف يتم تعويض الخسائر المترتبة على ذلك بتغيير الأسعار (كأن يتم الاتفاق بين المورد الأجنبي ومؤسسة وطنية أنه عندما يرتفع سعر الأورو بالنسبة للدينار بـ 1.5% يخفض المورد حقوقه على المؤسسة بـ 1%).

---

[1]- Brahim Guendouzi, op-cit, 105.

[2]- نبيل بوفليح، عبد القادر لعاطف، إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص07.

2- التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

تجمع التقنيات الخارجية للتغطية من خطر الصرف التقنيات التي تستوجب اللجوء إلى المؤسسات والتنظيمات الخارجية بالنسبة للمؤسسة، وقد تعددت واتسعت هذه الأساليب في السنوات الأخيرة نتيجة التطور المستمر الذي شهده المحيط النقدي الدولي والنمو الكبير والمعقد للأسواق المالية، وقد واكب ذلك نشأة أسواق ومؤسسات متخصصة لتقديم التسهيلات والترتيبات المتعلقة بالتعاملات الخارجية، ومن بين ما تتيحه هذه الأسواق والمؤسسات المتخصصة مجموعة من التقنيات التي يستخدمها المتعاملون لتغطية مخاطر الصرف وسوف نتناول تقسيم هذه التقنيات حسب انتمائها لمختلف الأسواق.

2-1- التغطية الآجلة

من أجل حماية نفسها من تذبذبات أسعار الصرف وما قد ينتج عنه من خسائر محتملة ولضمان تدفقات نقدية ثابتة تقوم بعض المؤسسات خاصة الدولية منها بالدخول كطرف في عقد صرف آجل، وهو عبارة عن اتفاق أو عقد قانوني يتعلق بشراء أو بيع كمية محددة من عملة أجنبية في فترة لاحقة بسعر محدد وتاريخ محدد سلفا.[1] فهي عقود آجلة تبرمها المؤسسة لغرض مواجهة مخاطر تغيرات أسعار الصرف للمقبوضات أو المدفوعات المستقبلية بالعملات الأجنبية التي تتعامل بها المؤسسة.

فالصرف الآجل من أهدافه تمكين المؤسسة التي ستتلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة ويمكن معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر المستورد وكذا المصدر على النحو الآتي:[2]

حالة المصدر : فالمصدر الذي يتوقع تلقي مبلغ بالعملة الأجنبية، وهو في نفس الوقت يخشى أو يتوقع انخفاض قيمة هذه العملة، وما قد يلحق به من خسائر وتلاشي أرباحه من عملية التصدير التي قام بها أو تآكل أرباحه المحققة، فعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر من تثبيت سعر صرف عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية، وهكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقا المبلغ بالعملة المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الاستحقاق.

فالبنك في هذه الحالة يتلقى أمر من المصدر لبيع العملة الأجنبية مقابل الوطنية، إذا يكون على البنك بموجب هذا العقد أن يشتري هذه العملة الأجنبية في تاريخ الاستحقاق. الخطوة التالية في هذه التقنية هي قيام البنك، ومباشرة بعد الالتزام السابق ببيع المبلغ بالعملة الأجنبية (المقترض)، يقوم البنك باستثماره بفائدة

---

[1]- Patrice Fontaine, op-cit, p34.

[2]- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 16-18 أفريل 2007، ص08.

إلى تاريخ الاستحقاق، في هذا التاريخ يسدد البنك المبلغ بالعملة الأجنبية الذي اقترضه (عادة من السوق ما بين البنوك) مستعملا في ذلك المبلغ الذي يتلقاه من زبونه في مقابل المبلغ بالعملة المحلية المستثمر كوديعة.

حالة المستورد : فالمؤسسة التي ترتقب القيام بدفع دين بالعملة الأجنبية في تاريخ لاحق وتخشى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، هذه المؤسسة قد تتبع طريقة شراء العملة بالأجل بغرض حماية نفسها من احتمال ارتفاع سعر الصرف، ومنه فإنها تكون على علم مسبق بالعملة المحلية الواجبة الدفع مقابل إطفاء هذا الدين في تاريخ الاستحقاق، الأمر الذي يمكنها من تحديد سعر تكلفة السلع المستوردة بدقة وتفادي خسائر لاحقة.

فالبنك يتلقى من المستورد أمر شراء آجل للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، أي بعبارة أخرى يكون على البنك أن يبيع عملة أجنبية محددة بذاتها للمستورد. فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية يتم اقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك، بعدها يتم استثمار المبلغ بالعملة الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الاستحقاق، في تاريخ الاستحقاق يبيع البنك المبلغ بالعملة الأجنبية إلى الزبون ويسدد القرض المتحصل عليه سابقا بالعملة المحلية من المبلغ المتحصل عليه من الزبون لقاء بيع العملة الأجنبية.

2-2- عمليات المبادلة

نشأت فكرة عمليات المبادلة في حقبة السبعينات وأصبحت أداة مالية مهمة لإدارة الـــديون وإدارة مخاطر سعر الفائدة، وتم إنشاء سوق عمليات المبادلة من قبل كبرى البنوك التجارية والاستثمارية – التي لا تزال تسيطر عليه حتى الآن – تلك البنوك التي تسوق منتجاتها وخدماتها بشكل فعال لعملائها من الحكومة والشركات والمؤسسات.[1]

تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت والعكـــس، كما أنها تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع، وقيمة كل من العقدين واحد، إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية.[2]والفرق بين سعر الشراء وسعر البيع يـــسمى بسعر المبادلة، هذا الأخير هو ليس سعر الصرف، وإنما هو فرق سعر الصرف، أي الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة.[3]وعلى هذا الأساس يمكن للمقترضين اللجوء إلى أحد البنوك لإبـــرام عقـــد مبادلـــة العملات بينهما لتغطية مخاطر الصرف، وكذلك تغطية المخاطر الائتمانية في مقابل عمولة تدفع للبنك.

---

[1]- برايان كويل، مبادلة العملات، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص07.

[2]- مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص154.

[3]- Yves Simon, op-cit, P83.

2-3- خيارات الصرف كأداة لتغطية أخطار الصرف

نظرا لتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف وعدم التأكد الناجم عن هذه التغيرات تزداد الحاجة إلى أدوات أو وسائل لتغطية مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن هذه التغيرات حيث ظهرت خيارات الصرف إلى حيز الوجود كأداة للتحوط من مخاطر تذبذب أسعار الصرف المستمرة، وبدء التعامل مع اتفاقات الاختيار بشكل عام منذ سنة 1982، وحقوق الاختيار في العملات الأجنبية تعطي طرقا إضافية لضبط المخاطرة الناجمة عن تحركات أسعار الصرف وتكتسب أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في التغطية من احتمالات المخاطر الناجمة عن المبادلات المستقبلية.[1]

2-3-1- تعريف خيارات صرف العملات

الخيار هو عقد يخول حامله شراء أو بيع أصل معين (ورقة مالية) بسعر محدد وقت الاتفاق ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل، وهذا العقد يتم بين الذي يريد شراء أو بيع الورقة المالية والطرف البائع لهذا الخيار، ولهذا يتقاضى البائع علاوة (كلفة) عند إبرام العقد.[2]

عقود الخيار هي بطبيعتها عمليات آجلة وعقود مستقبلية مع اختلاف هام وهو أن المشتري لها يملك حق الخيار لإتمام العملية وبالتالي لا يكون بأي حال من الأحوال ملزما بإتمامها، ونتيجة لتمتع المشتري بهذا الحق فإن عليه أن يدفع للبائع مقدما وعند إتمام العقد علاوة.[3]

وتنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسين، خيارات الشراء، وخيارات البيع، هما كما يلي:[4]

- خيار الشراء هو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في شراء مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسعر معين وفي أجل استحقاق محدد مسبقا وعلى هذا الأساس فإن خيار الشراء لا يعتبر ملزما للمشتري، بل يمكنه أن ينفذ هذا الخيار أو يتنازل عنه حسب تطورات سوق الصرف.
- أما خيار البيع فهو ذلك الخيار الذي يعطي الحق لصاحبه في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بسعر معين وفي تاريخ استحقاق معين محدد مسبقا، وخيار البيع لا يعتبر هو الآخر ملزما لصاحبه، بل يمكن البائع أن ينفذ هذا الخيار أو يتنازل عنه حسب تطورات سوق الصرف.

2-3-2- سعر الخيار

سواء تعلق الأمر بخيار الشراء أو خيار البيع فإن الصفقة تتم على أساس سعر يسمى سعر الممارسة ويتضمن سعر الممارسة علاوة مقابل الحق الذي يتيحه خيار الصرف، والفرق بين سعر الممارسة وسعر

---

[1]- مفلح هزاع، مرجع سبق ذكره، ص321.

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص111.

[3]- A.Mokhefi, A.Brahami, op-cit, P15.

[4]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص110.

الصرف نقدا يسمى القيمة الذاتية أو الأصلية للخيار، والخيار يعطي لصاحبه حق التنفيذ أو عدم تنفيذ العقد حسب تطورات سوق الصرف.[1]

2-3-3- العوامل التي تؤثر على سعر عقد الخيار (العلاوة)

أسعار عقود الخيار سواءا كان في حالة للبيع أو للشراء تعتمد على قيمة العلاوة المفروضة من قبل البائع على المشتري، ونركز على أهم العوامل التي تؤثر على حجم قيمة العلاوة كما يلي:[2]

مدة العقد

كلما زادت مدة العقد كلما زادت قيمة العلاوة (علاقة طردية).

القيمة العادلة

حيث يتأثر حجم العلاوة بالسعر المنوي تثبيته فإذا كان السعر المنوي تثبيته أقل من السعر المتداول في السوق مال حجم العلاوة إلى الارتفاع، أما إذا كان السعر المنوي تثبيته أقل من السعر المتداول مال حجم العلاوة إلى الانخفاض.

أسعار الفوائد

هناك علاقة موجبة ما بين سعر الفائدة وحجم العلاوة، حيث تتأثر قيمة العلاوة المدفوعة في عقود الخيار لكل من أسعار الأسهم وأسعار الفوائد على العملات بما له من علاقة وثيقة بالعقود الآجلة وتحديد سعر فائدة الأسهم والعملات يتدخل بطريقة مباشرة في تحديد (قيمة العلاوة المدفوعة).

العرض والطلب

أسعار العقود (العلاوة) تنخفض في حالة زيادة العرض على الطلب وترتفع في حالة زيادة الطلب على العرض.

2-3-4- استعمال عقود الخيار في عمليات التحوط والحماية

يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات الصرف للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتهم التجارية الخارجية.[3] وفي هذا المجال يمكن للمصدرين الذين لم يحصلوا عائداتهم فورا أن يلجؤا إلى شراء خيارات بيع فإذا ارتفع سعر العملة الأجنبية التي تتم بواسطتها المعاملة عند لحظة التحصيل فإن المصدرين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقوموا ببيع مبلغ العائدات من العملة الصعبة في سوق الصرف نقدا حيث سعر الصرف مرتفعا وهو أعلى من سعر الخيار ولكن إذا انخفض سعر صرف العملة الصعبة المعنية فعليه القيام بممارسة الخيار لأنه في هذه

---

[1]- كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006، ص43.

[2]- أنس البكري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص137.

[3]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص111.

الحالة ليس من مصلحته القيام ببيع عائداته في سوق الصرف نقدا حيث سعر الصرف منخفضا وهو أقل من سعر الخيار.

كما يمكن للمستوردين الذين لم يسددوا قيم وارداتهم فورا أن يلجؤا إلى شراء خيارات شراء، فإذا انخفض سعر صرف عملة الدفع الأجنبية في سوق الصرف نقدا عند لحظة القيام بالدفع، فإن المستوردين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقوموا بشراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا حيث سعر الصرف نقدا منخفضا وهو أقل من سعر الخيار. أما إذا ارتفع سعر الصرف العملة المعنية في سوق الصرف نقدا لحظة القيام بالدفع، فمن مصلحة هؤلاء المستوردين ممارسة الخيار لأنه ليس من مصلحتهم شراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا حيث سعر الصرف مرتفعا وهو أعلى من سعر الخيار.[1]

وبهذه الكيفية نلاحظ أن اللجوء إلى خيارات الصرف قد أتاح للمصدرين والمستوردين على السواء، إمكانية تجنب الخسائر المحتملة الناجمة عن تغير سعر الصرف الخاص بالعملات الصعبة المستعملة في عمليات الدفع من طرف كل الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية.

2-4- العقود المالية المستقبلية

العقود المستقبلية هي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين (قد يكون سلعة أو ورقة مالية) بسعر محدد مسبقا، على أن يتم التسليم والتسلم في تاريخ لاحق في المستقبل، وعادة ما يلتزم كل من الطرفين بإيداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتعامل معه، وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية، أما السبب فهو حماية كل طرف من المشكلات التي قد تترتب على عدم مقدرة الطرف الآخر بالوفاء بالالتزامات اتجاهه.[2] إن هذه العقود المستقبلية على العملة تقنية حديثة نوعا ما إذا ترجع نشأتها إلى سنة 1972 عندما قررت بورصة المواد الأولية لـ شيكاغو إنشاء فرع يسمى بـ (International Monetary Market)، و الذي من خلاله تم تداول أول العقود المالية الآجلة الخاصة بالعملات الأجنبية.[3]

والعقد المستقبلي هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد، بشراء أو ببيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ معلوم، والفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف Une position de change في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية، و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

---

[1]- كمال العقريب، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص631.

[3]- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص10.

جدول رقم (1-2) وضعية الصرف

حالة المستورد وضعية صرف قصيرة	حالة المصدر وضعية صرف طويلة
– ديون بالعملة الأجنبية أو تدفق مستقبلي سالبا بالعملة.	– ذمة بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابي بالعملة مستقبلا.
الخطر : ارتفاع قيمة العملة	الخطر : انخفاض قيمة العملة
شراء عقود آجلة في حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الآجل يعوض الخسارة الحاضرة و العكس صحيح.	بيع عقود آجلة في حالة الانخفاض، فإن الربح المحقق في العقود الآجلة يعوض الخسائر المحتملة في الحاضر والعكس صحيح.

المصدر : عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص03.

بالنسبة لخطر الصرف فإن آلية عمل هذه الطريقة هي أن يتخذ الطرف المعني بتغطية خطر الصرف المتوقع، في العقود المستقبلية وضعية معاكسة لوضعيته في السوق العاجل للعملات الأجنبية، حيث تسمح له هذه الطريقة بتعويض الخسارة المحتملة في أحد السوقين بالأرباح المحققة في السوق الثاني. فالمتعامل الذي يريد تغطية وضعية قصيرة يشتري عقد تتناسب قيمته مع وضعيته هذه، وبعد حلول الأجل يقوم بالمقارنة بين السعر العاجل وسعر عقد الشراء، فإذا كان السعر العاجل أكبر من سعر التعاقد فهي تعتبر خسارة يتم تعويضها عن طريق العقد الآجل والعكس. ولا يتم عادة التسليم الفعلي للعقد بل يتم إجراء مقاصة بين السعرين العاجل وسعر العقد، والعكس بالنسبة لصاحب الوضعية الطويلة.

ورغم أهمية العقود المستقبلية في التعاملات الدولية إلا أنها تثير بعض النقائص مثل:

- اقتصار التعامل على عدد محدود من العملات؛
- الشكل النمطي أو الموحد من ناحية المبالغ والأسعار والذي يقف كعقبة أمام المؤسسات الكبرى التي تطمح إلى التوسع في ممارسة العقود المستقبلية؛
- أيضا ما يتعلق بالآجال الموحدة والتي قد لا تتلاءم مع ظروف ورغبات بعض المتعاملين نتيجة التعقيدات الإدارية وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالعقود المستقبلية يصعب تحديد تكلفة التغطية من تغيرات الصرف.

ورغم هذه النقائص إلا أن العقود المستقبلية تبقى وسيلة مفضلة لبعض المؤسسات التي تتأقلم وتتحكم في طبيعة النقائص السابقة والتي لا تستطيع عدم اللجوء إلى توسع ميزانياتها أو الاعتماد على مصادر خارجية للتمويل.

2-5- تغطية خطر الصرف عن طريق مؤسسات التأمين على التجارة الخارجية

قد تستفيد المؤسسات الاقتصادية بالضمانات التي تقدمها بعض مؤسسات التأمين المتخصصة في تأمين العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتوفر هذه الضمانات لمستعمليها حماية لا تقل أهمية عن الحماية التي توفرها تقنيات التغطية السابقة الذكر.[1] وتغطية خطر الصرف، عن طريق مؤسسات التأمين هذه، يدخل ضمن نفس منطق التقنيات الخاصة بتغطية خطر الصرف التي سبق التعرض لها، ذلك أن الفكرة الأساسية هي ضمان سعر صرف آجل.

وهذه المؤسسات كانت تستعمل من قبل المؤسسات الاقتصادية التي لم يكن بإمكانها استعمال طرق التغطية السابقة بسبب وجود رقابة صارمة على سياسة الصرف أو عدم إمكانية أو استحالة تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة.

وتختلف هذه الضمانات المقدمة من مؤسسات التأمين من مؤسسة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات بـــ :

- ضمانات تطبق على الصادرات والواردات، والضمان هنا ينصب على رقم الأعمال المرتقب (تصدير) أو حجم المشتريات المتوقع (الاستيراد)، فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهرا، وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة ومدة التغطية (العمولة من 0.09 % إلى 1.9 %). وسعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري تاريخ التوقيع على الاتفاق بين المؤسسة ومؤسسة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التميز الإيجابي لسعر الصرف؛
- الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة الممكنة الوقوع في حالة انخفاض سعر الصرف بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه، وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد، بالإضافة إلى أنواع أخرى خاصة من الضمانات.

ومن أهم هذه الشركات : Coface في فرنسا، Hermes في ألمانيا، Sace إيطاليا، ECGD بريطانيا، EximBank في الولايات المتحدة الأمريكية، Miti اليابان، Cagex في الجزائر.

[1] – عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

خلاصة الفصل الأول

بعد استعراض الملامح والاتجاهات الأساسية لفكرة مبادلة العملات فيما بينها على سبيل تسعير وحدة من عملة بلد ما بوحدات من عملة بلد آخر تحت صورة يعبر عنها بسعر الصرف، وعلى خطى ما تم التطرق إليه في هذا الفصل لوحظ أن سعر الصرف هو بحق أمر يتطلب كثيرا من الاهتمام لما يشغله من حيز لا يستهان به في مختلف العلاقات والمعاملات الاقتصادية الدولية.

حيث تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية بين الدول، ونظرا لأهمية المجال للتجارة الخارجية ونظام المدفوعات، كان لابد من الإحاطة بسعر الصرف من حيث المفهوم والنظريات الاقتصادية التي ناقشت وفسرت كيفية تحديد سعر الصرف من أوجه مختلفة وبطرق متباينة، وكذا إظهار أنظمة الصرف المختلفة التي تهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات التي يتم تداولها في سوق الصرف الأجنبي الذي يعتبر شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف.

ومما لا شك فيه أن عمليات الصرف الأجنبي تتعرض إلى عدة مخاطر إثر تغيرات سعر الصرف، ومن أجل تسيير أمثل لهذه المخاطر فإن كل المتعاملين الاقتصاديين مطالبين بمعرفة وضعياتهم من ناحية الصرف ويمكن الاعتماد على عدة تقنيات خاصة بالتغطية منها التقنيات الداخلية والتي تتمثل في السياسات التي تتبعها الإدارة المالية من أجل تخفيض مخاطر العملة، وأخرى خارجية والتي تعني الدخول في علاقات تعاقدية لتغطية مخاطر تغيرات الصرف.

تمهيد

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى إلى انتشار المؤسسات الدولية وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة، كما زادت حدة المنافسة بين الدول لجذب المزيد من الاستثمارات الدولية، ونجم عن ذلك ظهور بعض القضايا المحاسبية الجديدة كانعكاس للتطور الاقتصادي، مما استلزم تصدي المحاسبة كأحد العلوم الاجتماعية المتطورة لدراسة تلك القضايا ومن هنا ظهر فرع من فروع المحاسبة المالية الأم، وهو المحاسبة الدولية الذي يعد أحدث فروع علم المحاسبة.

وتعتبر أبعاد المحاسبة الدولية ذات أهمية حيوية لكل من يرغب في القيام بأعمال أو استثمارات خارج حدود وطنه، حيث قد تختلف القيم التي يتم المحاسبة عنها طبقا للمبادئ التي تحكم ذلك، فاختلاف الثقافة وممارسات الأعمال والنظام السياسي ومعدلات التضخم المحلية ودرجة المخاطرة والقوانين الضريبية وأيضا قيم العملة وأسعار صرف العملات، كل هذه الأمور تأخذ في الحسابات عند تقرير مكان وكيفية القيام بهذه الأعمال.

وأمام هذه الاختلافات الطبيعية في المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية التي كانت تؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة وأحيانا متعارضة، فقد أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجود التنسيق المشترك من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل، ومن هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية التي جاءت بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية.

ولقد تطرقت معايير المحاسبة الدولية إلى أحد أصعب المشاكل التي يثيرها التبادل الدولي، وهي مشكلة العلاقة بين النقد الأجنبي والنقد الوطني، فاختلاف قيم العملة وأسعار صرف العملات الأجنبية يؤدي إلى اختلاف المحاسبة عنها من خلال مضمونها وقواعد تنفيذها من بلد إلى آخر، ونظرا لأهمية أسعار صرف العملات الأجنبية، فقد خصص لها معيار محاسبي مستقل، حيث تطرق المعيار الحادي والعشرين إلى آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية، والذي هو محل دراسة من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول : مدخل إلى المحاسبة الدولية؛

المبحث الثاني : الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية؛

المبحث الثالث : المحاسبة عن التغيرات في أسعار الصرف من خلال معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين.

المبحث الأول : مدخل إلى المحاسبة الدولية

لقد عرفت العقود الأخيرة تحولات اقتصادية مختلفة على المستوى الدولي أبرزها تحرير التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، وهو ما نتج عنها مواضيع وقضايا محاسبية جديدة استجابة منها لهذه التحولات، فقد عالجت المحاسبة مسألة تحسين وتطوير الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، والسعي إلى اقتراح أفضل البدائل المحاسبية لضمان أكثر مصداقية وملائمة للمعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية.

المطلب الأول : ماهية المحاسبة الدولية

إن ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات وانتشارها عبر أنحاء العالم زاد من حجم الاستثمارات الأجنبية بين الدول، فظهر على إثرها مصطلحات جديدة استجابة إلى هذه المرحلة من عمر التجارة الدولية من بينها المحاسبة الدولية.

1- مفهوم المحاسبة الدولية

هناك تعاريف عديدة للمحاسبة الدولية راجع إلى تعدد مجالاتها وعدم تجانسها، فمنهم من يعرفها من خلال تطورها التاريخي، ومنهم من يعرفها من خلال مشاكل فروع المؤسسات الأجنبية التي تعاني منها، ومنهم من يعرفها من خلال الفروقات التطبيقية لها بين الدول.[1]

حيث عرفها جونينغ Jenning بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دوليا، والتي تحكم الممارسات العملية للمهنة، أما يوالز Bowles فعرفها على أنها أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية للمعاملات المالية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، بينما مولر Mueller فعرفها بأنها تلك المحاسبة التي تهتم بتداخل العلاقات المحاسبية بين الدول.

كما عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1941 المحاسبة الدولية على أنها فن استخدام الحسابات، هذا الفن الذي يتكون من ثلاث مراحل أساسية وهي القياس، الإفصاح والمراجعة [2]، فالقياس

---

[1]- هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي الدولي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص05.

[2]- مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص03.

المحاسبي يقصد به عمليات تحديد وتبويب الأحداث والتعبير كميا عن الأنشطة والمعاملات الاقتصادية، أما الإفصاح يقصد به عملية توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها، أما المراجعة المحاسبية فيقصد بها المراجعة العملية التي يقوم بها المراجعون لفحص واختبار سلامة النظم المالية والتحقق من القوائم المالية.[1]

كما يمكن القول أن مصطلح المحاسبة الدولية يدل على وجود تعامل مالي ومحاسبي بين أكثر من مؤسسة وفي أكثر من دولة، وهي التي تؤثر على بيانات القوائم المالية، وهي تشمل كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، الضرائب، وكذا عملية مراجعة ومراقبة الحسابات وكذا التحليل المالي الدولي.[2]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن الخروج بتعريف إجرائي أكثر شمولية للمحاسبة الدولية على أنها مجموعة من المعايير المحاسبية المقبولة، والتي تستعمل على نطاق دولي ولا سيما من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات، وهذا ما يتيح مجالا واسعا للمحاسبة لاعتبارها اليوم أصبحت دولية بعدما كانت محلية ويعطيها الصبغة العالمية.

2- أهداف المحاسبة الدولية

لقد ظهرت المحاسبة الدولية بهدف أساسي يتمثل في تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم وللتحقق وللمقارنة على مستوى دولي إلى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وللوصول إلى هذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق الآتي:[3]

-إيجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي؛

-إيجاد نوع من الاتساق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة؛

-دراسة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات والتشابهات المحاسبية بين الدول؛

-تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات المؤسسات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على أسباب نجاح أو فشل الأنظمة المحاسبية ومن ثمة المساعدة في تطويرها؛

-العمل على جعل القوائم المالية للمؤسسات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للمؤسسات وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق؛

-تسهيل عملية المراجعة أمام مؤسسات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى دولي.

-العمل على تحسين المقاربة الدولية بين قواعد إعداد ونشر المعلومة المحاسبية؛[4]

---

[1]- فردريك تشوي، وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، درا المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص ص19-20.

[2]- Hervé Stolowy, **la comptabilité internationale - essai de définition sur la base d'ouvrages et de syllabus**, communication présentée au 17éme congrès de l'association française de comptabilité, valenciennes, 30-31 mai et 1er juin 1996, p10.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص31-32.

[4]- Hervé Stolowy, op – cit, p10.

-توفير المعلومة المحاسبية لتغطية احتياجات أسواق رأس المال الدولية؛

-مواجهة المشاكل الخاصة بالمعاملات بين المؤسسات المتعددة الجنسيات.

3- المشاكل التي تواجه المحاسبة الدولية

لا شك أن ممارسة المحاسبة الدولية يواجهها العديد من المشاكل التي تتميز بها لعل أبرزها ما يلي:[1]

-مشاكل تحويل العملة ولاسيما مع تقلب وتذبذب بعض العملات في مواجهة عملات أخرى لدول أخرى؛

-القوائم المالية الموحدة ولاسيما إذا كانت لأحد المؤسسات معاملات دولية وتجارة عالمية في بلاد أخرى تطبق معايير مختلفة؛

-مشاكل التضخم والتغيرات في القوة الشرائية لوحدات النقد؛

-اختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى خاصة عند معاملة المؤسسات الأجنبية الأمر الذي قد يوجد حتما مشاكل محاسبية ذات علاقة؛

-اختلاف وتباين طرق ووسائل المراجعة من دولة وأخرى وتباين المعايير المتعارف عليها؛

-مستوى الإفصاح من المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها؛

-اختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ومدى البيانات ونوعية التقارير التي ترتبط بالمؤسسة ومنتجاتها وجودة إتباعها والمعايير المرتبطة التي يتم تطبيقها؛

-اختلاف مفاهيم وأسس إعداد الاحتياطات والمخصصات المرتبطة بالمؤسسات الدولية والمؤسسات المتعددة الجنسية؛

-تباين أسس تقييم المؤسسة والتي تعد محل جدل كثير، ولا شك أنه كلما استقرت أسس تقييم أصول والتزامات المؤسسة في الدول المختلفة كلما سهل ذلك من وجود معايير محاسبية دولية متعارف عليها؛

-نظم المحاسبة المقارنة والتي تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه إعداد معايير محاسبية دولية متفق عليها لتطبيقها على مؤسسات في دول متعددة، حيث يتطلب الأمر حصر الاختلافات في المعايير المحاسبية بين الدول المختلفة وموائمتها وتوحيدها.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على المحاسبة الدولية

تؤدي المحاسبة وظيفة خدمية في المجتمع، وحتى يمكنها أن تظل مفيدة من الناحية الفنية والاجتماعية فيجب أن تتجاوب مع حاجات المجتمع التي تتغير دائما، كما يجب أن تعكس العوامل الثقافية والاقتصادية

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية – الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص10-11.

والقانونية والاجتماعية والسياسية من خلال عملها، وقد كونت هذه العوامل بيئة أعمال لها صفاتها واحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقويم المحاسبي والإفصاح.

ومن أهم العوامل التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيرات البيئة المحاسبية، وبالتالي في بروز المحاسبة الدولية ما يلي:

1- الأعمال والتجارة الدولية

الأعمال الدولية عرفت بأنها هي أي نشاط تجاري يمتد وراء الحدود لأي دولة، [1]وتتضمن تلك الأعمال كافة المعاملات التجارية التي تؤدي إلى تدفقات في البضائع أو الخدمات أو الموارد المالية من بلد إلى آخر. وقد تعرف الأعمال الدولية بأنها أنشطة الأعمال التي تعبر الحدود القومية أيا كانت تحركات سلع أو خدمات أو رؤوس أموال أو تحركات أفراد أو انتقال تكنولوجيا، ويتميز هذا التعريف بأنه يعبر عن مفهوم عام يوضح الأنشطة المختلفة التي تتضمنها الأعمال الدولية.[2]

2- المؤسسات الدولية

معظم العمليات التجارية والتعاملات الدولية يتم تنفيذها بواسطة مجموعة من المؤسسات يطلق عليها المؤسسات الدولية، فهي المؤسسات التي تمارس أنشطة اقتصادية (تجارية – خدمية – صناعية)، تمتد وراء حدود أكثر من دولة.[3]فهي مؤسسات أعمال دولية في كل وظائفها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والتمويلية، ولا شك أن انتشار هذه المؤسسات عالميا لم يتطلب فقط وجود نظم محاسبية ورقابية لتقييم أداء تلك المؤسسات بالطرق المناسبة بل تطلب أيضا وجود معايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء.[4]

3- الثقافة

يمكن القول بأن الثقافة هي القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع، وتؤثر المتغيرات الثقافية على التنظيمات القانونية والاجتماعية والمحاسبية وهو ما يؤثر مباشرة على السياسات المحاسبية داخل البلد.

4- شركات المحاسبة الدولية

إن النمو الكبير والسريع للعمليات الدولية التي تقوم بها الشركات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة لعب دورا كبيرا في ظهور المحاسبة الدولية وأهميتها، حيث أصبح لدى المحاسبين المهنيين اهتمام متزايد بالمشاكل المترتبة عن هذه العمليات ومن ثم البحث عن حلول منطقية ومقبولة لها.[5]

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية – الشركات المتعددة الجنسية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص26.

[4]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية – الشركات المتعددة الجنسية، مرجع سبق ذكره، ص14.

[5]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص28.

5- النظام النقدي الدولي

يعرف النظام النقدي الدولي بأنه ذلك النظام الذي يتحدد عن طريق أسعار الصرف وتدفق رأس المال ويتم تعديل موازين المدفوعات بناء عليه. ولا شك أن أبرز الأمثلية على تأثير النظام النقدي العالمي على المحاسبة الدولية هي مشكلة أسعار الصرف.[1]

6- التضخم

يؤثر التضخم على المحاسبة بالتكاليف التاريخية، حيث إن مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر أحد المبادئ الأساسية التي بنيت عليها المحاسبة الحديثة في جميع دول العالم، ويعتمد مبدأ التكلفة التاريخية على فرض ثبات وحدة القياس بشكل معقول، وكلما كان هذا الفرض أقل واقعية كلما قلت صلاحية وواقعية مبدأ التكلفة التاريخية، وحيث أن مبدأ التكلفة التاريخية يؤثر على المحاسبة بشكل كبير في مجال تقييم الأصول خاصة الثابتة منها، فإن التغيير في هذا المبدأ من المتوقع أن تكون له انعكاسات كبيرة وواضحة على الممارسات المحاسبية.[2]

7- البحث العلمي والمستوى التعليمي

غالبا ما يستمد الباحث موضوع بحثه من خلال المشاكل العملية الناتجة من التطبيقات، فالكتاب والباحثون في المحاسبة غير مستثنين من ذلك، وموضوع المحاسبة الدولية كان أحد المواضيع التي تناولها الباحثون على مختلف المستويات، وقد نتج عن هذه الجهود العديد من المراجع والبحوث التي ساهمت في إثراء موضوع المحاسبة الدولية وكذلك المساهمة في إيجاد الحلول، هذه الجهود قد ساهمت كذلك في زيادة الوعي بأهمية مواضيع المحاسبة الدولية.[3]

كما تعتبر معايير المحاسبة شديدة التعقيد وبدون فائدة إذا لم يحسن فهمها واستخدامها، ومن هنا كان للمستوى التعليمي دور فعال على المحاسبة، حيث كلما زاد المستوى التعليمي لسكان دولة ما زاد اهتمامهم بدراسة وتطبيق النظريات الحديثة والعلوم المختلفة ومنها المحاسبة.[4]

8- النظم القانونية وأنظمة الضرائب

إن تأثير الأنظمة القانونية على المحاسبة قد يكون موجودا بكل الدول، ولكن الذي يختلف هو مدى تأثير هذه القوانين على الأنظمة المحاسبية بها ويعتبر قانون الضرائب في العديد من الدول السبب الرئيسي إن لم يكن الوحيد وراء ظهور واستخدام المحاسبة بالأساس، حيث تلزم القوانين بهذه الدول المؤسسات

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية – الشركات المتعددة الجنسية، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]- فردريك تشوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4]- فردريك تشوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص59.

بالامتثال لممارسات وطرق وتقارير محاسبية معينة عند إعدادها لقوائمها المالية، وفي دول أخرى يكون دور القوانين محدودا جدا حيث إن المؤسسات بهذه الدول غير ملزمة بالامتثال للقوانين بمقدار ما هي حريصة على إيجاد حلول عادلة وصادقة للقوائم المالية، وبما يتماشى مع المبادئ المحاسبية للدولة.[1]

إن الاعتراف بوجود اختلافات في الأنظمة القانونية بين الدول يعني بشكل أو بآخر الاعتراف بوجود اختلافات في الأنظمة والممارسات المحاسبية بين تلك الدول.

9- الديانة

إن الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدول، فحكومات الدول الإسلامية عليها أن تعتمد نظام اقتصادي خال من الفوائد (الربا)، ولذلك عليها أن تجد وسائل لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة.[2]

10- النظام الاقتصادي

إن البيئة الاقتصادية مهمة جدا للتنمية المحاسبية بشكل عام وللإفصاح والتقارير المالية بشكل خاص، وبالرغم من أن التنمية الاقتصادية يمكن تحقيقها بعدة أشكال من السياسات الاقتصادية بناءا على نوع النظام الاقتصادي المختار – اشتراكي أو رأسمالي – واتجاه البلد بخصوص ملكية المؤسسات عن طريق القطاع العام أو الخاص، ومستوى ومعدل نمو الدخل ودرجة التدخل الحكومي والنفقات ومستوى الصادرات، فإن كل عامل من هذه العوامل يمكن أن يكون له أثر خاص على تطور المحاسبة وبالتالي لابد من معرفة تأثير هذه العوامل المختلفة.

11- أسواق رأس المال العالمية

لعب ظهور أسواق رأس المال العالمية دورا مهما ورئيسيا في زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية. فهي تعتبر مصدرا خارجيا للتمويل المالي، فقد ظهرت هذه الأسواق نتيجة للرقابة المتعددة التي تقيد دخول الأجانب لأسواق رأس المال الوطنية. هذا بالإضافة إلى أن الحكومات والمؤسسات المقترضة قد تواجه فرص تمويل أو اقتراض داخلية محددة.

12- الثقافة

يمكن القول بأن الثقافة هي القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع، وتؤثر المتغيرات الثقافية على التنظيمات القانونية والاجتماعية والمحاسبية وهو ما يؤثر مباشرة على السياسات المحاسبية داخل البلد.

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص163.

[2]- نور الدين مزياني، نور الدين زعيبط، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص08.

المطلب الثالث : التوافق والتوحيد المحاسبي

هناك علاقة متداخلة ومتصلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التوافق المحاسبي الدولي والتوحيد المحاسبي وقد أكدت أدبيات المحاسبة على التميز بين تلك المفاهيم، حيث تم التركيز على ضرورة وضع معايير المحاسبة باعتبار أنه إذا كان في الإمكان وضع معيار محاسبي متعارف عليه على مستوى البلاد فلابد من إمكانية تطبيقه على البلد الآخر، ومن هنا جاء مفهوم الرغبة في المحاسبة الدولية.

1- التوافق المحاسبي

إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي وذلك كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي هو إصدار معايير محاسبية موحدة ومقبولة على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات المحاسبية، أي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.[1]

1-1- مفهوم التوافق المحاسبي

تدل كل المصطلحات الآتية : التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى، ويعني التوافق الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.[2]

كما يعتبر التوافق (l'harmonisation) أو التقارب المحاسبي الدولي على أنه مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية من أجل التنسيق بين السياسات والقواعد للأنظمة المحاسبية الوطنية عن طريق التقليل أو الحد من الفروقات والاختلافات المحاسبية فيما بينها.[3]

وهكذا فالتوافق المحاسبي الدولي يضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية ويؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة وهو بذلك يتميز عن التوحيد المحاسبي الدولي الذي يعني توحيد صارم للقواعد والسياسات المحاسبية وتطبيقها على دول معينة، فالتوحيد لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي.

---

[1]- نور الدين مزياني، محمد صالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص06.

[2]- مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم – المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006، ص117.

[3]- Stephan brun, **l essentiel des normes comptables international**, 3éme édition, gualino éditeur, paris, 2006, p13.

1-2- فوائد التوافق المحاسبي الدولي

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي للمحاسبة، إن هذه الدوافع لابد وأنها تنبع من الفوائد والمنافع التي يتوقع أن تعود على تلك الأطراف من وراء عملية التوافق، ومن أهم فوائد التوافق الدولي للمحاسبة ما يلي:[1]

-إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية، حيث إن إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم أداء المؤسسات ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية مما يسمح بحرية تدفق الاستثمارات الدولية؛

-يوفر التوافق المحاسبي الدولي للمؤسسات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعد كل منها حسب الممارسات والمبادئ المحاسبية السائدة في كل دولة؛

-العديد من الدول خاصة النامية منها، لا توجد بها منظمات مهنية للمحاسبة، وتفتقر إلى معايير محاسبية، وبالتالي فإن تبنيها للمعايير الدولية للمحاسبة سوف يوفر لها الوقت والمال لإنشاء نظم محاسبية؛

-إن التوافق المحاسبي الدولي سيسهل لمؤسسات المحاسبة الدولية القيام بأعمالها وبأقل كلفة، وهو ما ينعكس كذلك على المؤسسات الدولية محل المراجعة، حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستنخفض كذلك؛

-إن التوافق المحاسبي الدولي يجعل من القوائم المالية قابلة للقراءة والمقارنة مما يزيد من كفاءة أسواق الأوراق المالية، ويسهل على المؤسسات عملية الحصول على التمويل من خارج حدود الدولة، سواء في صورة رأس مال أو قروض.

1-3- معوقات التوافق المحاسبي الدولي

رغم المزايا أو الفوائد السابقة للتوافق المحاسبي الدولي فإنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها:[2]

-الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛

-تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛

-ضعف أو انعدام القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛

-الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية، والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛

-غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي؛

-التوجه الضريبي والحكومي، بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص270-272.

[2]- نور الدين مزياني، محمد صالح فروم، مرجع سبق ذكره، ص07.

-تعود المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛

-المعايير المحاسبية تصدر باللغة الإنجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية (غير الإنجليزية) أفقدها مضمونها الأصلي؛

-إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة فهذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها.

2 – التوحيد المحاسبي

إن التوحيد وظيفة ليس من السهل فصلها عن طبيعة النظام الاقتصادي من حيث أنها تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظامية للمعلومات التي يكون هذا النظام بحاجة إليها، وعليه فالتوحيد المحاسبي أصبح مطلب أساسيا لمواءمة المحاسبة مع التغيرات الاقتصادية العديدة والمتلاحقة، والتي لها تأثير كبير على حياة المؤسسة التي تعنى بها المحاسبة.[1]

2-1- مفهوم التوحيد المحاسبي

يمثل التوحيد المحاسبي (Normalisation) أحد المفاهيم المحاسبية المستخدمة للتعبير عن عملية البحث عن أسس واحدة للقياس وعرض المعلومات، والهادفة إلى إنتاج معلومات فعالة وقابلة للمقارنة.[2]

كما يقصد بالتوحيد المحاسبي هو اعتماد المحاسبة على مصطلحات وقواعد مشتركة ومتشابهة لكل المؤسسات، وإصدار وثائق وقوائم مالية يكون محتواها وتقديمها متطابق من مؤسسة إلى أخرى.[3]

التوحيد المحاسبي يعني تنميط القواعد المحاسبية، فهو مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية للإشارة إلى تماثل الأساليب المحاسبية وتطبيق معيار أو قاعدة واحدة في كل الحالات، فالتوحيد ينطوي على مجموعة من القواعد الموحدة.[4]

---

[1]- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي– تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2002، ص52.

[2]- تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، سوريا، 2007، ص15.

[3]- عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص15.

[4]- Bourkaib abderrahmane adnane, **les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en algerie**, mémoire de magister ès sciences de gestion, option monnaie et finances, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, 2006/2007, p25.

ومن هذه التعاريف، يمكن القول أن التوحيد المحاسبي العالمي تكمن مهامه الأساسية في إعداد المعايير المحاسبية وإزالة الاختلاف الموجود، والتقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية. ولذلك يمكن التمييز بين التوافق المحاسبي المذكور سابقا والتوحيد المحاسبي باعتبار أن الأول هو شكل مخفف للثاني، ويعتبر كخطوة أولى نحو عملية التوحيد.

2-2- مستويات التوحيد المحاسبي

تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم المالية، لهذا فإن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة الآتية:[1]

2-2-1- على مستوى المبادئ

إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتداء بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي يتم توحيدها، ويشتمل التوحيد على هذا المستوى ما يلي:[2]

-توحيد أسس ومبادئ التقييم؛

-توحيد أسس ومبادئ وقواعد حسابات التدفقات النقدية؛

-توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات المالية؛

-توحيد التعاريف الخاصة بكل عناصر القوائم المالية ومكوناتها.

2-2-2- على مستوى القواعد

ويشتمل هذا المستوى توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية وتتطلب هذه العملية ما يلي:

-حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

-الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية والمتفق عليها دوليا؛

-الحذر من استخدام القواعد والإجراءات والأساليب البديلة.

2-2-3- على مستوى التنظيم

ويشتمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية بالإضافة إلى إمكانية توحيد نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.

---

[1]- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي– تجربة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2]- هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، مرجع سبق ذكره، ص09.

2-3- فوائد التوحيد

يترتب على التوحيد فوائد نذكر منها ما يلي:[1]

-تحسين الشفافية والموثوقية وإمكانية المقارنة بين القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات المقيدة في البورصة؛

-يسمح بالمقارنة بين المؤسسة ومؤسسات أخرى في مختلف بلدان العالم؛

-تسهيل قيد المؤسسات في البورصة عبر مختلف أنحاء العالم؛

-تمنح وتستعيد ثقة المستثمرين؛

-زيادة قابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحد للتعديل بما يتفق والاحتياجات والمفاهيم الاقتصادية؛[2]

-إمكانية وسهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة ومفاهيم محددة لما قد يطرأ من تقلبات في المستوى العام للأسعار؛

-إذا تم الاتفاق على أسس ومبادئ محاسبية عالميا، فإن ذلك سيكون له جليل الأثر في توجيه البحث الأكاديمي المحاسبي على تحسين أداء المحاسبة لوظائفها، عن طريق البحث في الوسائل البديلة بدلا من التركيز حول الجدل في مزايا وعيوب البدائل المحاسبية الموحدة؛

-توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الاقتصادية إلى بيانات.

2-4- معوقات عملية التوحيد

إن عملية التوحيد باعتبارها الخطوة الهامة في إرساء توافق الأنظمة المحاسبية، بغية إيجاد لغة موحدة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتجهة نحو الانفتاح، وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمار تصطدم بعدة عوائق قد تهدد في ظل تضارب المصالح عملية التوحيد المحاسبي برمتها.[3] ويوجد للتوحيد المحاسبي انتقادين رئيسيين هما:[4]

- أن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكانية تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توافرها في المؤسسات الاقتصادية المختلفة؛

---

[1]- Stephan brun, op – cit, p19.

[2]- تيجاني بالرقي، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبة، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص06.

[3]- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي– تجربة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص55.

[4]- محمد ياسين غادر، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 27، جوان 2004، ص10.

– إن القواعد والمبادئ المحاسبية لا بد وأن يتم تطبيقها في ظل توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر، لأن تعدد البدائل المحاسبية ما هو في واقع الأمر إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها.

المبحث الثاني : الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارساتها ويوحد معالجاتها للأمور المتماثلة، كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة كغيرها من المهن العلمية التي تكتسب أهميتها من الدور الهام للمعلومات في البيئة الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العاملين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن كم هائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard -IAS-) ومعايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standard -IFRS-) شكلا من أشكال هذا الدستور، والتي تبنى مسؤولية إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee -IASC-) والتي حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board -IASB-).

المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية

إن المبادئ المحاسبية التي هي نتاج فكر محاسبي متأثر بالبيئة المتواجد فيها، أدت إلى ظهور سياسات محاسبية متباينة ومتناقضة أحيانا، مما أدى بدوره إلى تباين في القوائم المالية، وانطلاقا من هذا القصور بدأ منذ أوائل القرن العشرين التفكير في إنشاء معايير محاسبية دولية.

1 – مفهوم معايير المحاسبة الدولية

قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي الدولي، فإنه من الضرورة الوقوف أولا عند مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام، فالملاحظ على هذا المفهوم أنه يتكون من مصطلحين اثنين هما:

الأول : يتمثل في المعيار ويعني في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا لقياس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته. [1]كما يمكن اعتبار المعيار بأنه النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق في ظروف معينة، كما أنه يمثل أساس للحكم والمقارنة ويعد بمثابة تقييم للأداء.[2]

[1]– محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2]– أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص141.

الثاني : يتمثل في المحاسبة التي تعرف بأنها مختلف الأساليب المستعملة في تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية إلى العديد من متخذي القرارات لأغراض ترشيد وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة.[1]

لذلك يمكن القول أن، المعايير المحاسبية هي إرشادات لقياس العمليات والأحداث التي تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها. [2]فالمعايير المحاسبية تعالج مشاكل محاسبية معينة مثل محاسبة الأصول الثابتة، محاسبة المخزون، واندماج الشركات، معاملات بعملة أجنبية.

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي على أنه عبارة عن بيان إداري مكتوب تصدره الهيئة المحاسبية المعنية وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية، ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة، ويلقى قبولا عاما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.[3]

2- أهمية المعايير المحاسبية الدولية

من المعروف أن المحاسبة بشكل عام تهدف إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستوجب وجود معايير محددة يتم القياس بموجبها. وهي المعايير المحاسبية التي تتمثل في كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة والتزمت بتطبيقها المؤسسات من أجل إعداد قوائمها المالية.[4]

ومنه تكمن أهمية معايير التقارير المالية الدولية وإيجابيات تطبيقها كأساس لإعداد القوائم المالية على الصعيد الدولي، في تمتعها بالقبول الدولي والاعتراف بها عالميا، علاوة على أنها تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية اتجاه القوائم المالية، وتسمح بإجراء المقارنات على عدة مؤسسات وتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك توفر مجالا لغويا مشتركا للمحاسبة التي تعالج كل العمليات لاكتمال معاييرها أكثر من أي مرجع آخر وتوافقها مع التطورات الاقتصادية باستمرار.

---

[1]- المرجع نفسه، ص142.

[2]- ياسر أحمد السيد محمد الجرف، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الرياض، 18-19 ماي 2010، ص04.

[3]- محمد ياسين غادر، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 25، أفريل 2004، ص07.

[4]- عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص15.

وأخيرا تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي بتوفيرها لمعايير محاسبية دولية موحدة تسمح بإعداد قوائم مالية مجمعة للمؤسسات المتعددة الجنسيات، كما تسهل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول نظرا للتنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف.[1]

3- خصائص المعايير المحاسبية الدولية

بعد أن تم التطرق إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية، لابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توافرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي:[2]

3-1- الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي

فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.

3-2- الملائمة

باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

3-3- المرونة

بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

3-4- الواقعية

يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

3-5- الحيادية

يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.

3-6- المفهومية

يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين، ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.

---

[1]- المرجع نفسه، ص16.

[2]- حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – التحديات – الفرص – الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص15.

3-7- الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية

بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

4- وظائف المعيار المحاسبي

للمعيار المحاسبي وظائف عدة أهمها:[1]

-يعتبر وسيلة مساعدة للاتقاء بمستوى الأداء المحاسبي لأعلى مستوى كفاءة ممكنة؛

-يربط الأداء بزمن محدد ومسموح به؛

-يستخدم في تسجيل العمليات المالية لإنتاج وبيع سلعة أو خدمة دفتريا وعرض نتائجها وبياناتها المالية بدقة وعدالة وتوقيت مناسب، ويمكن الاعتماد عليها.

5 – الشكل العام للمعيار المحاسبي الدولي

يتخذ كل معيار محاسبي دولي الشكل العام الآتي:[2]

-الأهداف؛

-حق التطبيقات؛

-التعريفات؛

-التطورات الخاصة؛

-المعلومات التي تمنح؛

-أحكام انتقالية؛

-تاريخ التطبيق؛

-الملاحق.

ويحتوي كل معيار IAS أو IFRS على عنوانين تكميليين يمكن أن يقدما مفصولين عن المعيار قواعد الخلاصات ودليل التطبيق.

في حين أنه عندما يكون المعيار لديه معالجات أخرى (خيارات غير أساسية) يجب تحديد المعالجة الأساسية من المعالجات الأخرى، ففي حالة استعمال معالجة غير أساسية فلا بد من توضيح ذلك كمعلومة في ملحق القوائم المالية، ليتمكن بعدها المستخدم من إجراء تقريب بين المعالجة غير الأساسية والمعالجة الأساسية.[3]

---

[1]- عدلي زهير عمر الحلو، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص23.

[2]- Robert obert, **Pratique des normes IAS/IFRS comparaison avec les règles françaises et les us- gaap**, dunod, paris, 3eme édition, 2006, p17.

[3]- Ibid, p18.

6- محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

لعله من الملاحظ أن المعايير المحاسبية الدولية قد تأثرت إلى حد كبير بوجهتي النظر الأمريكية والبريطانية بإعتبار سبقهما لوضع معايير محاسبية محلية خاصة بهما خرجت من نطاق حدود البلدين إلى كثير من الدول التي ليس لديها معايير محاسبية خاصة بها، مما يؤدي إلى وجود بعض المحددات التي تقيد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن إدراجها فيما يلي:[1]

-عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى كل دول العالم نظرا لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية، لأنها في الغالب هي موجهة إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة بعامة وفي أمريكا وبريطانيا بخاصة؛

-الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى، ولا يوجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين مما يجعل جميع البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، وبالتالي ظهور نتائج مختلفة من بديل إلى آخر؛

-إن تطبيق بعض المعايير في بعض الدول يتطلب تعديلات لقوانينها وتشريعاتها، وهذا ما يتميز بشيء من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين، كما هو الحال بالنسبة للمعيار (IAS12) المتعلق بضرائب الدخل حيث أنها مسألة ينظر إليها بين الدول على أنها مسألة محلية بحتة؛

-إن معايير المحاسبة الدولية دائمة التغيير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدرها لجنة التفسيرات (SIC)، والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، حيث أن المعايير المعدلة غالبا ما تتضمن التفسيرات المتعلقة بها، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة، وأمر آخر يتعلق بالظروف والمستجدات والصعوبات التي تتولد وتظهر عند تطبيق المعايير، إضافة إلى التطور المستمر في البيئة الاقتصادية، وعليه فإن المعايير المحاسبية هي في تطور مستمر إذ تتميز بالمرونة وقابلية التعديل أو الإلغاء أحيانا وذلك تماشيا مع مستجدات ساحة الأعمال على المستوى العالمي؛

-اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، إذ يكون التطبيق سهلا لدى الدول المتقدمة وصعبا لدى الدول النامية؛

-الضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير الحلاسبة الدولية (IASB) في وضع المعايير وتعديلها، فلا يمكن أن تبقى مهنة المحاسبة بمعزل عن خضم التطورات والضغوطات السياسية، وهذا ما تجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الأمريكية بحكم تبعيتها لها سياسيا أو إيديولوجيا.

---

[1]- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص27-29.

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كأساس لبناء نظام محاسبي دولي، حيث جاءت بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، ولهذا كان لابد من وجود جهة تعمل على وضع وتطوير المعايير المحاسبية والتي تمثلت في عدة منظمات وهيئات دولية.

المطلب الثاني : المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية

إن النمو السريع في الأنشطة الدولية أدى إلى وجود الحاجة إلى المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وقد ساهم كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي في تطوير المؤسسات التي تفي بهذه الاحتياجات. وتوجد عدة منظمات دولية لتحديد المعايير الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة، وأهم هذه المنظمات هي كالآتي:

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية

ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904، وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين، وهذا بمدينة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم. وفي المؤتمر الدولي العاشر المنعقد في سدني بأستراليا سنة 1972، تبلورت هذه الفكـــرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee)،[1] حيث تأسست هذه اللجنة في سنة 1973، من طرف هيئات محاسبية مهنية في عشرة دول هي ألمانيا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، أيرلندا، اليابان، المكسيك، هولندا، انجلترا.[2] والجدير بالذكر هو أن هذه الدول ليست أعضاء في IASC ولكن الهيئات المحاسبية داخل هذه الدول،[3] بهدف الحصول على توحيد في المبادئ المحاسبية المطبقة على مستوى عالمي، وبالتالي تضييق هوة الاختلافات المحاسبية بين الدول، وذلك من خلال:[4]

- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتهم وقبولهم لهذه المعايير عالميا؛
- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

---

[1]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص128.

[2]- Hervé hutin, et autres, **comptabilité en IFRS**, édition d'organisation, 2004, p07.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4]- المرجع نفسه، ص280.

وقد انضم إلى هذه المنظمة بعد تأسيسها عدد كبير من المنظمات المهنية حيث بلغ عدد المنظمات المحاسبية الأعضاء أكثر من 101 منظمة محاسبية من أكثر من 77 دولة، ويجب على كل عضو جديد للمنظمة أن يتعهد باستخدام أفضل المحاولات في التأكد من أن يتم تبني وإتباع المعايير المحاسبية الدولية بدولته.

وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عمدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وصلاحية إصدار معايير محاسبة دولية.[1]

2- مجلس معايير المحاسبة الدولية

بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية والشكل الجديد هو مجلس معايير الحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) الذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية.

تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبح المجلس هيئة حرة مستقلة غير حكومية، لا تهدف إلى الربح، تسهر على إعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية، تعديلها وإلغاؤها أحيانا، وكذا تسهيل إجراءات تطبيقها، كما اتخذ قرار بحيث كل معيار ألغي لا يستعمل رقمه واسمه من جديد، وكل معيار جديد ظهر إبتداءا من 2001 يظهر باسم (IFRS)، حيث تم الاتفاق على تعميم المصطلح (IFRS) على كل المعايير (IAS).[2]

فمعايير (IFRS) كافية لأنها أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي. ولأن هدف المجلس (IASB) أساسا هو المعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية.[3]

3- اللجنة الدائمة للتفسير

شكل مجلس إدارة IASC لجنة دائمة للتفسيرات (Standing Interprétation Committee-SIC-) في عام 1997 لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة متباينة أو غير مقبولة في غياب توجيهات محددة، وعند صياغة التفسيرات تستشير لجنة التفسيرات لجانا وطنية مماثلة رشحت من أجل ذلك، وقد أدرجت لجنة SIC في جدول أعمالها ما يلي:[4]

-ينبغي أن يتضمن الموضوع تفسيرا لمعيار قائم ضمن سياق إطار IASC؛

-ينبغي أن يتصل الموضوع بنمط واقعي محدد؛

---

[1]- المرجع نفسه، ص280.

[2]- Anne le manh, Catherine maillet**, plein pot normes comptables internationales IAS/IFRS**, 3é édition, foucher, Vanves, 2008, p p5-6.

[3]- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص45.

[4]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص23.

-أن تكون هناك تفسيرات متعارضة ومتناقضة في الواقع العملي.

4- لجنة تفسير التقارير المالية

استمر SIC الذي تشكل سنة 1997 في ظل هيكل IASC مدة 09 شهور في ظل الهيكل الجديد وفي جويلية 2001 اقترح IASB تغيير اسم SIC إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Interprétation Committee -IFRIC-) كما تم توسيع نطاق اختصاصه، وتمت الموافقة على هذا القرار في ديسمبر 2001،[1] وتتشكل هذه اللجنة من 12 عضوا لهم حق التصويت، وتتمثل مهامها فيما يلي :[2]

-تفسير المعايير لتوضيح تنفيذها العملي؛

-الموافقة على مسودة التفسيرات والتأويلات النهائية عن طريق التصويت، والقاعدة أنه لا يأخذ في حالة أكثر من ثلاثة أعضاء الذين يصوتون ضد التفسير؛

-تقرير اللجنة للموافقة على التفسيرات النهائية.

5- الإتحاد الدولي للمحاسبين

لقد سبق وجود الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants) العديد من المنظمات الدولية التي لعبت دورا أساسيا في وجود هذا الاتحاد بداية من عام 1904م، عندما وجد أول مؤتمر دولي للحسابات بهدف عام هو زيادة تبادل الأفكار والنقاشات بين المحاسبين من دول مختلفة، ثم جاء المؤتمر الدولي العاشر المنعقد في سدني عام 1972م، والذي كان له جهود مثمرة باتجاه توحيد المعايير على المستوى العالمي، ففي هذا المؤتمر تم تشكيل اللجنة الدولية لتنسيق مهنة المحاسبة، بهدف إجراء الدراسات الخاصة بأدبيات المهنة المحاسبية والتعليم والتدريب، وكذلك بناء منظمات محاسبية إقليمية، وفي عام 1977 تم إلغاء اللجنة الدولية لتنسيق مهنة المحاسبة ليحل محلها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وتهدف هذه اللجنة إلى تطوير معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني والقيام بالدراسات والبحوث في هذا المجال، كما تختص بتقرير وتطوير أساليب الرقابة الإدارية والمالية والقيام بالأبحاث المتعلقة بالنواحي المالية والرقابية، ومن أهم الأهداف التي كلفت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين بتحقيقها ما يلي:[3]

-اقتراح وتطوير معايير وأدلة المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني؛

- تقييم وتطوير أساليب المحاسبة الإدارية؛

-تشجيع وتقوية العلاقات مع مختلف الفئات التي تستخدم القوائم المالية؛

---

[1]- المرجع نفسه، ص43.

[2]- Hervé hutin, et autres, op – cit, p09.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص281.

-التعاون مع الهيئات المناظرة الإقليمية والمساعدة في نشر مثل هذه الهيئات؛

-إصدار الدوريات كوسيلة لتبادل الآراء والأفكار بين المهتمين بالمهنة؛

-التنظيم والإشراف على الاجتماعات الدورية لأعضاء الاتحاد؛

-تنظيم عملية تبادل المعلومات في مجال تقنية وتطوير المعلومات؛

-تشجيع الراغبين في الدخول إلى الاتحاد والمشاركة في نشاطاته والتعريف به.

6- لجنة المراجعة الدولية

أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد الدولي IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها، ويتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الإتحاد، وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، وتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط. وتضم هذه اللجنة ابتداء من 1994 أعضاء من 13 دولة : أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

7- الجماعة الاقتصادية الأوروبية

وهي المعروفة بالسوق المشتركة وهي منظمة فوق الحكومة Supra-government وسلطاتها حكومية ولكنها مقيدة بـــ 10 أعضاء فقط هي : فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، بلجيكا، الدنمارك، اليونان، ايرلندا، لوكسمبورج، هولندا. ويرتبط وجود هذه الجماعة بالأعضاء المشاركين والذين يجب أن يمثلوا جنسيات الدول الأعضاء لمدة محددة.[1]

وقد قامت الجماعة الاقتصادية حتى الآن بإصدار 8 تقارير محاسبية متعلقة بالأحداث التي مرت حتى الآن وأهم هذه التقارير هو التقرير الرابع حيث يتعلق بالقوى العاملة والاندماج واستبدال الأسهم واحتياجات الإصدار وتأثير العمال من خلال النقابات العمالية.

كما تم إصدار 6 تقارير مقترحة وأهم هذه التقارير هو التقرير المتعلق بالقوائم المالية الموحدة، أما باقي التقارير فتتعلق بتنظيم الإدارة والدراسات التي يجب أن يحصل عليها المراجع، والقوائم المؤقتة والمعلومات المتعلقة بالعمالة والاستثمارات.

[1]- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص06.

المطلب الثالث : مداخل وإجراءات وضع المعايير المحاسبية الدولية

معايير المحاسبة الدولية معايير تؤكد على ضرورة تقديم معلومات شفافة ودقيقة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة، محيطها الاقتصادي وكذا المخاطر التي قد تتعرض لها، فهذه المعايير هي من إنتاج لجنة معايير المحاسبة الدولية أطلق عليها اسم IAS لتصبح تسميتها IFRS ابتداء من 2001 تاريخ إعادة هيكلة اللجنة.

1- مداخل إصدار المعايير المحاسبية

تختلف الدول في طريقة إصدار المعايير المحاسبية وفيمن يقوم بإصدارها، وعموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة في دول العالم وهي:[1]

1-1- المدخل السياسي البحت

ويعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية وهو منتش ر في القارة الأوروبية وفي أمريكا اللاتينية، وينتقد هذا المدخل من حيث أنه:

-يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة، ولذلك فإن هذا المدخل يتسم بالبطء، كما أن تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا؛

-يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية، كما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.

1-2- المدخل المهني الخاص

.بمقتضى هذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفسهم، وينتشر هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز بإصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

1-3- المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص

يتم إصدار المعايير المحاسبية من طرف جهات تابعة للقطاع الخاص، وهنا تلتزم الحكومة بتطبيق ما يصدر من توجيهات.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص28.

1-4- المدخل المختلط (المزدوج)

طبقا لهذا المدخل، يقوم بإصدار معايير المحاسبة خليط من القطاع العام والقطاع الخاص بجانب مجموعات حكومية وغيرها، وهذا النوع منتشر في اليابان، حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة منشآت الأعمال، يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

2- إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إن عملية إصدار المعايير ليست سهلة، بسبب أن الأمر يتطلب إصدار معيار يتفق عليه معظم الممارسين لمهنة المحاسبة من خلال الاستماع للآراء المطروحة في مسودة العرض، وآراء الممارسين حول تلك المواضيع المطروحة، ويأخذ إصدار المعيار الخطوات الآتية:[1]

الخطوة الأولى : يشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية لجنة توجيهية يرأسها ممثل في المجلس وتضم عادة ممثلين من هيئات محاسبية من ثلاث دول على الأقل، كما أن العضوية قد تمنح لأعضاء من منظمات أخرى لها تمثيل في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو من لديهم خبرة في موضوع معين.

الخطوة الثانية : تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع كما تأخذ اللجنة في اعتبارها متطلبات لجنة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بإطار إعداد وعرض القوائم المالية الخاصة بتلك المسائل المحاسبية، كما تقوم اللجنة بدراسة التطبيقات والمتطلبات المحاسبية القومية والإقليمية، بالإضافة إلى المعالجات المحاسبية الخاصة بظروف معينة، وبعد تحديد تلك المسائل تقوم اللجنة بإرسال العناصر التفصيلية لنطاق المشروع إلى المجلس.

الخطوة الثالثة : تقوم اللجنة بعد تلقي أية ملاحظات من المجلس بإعداد ونشر مسودة بيان المبادئ، والهدف من المسودة هو طلب التعليق على المبادئ المحاسبية من كافة الأطراف ذات العلاقة والتي ستكون الأساس لإعداد مسودة العرض.

الخطوة الرابعة : تقوم اللجنة بمراجعة التعليقات الواردة على مسودة بيان المبادئ ثم توافق على بيان نهائي للمبادئ ويرسل البيان إلى المجلس لاعتماده، ثم بعد ذلك يستخدم كأساس لإعداد مسودة عرض لمعيار المحاسبة الدولي المقترح.

الخطوة الخامسة : تقوم اللجنة بإعداد مسودة عرض للحصول على موافقة المجلس، وبعد المراجعة وموافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل تنشر مسودة العرض، وتطلب التعليقات من جميع الأطراف ذات العلاقة خلال فترة العرض والتي تمتد لشهر كحد أدنى ولكنها عادة ما تأخذ ثلاث أشهر على الأقل.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص21-22.

الخطوة السادسة : تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات الواردة، وتعد مسودة معيار محاسبي دولي تقدمه للمجلس، وبعد المراجعة يصدر المعيار بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

يلاحظ أن إصدار المعيار هو خلاصة تشاور واتفاق بين جميع الأطراف الفاعلة من مستعملي المعلومة المحاسبية مما يجعل التطبيق سهلا وأكثر مصداقية. وفيما يلي مخطط يوضح مراحل وكيفية إصدار المعايير:

الشكل رقم (2–1) إجراءات تبني معيار جديد

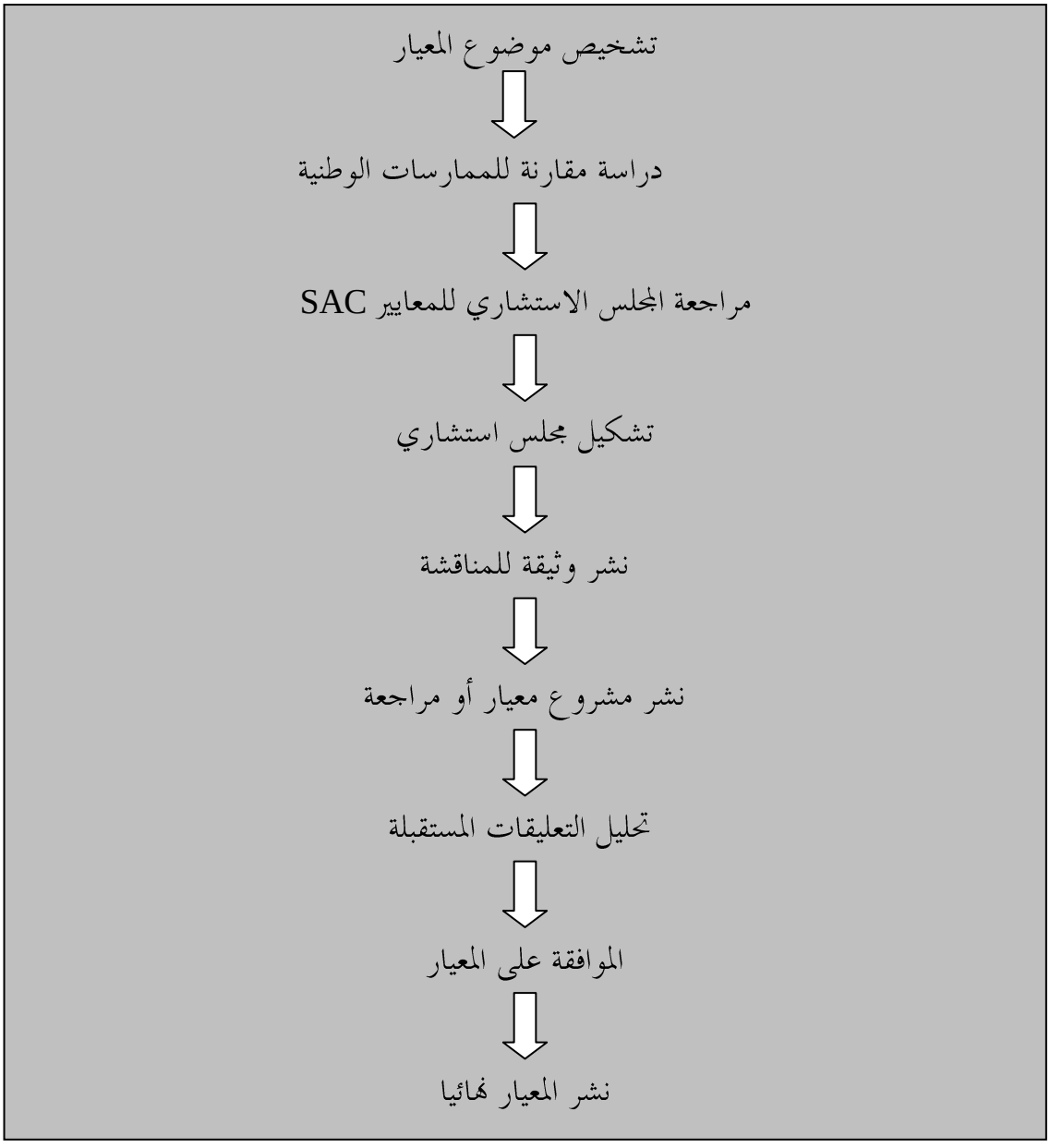

Source : Stephan brun, op – cit, p27.

3 – معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى نهاية سنة 2001

تتعدد المعايير المحاسبية الدولية وذلك نتيجة عوامل اقتصادية وتكنولوجية وسياسية عديدة، حيث أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية 41 معيارا محاسبيا يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم (2–1) معايير المحاسبة الدولية الصادرة من 1973 إلى غاية 2001

رقم المعيار	موضوع المعيار
1	عرض القوائم المالية
2	المخزون
3	القوائم المالية الموحدة
4	محاسبة الاهتلاك
5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية
6	المحاسبة عن الاستجابة للتغيرات في الأسعار
7	قوائم التدفقات النقدية
8	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي، الأخطاء
9	المحاسبة عن نشاطات البحث والتطوير
10	الأحداث اللاحقة لإعداد الميزانية
11	عقود البناء
12	ضرائب الدخل
13	عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة
14	الإبلاغ القطاعي
15	المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار
16	الممتلكات، المنشآت والمعدات
17	الإيجارات
18	الإيراد
19	منافع الموظفين
20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية

[1]- Robert obert, op-cit, p p18-20.

22	اندماج الأعمال
23	تكاليف الاقتراض
24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
25	المحاسبة عن الاستثمارات
26	المحاسبة والإبلاغ عن خطط المنافع المحددة
27	القوائم المالية المنفردة والموحدة
28	الاستثمارات في الشركات الزميلة
29	الإبلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة
31	الحقوق في العقود المشتركة
32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
33	عائد السهم
34	الإبلاغ المالي المؤقت
35	العمليات غير المستمرة
36	الانخفاض في قيمة الأصول
37	المخصصات، الالتزامات الطارئة، الأصول المحتملة
38	الأصول غير الملموسة
39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس
40	الممتلكات المستثمرة
41	الزراعة

Source : Robert obert, op – cit, p p18-20.

يمكن أن تصنف المعايير المحاسبية الدولية حسب المعلومات التي تحتويها والهدف منها، أي حسب علاقتها بالقوائم المالية، حيث أن هناك معايير تتعلق بالميزانية (2-9-10-13-16-19-20-25-26-36-38-40)، وأخرى تتعلق بجدول حسابات النتائج (4-8-11-12-17-18-23-33-37)،

أما الباقي (1-3-5-6-7-14-15-21-22-24-27-28-29-30-31-32-34-35-39-40) فتعتبر منظمة للعمل المحاسبي.[1]

إن المعايير الدولية تحت اسم (IAS) هي 41 معيارا مرقمة من 1 إلى 41، ألغي منها، إلى غاية سنة 2009، 12 معيارا أرقامها هي: (3، 4، 5، 6، 9، 13، 14، 15، 22، 25، 30، 35). وظهرت معايير معوضة أو جديدة تخص التقارير المالية الدولية تحت اسم (IFRS) المشار إليها في الجدول رقم (2-2)، وعددها 8 (مرقمة من 1 إلى 8). وعليه يصبح عدد المعايير الدولية إلى غاية سنة 2009 هو 37 معيارا ساري المفعول مع الإشارة إلى (IAS 39) و (IFRS 7).[2]

جدول رقم (2-2) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من 2001 إلى غاية 2009

رقم المعيار	موضوع المعيار
1	تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى
2	المدفوعات المستندة إلى الأسهم
3	اندماج الأعمال
4	عقود التأمين
5	الأصول غير المتداولة التي تتم حيازتها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة
6	اكتشاف وتقييم الموارد الطبيعية
7	الأدوات المالية : الإفصاح
8	القطاعات التشغيلية

Source : Anne le manh, Catherine maillet, op – cit, p04.

لقد ظهرت هذه المعايير في الفترة الممتدة بين 2004-2007، وكان الهدف من ذلك الوصول إلى معايير ذات جودة عالية، وإدخال تحسينات على سابقتها، وإزالة التناقضات الموجودة مع تقليل البدائل المتاحة.

[1]- السعيد قاسمي، فرحات عباس، النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص09.

[2]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص45.

ولقد تم إصدار معيار جديد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 2009، ليحمل رقم تسعة (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية– التصنيف والقياس، وسيدخل هذا المعيار الجديد حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2013.[1]

بالإضافة إلى المعايير (IAS) و(IFRS) الـــ 37 هناك تفسيرات وشروحات كل من الهيئتين (SIC) و(IFRIC) 11 تفسيرا و16 تفسيرا ألغي واحد منها لـــ (IFRIC). وعليه، فإن المرجعية هي :[2] (IAS + IFRS + SIC + IFRIC = IFRS).

المبحث الثالث : المحاسبة عن التغيرات في أسعار الصرف من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم 21

لقد عالجت معايير المحاسبة الدولية أحد أصعب المشاكل التي تواجه المحاسبين في الحياة العملية وهي مشكلة المحاسبة عن آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك من خلال المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، الذي يعتبر انعكاسا للممارسة العملية للمحاسبة المالية، حيث ينص هذا المعيار المحاسبي على أنه ينبغي أن تكون المعاملات بالعملة الأجنبية وكذا ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية تخضع لقواعد المحاسبة الدولية.

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي رقم 21 IAS

عرف المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين المعدل، والذي تم اعتماده من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في النسخة المعاد صياغتها سنة 2003 عدة تطورات وتعديلات يمكن إيجازها في هذا المطلب.

1– التطور التاريخي لمعيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين

تم البدء في تطبيق هذا المعيار في 1985/01/01، وقد كان يطلق عليه اسم المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وسبق ذلك التطبيق عرض دراسة تمهيدية للبحث في تفسير العمليات

[1]- Fatah Sardouk, **le rôle IASB dan dévelopement IFRS et l'aplication en algerie**, séminaire international sur le nouveau système comptable financier selon les normes comptables internationales, expérimentations des applications et prerspectives, faculté des sciences econmiques et des sciences commerciales et des gestion, centre université d`el oued.17-18 janvier 2010, p11.

[2]- Samir Merouani, **Le projet du nouveau système comptable financier algérien**, Mémoire de magistère en sciences de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, 2006/2007, p41.

الخارجية وترجمة القوائـــم المـــالية، ثم جرت عدة تعديلات على هذا المعيـــار حسب الجـــدول رقم (2-3) الآتي:[1]

جدول رقم (2-3) التطور التاريخي لمعيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين

التاريخ	البيان
ديسمبر 1977	دراسة تمهيدية رقم E11 تتعلق بتفسير العمليات الخارجية وترجمة القوائم المالية.
مارس 1982	تم تعديل الدراسة التمهيدية رقم E11 وعرض الدراسة التمهيدية رقم E23 وتمثل المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
جويلية 1983	المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
01 جانفي 1985	تاريخ نفاذ المعيار المحاسبي الدولي رقم 21.
ماي 1992	دراسة تمهيدية رقم E44 آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.
1993	المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (1983) تم تعديله لمقارنة القوائم المالية للمشروع.
ديسمبر 1993	المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 (1993) آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، تم تعديله كجزء من "مقارنة البيانات المالية" لمشروع المستند على الدراسة التمهيدية رقم E32.
01 جانفي 1995	تاريخ نفاذ معيار المحاسبة الدولي رقم 21.
18 ديسمبر 2003	النسخة المعدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم 21 والتي تم إصدارها من IASB.
01 جانفي 2005	تاريخ نفاذ معيار المحاسبة الدولي رقم 21 المعدل في سنة 2003.
ديسمبر 2005	تم تعديل بسيط على المعيار والمتعلق بصافي الاستثمار في عملية أجنبية.
01 جوان 2006	تاريخ نفاذ تعديل سنة 2005
10 جانفي 2008	تعديل المعيار فيما يتعلق باندماج الأعمال والتخلص من العمليات الأجنبية.
01 جويلية 2009	تاريخ نفاذ تعديل 10 جانفي 2008

المصدر : معيار المحاسبة الدولي رقم 21، أطلع عليه يوم (2010/07/19) على الموقع :

http//www.IASplus.com

طبقا لبيانات الجدول السابق رقم (2-3) يمكن ملاحظ أن المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين قد تم تعديله عدة مرات، وذلك من تاريخ صدوره إلى غاية سنة 2009، وأن التطبيق الفعلي لهذا المعيار في صورته الحالية بدأ على القوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 01 جانفي 2005.

[1]- معيار المحاسبة الدولي رقم 21، تاريخ الإطلاع (2010/07/19) على الموقع : http//www.**IASplus**.com

2- الدراسة التمهيدية رقم (32)

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بإصدار دراسة توضيحية في جانفي 1989 تحت رقم (32) بعنوان "القابلية للمقارنة في القوائم المالية" وتعتبر هذه الدراسة تطوير لأهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تم إصدارها في عام 1973، وهدفت الدراسة إلى استبعاد معظم الأساليب المحاسبية البديلة لتعظيم خاصية القابلية للمقارنة حتى يتم زيادة المنفعة من المعلومات الواردة في القوائم المالية، وتم استخدام مصطلح التوافق (Harmonisation) لتوفير خاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية خاصة التي تصدرها المؤسسات متعددة الجنسية، ولتحقيق هدف التجانس فقد تبنت الدراسة هدفين.[1]

الأول : الاقتصار على استخدام أسلوب محاسبي واحد في الظروف والأحداث المتماثلة.

الثاني : استخدام أسلوبين بديلين فقط والمفاضلة بينهما في حالة تباين الظروف بين المؤسسات المعنية، وقد أطلق على البديل الأول الأسلوب المفضل، بينما أطلق على البديل الثاني الأسلوب المسموح به.

ويجب على المؤسسة أن تقوم باستخدام الأسلوب المفضل، أما في حالة استخدامها الأسلوب المسموح به يجب أن يتم التأكد من أنها استخدمت الأسلوب الذي يتلاءم مع ظروفها، كما يجب أن توضح المؤسسة أثر استخدام هذا البديل على صافي الدخل وحقوق الملكية للمؤسسة عنه في حالة استخدامها الأسلوب المفضل حتى تكون قوائمها المالية متسقة مع معايير المحاسبة الدولية، كما أن الدراسة رقم (32) قامت بإجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية، وفيما يخص معيار المحاسبة الدولي رقم (21) فقد تضمنت الدراسة ستة تعديلات تمت الموافقة على تعديلها بالكامل، وتم توضيح هذه التعديلات في الجدول رقم (2-4) بحسب ما ورد في الدراسة التمهيدية رقم(32) من تقرير اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC)

المقترحات التي تمت الموافقة عليها دون تغيير جوهري

بناءا على استطلاعات الرأي وافقت اللجنة على اقتراحات تتعلق بواحد وعشرين موضوعا تنتمي إلى ثمانية معايير محاسبية دولية دون تغيير جوهري، هذه المعايير هي أرقام (8، 11، 16، 18، 19، 21، 22، 25)، ويعتبر معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين أحد هذه المعايير الثمانية، حيث تم توضيح هذه المقترحات في الجدول رقـــم (2-4) الآتي: [2]

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص440.

[2]- المرجع نفسه، ص ص442-447.

جدول رقم (2–4) المقترحات التي تم الموافقة عليها لمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 دون تغيير جوهري

رقم الموضوع	موضوع الاقتراح	الأسلوب المحاسبي المطلوب	الأسلوب البديل المسموح به	الأساليب المستبعدة
1	الاعتراف بمكاسب وخسائر التغير في سعر صرف العملات الأجنبية للعقود طويلة الأجل.	الاعتراف بالمكاسب والخسائر في دخل الفترة الجارية إذا لم تتمكن المؤسسة من تجنب أثر التغيرات في أسعار الصرف.		تأجيل المكاسب والخسائر واستنفاذها على الفترات المستقبلية.
2	الاعتراف بخسائر المبادلة عند حيازة الأصل.	الاعتراف بالخسائر في قائمة دخل الفترة الجارية.	يعترف بالخسائر كجزء من تكلفة حيازة الأصل.	
3	معالجة الفروق في قائمة الدخل المترجمة وفقا لسعر الصرف بخلاف سعر الإقفال.	يعترف بها في حقوق الملكية.		يعترف بها في دخل الفترة الجارية.
4	سعر الصرف المستخدم في ترجمة عناصر قائمة الدخل.	يستخدم سعر الصرف في تاريخ حدوث العملية أو متوسط سعر الصرف.		استخدام سعر الإقفال.
5	تعديل القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية التي تعمل في اقتصاديات ذات مستويات تضخمية.	إعادة صياغة القوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم 29 قبل ترجمتها.*		ترجمة القوائم المالية دون تعديلها.
6	فروق التبادل الناتجة عن عمليات أجنبية ومكملة لعمليات الشركة القابضة.	يعترف بها في دخل الفترة الجارية ما لم يمكن تجنبها.	يعترف بها كجزء من تكلفة الأصل عندما تنتج من انخفاض سعر الصرف ما لم يمكن تجنبها.	تأجيل الخسائر والمكاسب واستنفاذها على الفترات التالية.

المصدر : وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سبق ذكره، ص ص444–445.

* المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرين : الإبلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم.

3- التفسيرات الخاصة بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين

لقد تم إحداث عدة تفسيرات تتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين كما هو مبين في الجدول الآتي:[1]

جدول رقم (2-5) تفسيرات معيار المحاسبة الدولي رقم 21

رقم التفسير	البيان
التفسير رقم 7	إدخال عملة اليورو (الصادر في ماي 1998).
التفسير رقم 11	الصرف الأجنبي – رسملة الخسائر الناجمة عن الانخفاضات الحادة في سعر العملات، الصادر في جويلية 1998. (ألغي وتم دمجه في النسخة المعدلة للمعيار 21 والتي تمت في سنة 2003).
التفسير رقم 19	عملة إعداد التقارير – القياس والعرض في البيانات المالية بموجب المعيار الحاسبي الدولي 21 ومعيار المحاسبة الدولي 29، الصادر في نوفمبر 2000. (ألغي وتم دمجه في النسخة المعدلة للمعيار 21 والتي تمت في سنة 2003).
التفسير رقم 30	التقارير المتعلقة بالعملات – من عملة القياس إلى عملة العرض – عمليات المبادلة، الصادر في ديسمبر 2000. (ألغي وتم دمجه في النسخة المعدلة للمعيار 21 والتي تمت في سنة 2003).

Source : Hervé hutin, et autres, op – cit, p p31-32.

سيتم عرض التفسير رقم (7) كما ورد في كتاب المعايير المحاسبية الدولية، أما بالنسبة لباقي التفسيرات فهي كما هو موضح سابقا بالجدول رقم (2-5)، فقد تم دمجها في النسخة المعدلة للمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، والتي تمت في سنة 2003.

ونص التفسير رقم (7) المتعلق بإدخال عملة اليورو على النقاط الآتية:[2]

-ابتداءا من الأول جانفي 1999، وهو التاريخ الفعلي للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، ستصبح اليورو العملة الأوروبية الموحدة، وسوف يتم استخدام أسعار التحويل بين اليورو والعملات الوطنية المشاركة بشكل نهائي وغير قابل للنقض، وسوف يتم إلغاء فروقات الصرف اللاحقة المتعلقة بهذه العملات إبتداءا من هذا التاريخ؛

[1]- Hervé hutin, et autres, op-cit, p p31-32.

[2]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، شركة مطابع الخط، عمان، 1999، ص1001.

-يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) للانتقال من العملات الوطنية للدول الأعضاء المشاركة في الاتحاد الأوروبي إلى عملة اليورو.

المطلب الثاني : شرح متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين

يتناول معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين كيفية المعالجة المحاسبية للمؤسسات التي لها معاملات بعملة أجنبية أو التي لها عمليات أجنبية، والكيفية التي يتم عرض القوائم المالية للمعاملات والعمليات الأجنبية التي قامت بها المؤسسة، وكيفية ترجمة القوائم المالية بعملة التقرير، كما يتناول المعيار كيفية اختيار سعر الصرف المستخدم في إثبات أثر التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية.

1- نطاق المعيار

- يجب تطبيق هذا المعيار في المجالين الآتيين:[1]

المحاسبة عن المعاملات التي تتم بعملات أجنبية مثل عمليات الشراء والبيع والإقراض والاقتراض بعملات أجنبية؛

ترجمة النتائج والمركز المالي للعمليات الأجنبية المدرجة في القوائم المالية للمؤسسة الأم بواسطة التوحيد النسبي أو بطريقة الملكية.

-لا يتعامل هذا المعيار مع محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية عدا عن فروق الصرف الناشئة عن التزام بعملة أجنبية تجري المحاسبة عنه كتحوط لصافي استثمار في مؤسسة أجنبية، أما الأوجه الأخرى لمحاسبة التحوط، بما في ذلك معايير استخدام محاسبة التحوط، فيتم التعامل معها في المعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية : الاعتراف والقياس.[2]

-لا يحدد هذا المعيار العملة التي يجب على المؤسسة أن تعرض قوائمها المالية بها، ولكن تستخدم المؤسسة عادة عملة البلد الذي تقيم فيه أما إذا استخدمت عملة مختلفة فإن هذا المعيار يتطلب الإفصاح عن سبب استخدام تلك العملة، كما يتطلب المعيار الإفصاح عن سبب أي تغير في عملة تقرير المؤسسة.

-لا يتعامل هذا المعيار مع إعادة بيان القوائم المالية للمؤسسة من عملة التقرير إلى عملة أخرى لملاءمتها للمستخدمين المعتادين على تلك العملة أو لأغراض مشابهة.

-لا يتعامل هذا المعيار مع عرض للتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات في العملات الأجنبية وترجمة التدفقات النقدية للعمليات الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية.

---

[1]- Jean-Jacques Julian, **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, 2éme édition, Foucher, Vanves, 2007, p147.

[2]- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معيار المحاسبة الدولي 21، العدد 13، 2003، ص15.

2- ترجمة المعاملات التي تتم بعملات أجنبية

وقد حدد المعيار الدولي الحادي والعشرين الأحداث أو المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأنها الأحداث التي ينتج عنها الالتزامات للمؤسسة أو عليها، تتم تسويتها بعملة أجنبية، وهذه العمليات هي:[1]

-شراء أو بيع السلع أو الخدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية؛

-إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية؛

-الدخول في عقد صرف آجل؛

-اقتناء أو التخلص من الأصول المحددة بعملة أجنبية؛

-ضمان أو تسوية الالتزامات المالية المحددة بعملة أجنبية.

وقد بين المعيار أن الأحداث المالية التي تتم بعملة أجنبية يجب أن تسجل وقت التعامل بمبلغ العملة التي تعد بها القوائم المالية الذي يتحدد في ضوء سعر الصرف السائد بين العملة الأجنبية والعملة التي تعد بها القوائم المالية وقت حصول الحدث.[2]

ويبين المعيار كيفية المعالجة عند إعداد القوائم المالية كما يلي:[3]

-تتم ترجمة مبلغ العناصر النقدية المحدد بعملة أجنبية حسب السعر السائد وقت إعداد القوائم المالية؛

-عناصر القوائم المالية غير النقدية المسجلة بالتكلفة التاريخية تظه ر في القوائم المالية على أساس سعر الصرف السائد وقت نشوء العنصر؛

-عناصر القوائم المالية الظاهرة بالقيمة العادلة تظهر في القوائم المالية على أساس سعر الصرف السائد وقت تحديد تلك القيمة.

ويتم الاعتراف بفروق الصرف الناتجة عن ترجمة العناصر النقدية في تاريخ الميزانية، حيث يبين المعيار أن فروق أسعار الصرف التي تظهر عند سداد البنود النقدية أو عند ترجمة البنود النقدية بأسعار صرف تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها بها عند الاعتراف المبدئي أو في القوائم المالية السابقة، فيتم الاعتراف بها في الإيرادات أو المصروفات حسب الحال.[4] مع استثناء واحد وهو أن فروقات أسعار الصرف التي تظهر بسبب البنود النقدية والتي تشكل جزءا من صافي استثمارات المؤسسة في العملية الأجنبية التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة التي تشتمل على العملة الأجنبية في جزء منفصل من حقوق الملكية فهذه الفروق يتم الاعتراف بها في الإيرادات أو المصروفات عند التخلص من صافي الاستثمارات.[5]

---

[1]- Catherine Maillet-Baudrier, Anne le Manh, **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, 5éme édition, Foucher, Vanves, 2007, P292.

[2]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص169.

[3]- المرجع نفسه، ص169.

[4]- Jean-Jacques Julian, op – cit, P147.

[5]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص198.

ونفس المعالجة تتم بالنسبة لفروق الصرف الناشئة عن التزام بالعملة الأجنبية تمت المحاسبة عنه كتحوط (تغطية) لصافي استثمارات المؤسسة في مؤسسة أجنبية (أي أيضا كحقوق مالكين) حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار.

في حال هبوط حاد لعملة معينة و لم تتوفر وسائل التحوط لها، فإن ذلك يؤثر على الخصوم (الالتزامات) التي لا يمكن تسويتها والمتعلقة بشراء أصل بعملة أجنبية، فتلك الفروق تعتبر من تكلفة الأصل ولا تدخل في المصاريف (قائمة الدخل)، على أن لا تتجاوز الكلفة المعدلة للأصل تكلفة الاستبدال أو القيمة القابلة للتحقق (الاسترداد) من جراء البيع أو الاستعمال أيها أقل.

3- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يتم تحديد الطريقة التي يتم إتباعها لترجمة القوائم المالية للمؤسسة الأجنبية على كيفية تمويل هذه المؤسسة بالنسبة للمؤسسة معدة التقرير، ومن هذا المنطلق تميز معايير المحاسبة الدولية بين نوعين من العمليات أو المؤسسات الأجنبية كالآتي:[1]

-عملية تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات المؤسسة الرئيسية؛

-مؤسسة أجنبية مستقلة (كيان أجنبي)، وهذه لا تشكل جزءا من عمليات المؤسسة الرئيسية.

1.3- العمليات الأجنبية التي تعتبر مكملة لعمليات المؤسسة معدة التقرير

بالنسبة للقوائم المالية للعمليات الأجنبية التي تعتبر مكملة لعمليات المؤسسة معدة التقرير يجب أن يتم ترجمتها باستخدام المعايير والإجراءات الواردة سابقا (ترجمة المعاملات التي تتم بعملات أجنبية)، كما لو أن المعاملات في العمليات الأجنبية تخص المؤسسة معدة التقرير نفسها.

2.3- المؤسسات الأجنبية

ويبين المعيار أن التغير في سعر الصرف بين عملة مقر الفرع وبين العملة في مقر الأصل له تأثير مباشر على التدفقات النقدية من الفرع حيث تتأثر بذلك تغيير الحسابات النقدية لدى الفرع دون أن تتأثر استثمارات الأصل في الفرع، وعليه فإن عمليات الفرع تترجم كما لو كانت عمليات الأصل تمت بعملة أجنبية.

وبالمقابل فإن تغير سعر الصرف بين عملة مقر المؤسسة التابعة وعملة مقر المؤسسة التي تعد عنها القوائم المالية يؤدي إلى تأثر صافي استثمارات المؤسسة الأم في المؤسسة التابعة، وعليه تترجم عمليات الفروع الأجنبية كما يلي:[2]

-تترجم الأصول والخصوم على أساس سعر الصرف السائد وقت إعداد القوائم المالية؛

---

[1]- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معيار المحاسبة الدولي رقم 21، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص170.

-تترجم عناصر قائمة حسابات النتائج على أساس سعر الصرف السائد وقت حصول الحدث. إلا في حالة الاقتصاد الشديد التضخم فتترجم تلك العناصر على أساس السعر السائد وقت إعداد القوائم المالية.

لأسباب عملية يجري استخدام سعر تقريبي لأسعار الصرف الفعلية، فمثلا يستخدم متوسط أسعار الفترة لترجمة بنود قائمة الدخل.

تعالج فروقات الصرف الناتجة عن الترجمة كحقوق ملكية، أي في حساب رأسمالي يبقى مفتوحا طالما أن الاستثمار باق. وفي حالة تصفية الاستثمار في المؤسسة التابعة فإن رصيد حساب فروق العملات يعتبر إيرادا أو مصروفا في السنة التي تمت فيها تصفية الاستثمار كما هو الحال في معالجة ربح أو خسارة تصفية الاستثمار.[1]

ينتج عن ترجمة القوائم المالية للمؤسسة الأجنبية الاعتراف بفروقات الصرف الناشئة عن:[2]

-ترجمة عناصر الدخل والمصاريف بأسعار صرف في تواريخ العمليات، بينما الأصول والالتزامات تترجم بسعر الإقفال؛

-ترجمة صافي الاستثمار الافتتاحي في المؤسسة الأجنبية بسعر صرف مختلف عن ذلك الذي تم استخدامه في التقرير عنه سابقا؛

-تغيرات أخرى في حقوق الملكية.

لا يتم الاعتراف بفروقات الصرف هذه كدخل أو كمصروف للفترة، لأن للتغيرات في أسعار الصرف التي سببت تلك الفروقات أثر بسيط أو عدم وجود أثر مباشر لها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية من عمليات التشغيل وعندما تكون المؤسسة الأجنبية مندمجة ولكنها ليست مملوكة بالكامل فإن فروقات الصرف المتراكمة والناتجة عن الترجمة تصنف كحقوق أقلية في القوائم المالية الموحدة.

تتم معالجة أي شهرة ناشئة عن تملك مؤسسة أجنبية أو أي تعديلات في القيمة العادلة لقيم الأصول أو الخصوم الناشئة عن تملك المؤسسة الأجنبية كما يلي:[3]

-كأصول والتزامات للمؤسسة الأجنبية وتترجم بسعر الإقفال؛

-كأصول والتزامات للمؤسسة الرئيسية (الأم) يتم التعبير عنها بعملة أجنبية والتي يتم التقرير عنها باستخدام سعر الصرف بتاريخ العملية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص170.

[2]- جمال عادل الشرايري، وآخرون، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدقق الخارجي، مجلة علوم إنسانية، العدد 35، 2007.

[3]- المرجع نفسه.

4 – الآثار الضريبية لفروق صرف العملات

يمكن أن تكون مكاسب وخسائر ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية وفروقات الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية آثار ضريبية مصاحبة تجري المحاسبة عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر، المحاسبة عن ضرائب الدخل.

5- الإفصاح

يجب على المؤسسة الإفصاح عما يلي:[1]

-يتم الإفصاح عن قيمة فروقات التغير المعترف به في الربح أو الخسارة (ماعدا الفروقات التي تظهر في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالاستناد إلى المعيار رقم 39)؛

-صافي فروقات أسعار الصرف المصنفة كجزء منفصل في حقوق الملكية وتسوية لقيمة فروقات أسعار الصرف في بداية ونهاية الفترة؛

-وعندما تختلف عملة العرض عن العملة الوظيفية فيتم الإفصاح عن هذه الحقيقة مع العملة الوظيفية وسبب استخدام عملة عرض مختلفة؛

-قيمة فروقات الصرف الناشئة خلال الفترة والتي تم تسجيلها من القيم الدفترية للأصول؛

-يجب الإفصاح عن،[2]الطريقة المستخدمة لمعالجة الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناتجة عن شراء مؤسسة أجنبية كما يجب على المؤسسة الإفصاح عن التغير في سعر الصرف على القوائم المالية بعد تاريخ الميزانية إذا كان أثر التغير جوهريا على القوائم المالية بعد تاريخ الميزانية إذا كان الإفصاح سوف يؤثر على مقدرة مستخدمي القوائم المالية من إجراء تقديرات واتخاذ القرارات المناسبة.

6- أحكام انتقالية

عندما تطبق المؤسسة هذا المعيار لأول مرة، يجب على المؤسسة التصنيف بشكل منفصل والإفصاح عن الرصيد المتجمع في بداية الفترة لفروقات الصرف المؤجلة والمصنفة كحق ملكية في فترات سابقة إلا إذا كان المبلغ غير قابل للتحديد بشكل معقول.

---

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2]- جمال عادل الشرايري وآخرون، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث : عرض بعض معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالمعيار رقم 21

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، آثار تغيرات أسعار صرف العملة الأجنبية، فإنه يجب التطرق إلى بعض المعايير المحاسبية الدولية الأخرى لزيادة التوضيح والشرح لهذا المعيار.

1- المعيار رقم 01 عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة وتقوم معظم المؤسسات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي أو نصف السنوي أو الربع السنوي ويحتوي التقرير بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. ومن أجل التعامل مع طلبات المستخدمين الخاصة بالمعلومات الأكثر شمولا حول الأداء مقاسه بشكل أوسع، ويقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق في إعداد وعرض البيانات المالية، وهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وبموجب المعيار رقم (01) يجب على إدارة المؤسسة أن تضع في حساباتها الاعتبارات العامة الآتية لعرض القوائم المالية:[1]

-العرض العادل والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية؛

-فرضية الاستمرارية : يجب إعداد البيانات المالية على أساس أن الشركة مستمرة، وفي حالة وجود نية أو شكوك باستمرارية الشركة يجب الإفصاح عن ذلك وعلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية؛

-أساس الاستحقاق في المحاسبة : إعداد البيانات المالية بحيث يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها، وليس عند استلام النقدية أو دفعها؛

-ثبات العرض : عرض وتصنيف البنود بحيث تكون ثابتة من فترة إلى أخرى إلا إذا كان التغير سيؤدي إلى عرض أكثر ملائمة أو أن التغيير مطلوب في معيار محاسبي آخر؛

-الأهمية النسبية والمادية والتجميع : كل بند مادي يجب أن يعرض بشكل منفصل في البيانات المالية، ويجب تجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة المتشابهة، مثل أصول تستخدم عدة سنوات ولكن قيمتها بسيطة يجب اعتبارها مصاريف؛

---

[1]- أحمد مخلوف، أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد تقارير مالية عالية الجودة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص08.

-المقاصة : يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها في معيار محاسبي آخر، ويجب إجراء مقاصة بين بنود الدخل والمصروف.

2- المعيار رقم 29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

ينبغي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرين في إعادة حساب المعلومات في القوائم المالية الأولية، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة لأي مؤسسة تقاريرها معدة بعملات الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع[1]، سواء كانت قائمة على التكلفة التاريخية أو القيمة الجارية، حيث يجب أن يعبر عنها وفقا للقوة الشرائية الثابتة في تاريخ الميزانية، وتسري هذه القاعدة أيضا على الأرقام المقابلة الخاصة بالفترة السابقة، وتدرج مكاسب أو خسائر القوة الشرائية الخاصة بصافي الخصوم النقدية (حالة الالتزامات أكبر من الأصول النقدية) أو مركز الأصول النقدية (حالة الأصول النقدية أكبر من الالتزامات) في الدخل الجاري.[2]

وينص هذا المعيار بأنه إذا كانت المؤسسة القابضة تعمل في اقتصاد لا يتصف بالتضخم المرتفع، بينما تعمل المؤسسة الزميلة أو التابعة في اقتصاد مرتفع التضخم، فيتوجب في هذه الحالة إعادة عرض القوائم المالية للمؤسسة الزميلة أو المؤسسة التابعة وفق المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرين، بينما تستثنى المؤسسة القابضة من تطبيق المعيار، وفي حالة العكس يتوجب على المؤسسة القابضة تطبيق المعيار بينما تستثنى المؤسسة الزميلة أو التابعة من تطبيق هذا المعيار.

وعندما يعود معدل التضخم للانخفاض ويصبح اقتصاد الدولة لا يعاني من معدلات تضخم مرتفعة، تتوقف المؤسسة من إعداد وعرض القوائم المالية المعدة بموجب هذا المعيار، وعندها يجب معالجة المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ فترة التقرير السابق كأساس للقيم المرحلة في القوائم المالية اللاحقة.

وبمقتضى هذا المعيار يتم الإفصاح عما يلي:[3]

-المكاسب أو الخسائر للبنود النقدية؛

-الحقيقة المتعلقة بالقوائم المالية والبيانات المتعلقة بالفترات السابقة، والتي مفادها بأنه تم إعداد القوائم المالية وفقا للتغيرات في القوة الشرائية العامة لعملة الإبلاغ أو التقرير؛

-فيما إذا كانت القوائم المالية تستند على مدخل التكلفة التاريخية أو مدخل القيمة الجارية؛

-تحديد مستوى الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية، وتحركاته خلال الفترة الإبلاغية الحالية والسابقة.

---

[1]- Stephan brun, op – cit, p160.

[2]- فردريك تشوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص316.

[3]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص165.

3- المعيار رقم 12 المحاسبة عن ضرائب الدخل

من بين كل المتغيرات البيئية التي يجب أن تتعامل معها المؤسسات والتي لا تقل أهمية عن النقد الأجنبي هي الضرائب،[1] حيث تعتبر من المواضيع الهامة التي يتم تنظيم أمورها المحاسبية في الغالب بموجب تشريعات محلية، حيث تعتبر من الأمور السيادية المتعلقة بالدول والحكومات.

ولعل القواعد والأسس المحاسبية التي تتضمنها معايير التقارير المالية الدولية تتطرق إلى كيفية تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، قد لا تتفق نتيجة الأعمال هذه مع الربح الخاضع للضريبة والذي يطلق عليه بالوعاء الضريبي، حيث يتطلب الأمر تعديل الربح المحاسبي وفقا لما نصت عليه القوانين والتشريعات المحلية للوصول إلى الربح الضريبي.[2]

ولقد تم تخصيص المعيار المحاسبي الثاني عشر ضرائب الدخل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل توحيد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والتبعات الجارية والمستقبلية للضريبة [3]، حيث تدور المحاور الرئيسية للمعيار حول الأمور الآتية:[4]

-التعرف على قواعد الاعتراف بالضريبة سواء كانت ضريبة دخل عن الفترة الحالية أو كانت التزامات أو أصول ضريبة مؤجلة؛

-تحديد طرق الاعتراف بأصول والتزامات الضريبة وكيفية قياسها؛

-تحديد متطلبات الإفصاح والعرض لأصول والتزامات الضريبة.

وعليه فقواعد الاعتراف بالضريبة تتعلق بالأمور الثلاثة الآتية:

-تساوي الضريبة المستحقة مع الضريبة المدفوعة، ولا يترتب على ذلك تحقق أصول أو التزامات ضريبية؛

-زيادة الضريبة المستحقة عن الضريبة المدفوعة، ويترتب على ذلك تحقق ضريبة واجبة الدفع، أي تحقق التزامات ضريبة بمقدار هذه الزيادة؛

-زيادة الضريبة المدفوعة عن الضريبة المستحقة، ويترتب على ذلك دفع ضريبة مقدما، أي تحقق أصول ضريبة بمقدار هذه الزيادة.

أما فيما يخص الإفصاح فعلى المؤسسة أن تفصح عن مجموعة من العناصر الضريبية نذكر أهمها:

-الأصول والالتزامات الضريبية؛

---

[1]- فردريك تشوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص581

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص503.

[3]- Jean-Jacques Julian, op – cit, P129.

[4]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص504.

-مصروف الضريبة أو دخل الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من النشاطات العادية وذلك ضمن قائمة الدخل؛

-التغيرات في معدلات الضريبة؛

-مقادير الفروقات المؤقتة القابل للخصم، سائر الضريبة غير المستحقة وائتمان الضريبة غير المستخدم؛

-تأثيرات الضريبة للتوزيعات اللاحقة لصدور الميزانية؛

-الفروقات المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة أو الفروع أو العقود المشتركة.

4- المعيار رقم 39 الأدوات المالية – الاعتراف والقياس

لقد استثنى المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين من نطاقه مشتقات العملة الأجنبية التي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية – الاعتراف والقياس، وعلى نحو مماثل تم نقل المواد الخاصة بمحاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية، بما في ذلك صافي استثمار في مؤسسة أجنبية إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 39.[1]

إذ يعتبر المعيار المحاسبي رقم 39، من أهم المعايير المحاسبية الدولية الذي أحدث تغييرا جذريا فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، حيث تم إقرار مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع، هذا بالرغم من أن مفهوم القيمة العادلة لم يرد كأحد مفاهيم القياس الأساسية في إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

ولقد تم التطرق إلى الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها بموجب هذا المعيار من خلال المحاور الرئيسية الآتية:[2]

-التعرف على كيفية الاعتراف بالأدوات المالية وطرق قياسها؛

-التأكيد على استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، وهو بذلك يطرق باب مفهوم القياس وإمكانية حل المشاكل التي تتعلق به بالأخذ بالقيمة العادلة؛

-التعرف على التحوط ومبررات استخدامه وأساليب تطبيقه.

ويقتضي تطبيق محاسبة التحوط من المؤسسة أن تقوم بمحاسبة بعض فروقات التبادل بشكل مختلف عن معاملة فروقات التبادل التي يقتضيها المعيار رقم 21، حيث أقر المعيار رقم 39 محاسبة التحوط للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة بسبب التعامل مع الأدوات المالية، ويمكن تصنيف هذه المخاطر على النحو الأتي: مخاطر التدفقات المالية، مخاطر القيمة العادلة، مخاطر العملة الأجنبية.

---

[1]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، 2008، ص1340.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص267.

ولتجنب هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها يتم التحوط لها باستخدام أساليب وتقنيات عديدة، منها بيع وشراء العقود الآجلة، عقود الفائدة والخيارات.

وعند استخدام هذه التقنيات يجب احترام مجموعة من الشروط، إذ يجيز هذا المعيار استخدام محاسبة التحوط في ظل ظروف معينة والتي تفيد بأن عملية التحوط:

-تم تحديدها وتوثيقها رسميا بما في ذلك أهداف واستراتيجيات إدارة مخاطر المؤسسة لتبني التحوط وتحديد أدوات والبنود التي يتم بها التحوط؛

-يتوقع بأن تكون فعالة أكثر في تحقيق مقاصة للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر التي تم التحوط لها كما تم تشخيصها وتوثيقها ويمكن قياس الفعالية بموضوعية.

خلاصة الفصل الثاني

لقد شهدت المحاسبة الدولية لفترة طويلة اختلافات في مبادئ الفلسفة المحاسبية بين البلدان، وهذه الاختلافات في المحاسبة تعتبر عائقا أمام فهم المعلومات المحاسبية والمالية، ومن خلال استعراض مباحث هذا الفصل يتضح أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات الدولية التي قد ساهمت منفردة أو مجتمعة في خلق الحاجة إلى وجود معايير محاسبية دولية ومن ثم فهي تمثل بواعث للطلب الدولي على المحاسبة، دفعتها للتطور على المستوى المحلي وأدت في ذات الوقت إلى اكتسابها الطابع الدولي وأوضحت الحاجة إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية.

إذ تعتبر معايير المحاسبة الدولية الأداة الفعالة القادرة على معالجة وتجنب الآثار السلبية للتباين في الممارسات المحاسبية على فاعلية المعلومات المحاسبية والمالية، وهي نتاج مجهود كبير لهيئات وتنظيمات مهنية واتحادات محلية ودولية عملت على وضع وتطوير هذه المعايير الدولية، ولا شك أن معرفة كيفية اختيار الطرق المحاسبية في ضوء وجود المعايير المحاسبية تساعد كثيرا على شرح وتفسير العديد من الممارسات السائدة بين المؤسسات، كما أنه يساعد على التنبؤ بسلوك المؤسسات اتجاه أي أحداث جديدة تستدعي تعديل السياسات المحاسبية الحالية أو البحث عن سياسات بديلة.

ولقد تطرقت معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من القضايا الهامة التي تعاني منها المحاسبة، ولعل من أبرز هذه القضايا عملية التبادل التجاري الدولي، والتي تشكل موضوعا ذو أهمية بالغة مما له من أثر على الوضعية المالية للمؤسسات، حيث خصص لها المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية، الذي عرف عدة تطورات وتعديلات على مدى عدة سنوات وهذا بالموازاة مع التطورات الاقتصادية العالمية، ولقد أوضح هذا المعيار النواحي الفنية والكيفية المثلى للمحاسبة عن العملات الأجنبية، وهذا في ظل احترام كلي لباقي المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بهذا المعيار.

ولمعرفة الآثار الناتج عن تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية كان لابد من دراسة المحاسبة عن العملات الأجنبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصل الموالي.

تمهيد

تنشأ مشكلة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية من الناحية المحاسبية نتيجة قيام المؤسسات الاقتصادية بتنفيذ أنشطة أجنبية تأخذ شكلين، فقد تكون للمؤسسة الاقتصادية معاملات تتمثل في عمليات استيراد أو عمليات تصدير لسلع أو خدمات يتم سداد أو تحصيل قيمتها بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية ترتبط بوجود فرع لها في دولة أجنبية أو مؤسسة تابعة في تلك الدولة، وهو ما يترتب عليه قيام هذه المؤسسات بعرض قوائمها المالية بعملات أجنبية تختلف عن العملة التي تعرض بها المؤسسة الاقتصادية الأم المتمثلة في المركز الرئيسي أو المؤسسة القابضة قوائمها المالية.

ومما سبق فإنه يترتب عليه الحاجة إلى بيانات ومعلومات مالية تفيد كأساس لاتخاذ القرارات بشأن هذه المؤسسات على المستويين المحلي والأجنبي، وللوفاء بهذه المعلومات، كان لابد للمحاسبة من إيجاد طريقة يتم من خلالها قياس الآثار المترتبة على تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وهذه الطريقة هي جوهر ما يسمى بالمحاسبة عن العملات الأجنبية.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة المحاسبة عن العملات الأجنبية للمؤسسات وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بالكيفية التي يتم بها قياس التأثيرات التي تسببها التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية التي تتعامل بها هذه المؤسسات وتوصيل نتائج هذا القياس إلى من يهمهم الأمر في صورة قوائم مالية موحدة. وبقصد الإلمام بالمحاسبة عن العملات الأجنبية تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول : مدخل للمحاسبة عن العملات الأجنبية؛

المبحث الثاني : المحاسبة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية؛

المبحث الثالث : ترجمة القوائم المالية الأجنبية؛

المبحث الرابع : آلية المحاسبة عن العملات الأجنبية في ظل النظام المحاسبي الجزائري.

المبحث الأول: مدخل للمحاسبة عن العملات الأجنبية

تعتبر المحاسبة عن العملات الأجنبية ذات اختصاصات متعددة، كما أنها تساعد على جمع البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات التي تقوم بإنجاز جزء من معاملاتها بعملة أجنبية، وأيضا التي لها فروع خارجية حتى تتمكن من إنتاج معلومات ذات فائدة.

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن العملات الأجنبية

من أهم المشاكل العملية لممارسة المحاسبة المالية في مطلع القرن الحادي والعشرين تلك المشاكل المرتبطة بالمؤسسات متعددة الجنسية (Multinational entreprise –MNE-) وكذا المعاملات الجوهرية للمؤسسات الوطنية التي تتم بعملة أجنبية، ومن أجل تنظيم وتنفيذ سياسات مناسبة للمحاسبة المالية في هذه البيئة كانت معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وإرشادات تطبيقها فعالة لهذا الغرض.

وتعكس الممارسة العملية للمحاسبة المالية عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية استجابة محاسبية إيجابية لطلب كثير من أصحاب المصلحة في المؤسسات الاقتصادية، لما لهذه الممارسة من دور فعال في إنتاج معلومات مالية ملائمة لما يتخذونه من قرارات.

1- الحاجة للمحاسبة عن العملات الأجنبية

بداية لا تعد المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية فرعا أو نوعا جديدا من المحاسبة المالية، إنما هي تطبيق خاص للمحاسبة المالية، مرجو منه الوفاء بالطلب عليه، وبإيجاز غير مخل يمكن بلورة الطلب أو الحاجة للمحاسبة المالية عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية على النحو الآتي:[1]

- أدى اتجاه العالم في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، نحو العولمة والتدويل وما تطلبه ذلك من تحرير التجارة الدولية، وتوقيع الاتفاقات والمعاهدات التجارية، إلى اتجاه المؤسسات، خاصة الكبيرة منها، نحو التوسع في نشاطها دوليا، الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة أداء بعض المعاملات بعملات غير وطنية من ناحية، وإنشاء وإقامة علاقات اقتصادية مع فروع ووحدات اقتصادية خارج الدولة من ناحية أخرى.

[1]- أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص290.

- أدى انتشار المؤسسات متعددة الجنسية (MNE) بدوره إلى أن أصبحت المؤسسة الأم تتسلم تقارير وقوائم مالية من فروعها الأجنبية بعملة الدولة التي يعمل فيها الفرع، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة للمحاسبة عن ترجمة القوائم المالية لهذه الفروع إلى عملة الدولة التي تعمل فيها المؤسسة الأم.
- ترتب على زيادة حركة التجارة الدولية زيادة احتمالات إتمام المؤسسات الوطنية لبعض معاملاتها بعملات أجنبية، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة لسياسات وإجراءات محاسبية ملائمة للمحاسبة عنها بالعملة الوطنية.
- لاشك أن أصحاب المصلحة في المؤسسة الأم متعددة الجنسية في حاجة إلى معلومات محاسبية يتم توصيلها لهم من خلال القوائم المالية للمؤسسة، وذلك لأغراض اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم كمساهمين ودائنين مثلا. ويتطلب الأمر عندئذ أن تعد هذه القوائم بعملة يمكنهم فهمها، وحتى يتحقق ذلك يلزم ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية لهذه المؤسسة من العملات الأجنبية إلى عملة الدولة التي تعمل فيها المؤسسة الأم.
- أدت ثورة وتكنولوجيا المعلومات من جهة، وزيادة كم وقيمة ونوع معاملات وصفقات التجارة الإلكترونية من جهة أخرى، وما استتبع ذلك من الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية، والاتصال عن بعد وشبكة المعلومات الدولية – الانترنيت- إلى أهمية المحاسبة عن المعاملات الفورية بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم والمعلومات المالية الفورية عبر الانترنت للفرع والوحدات الاقتصادية الأجنبية وتحويلها إلى عملة الدولة التي بها مقر المؤسسة الأم.

2- مفهوم وأهداف المحاسبة عن العملات الأجنبية

للمحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية مفهومها المتسق مع مفهوم المحاسبة المالية، وأهدافها المتسقة مع أهداف المحاسبة المالية كنظام للمعلومات كما يلي:[1]

2-1- مفهوم المحاسبة عن العملات الأجنبية

أحد تعاريف المحاسبة المالية بصفة عامة، أنها نظام للمعلومات معني بجمع وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة لأغراض إنتاج معلومات مالية مستوفية لخصائصها النوعية وفقا لإطار متكامل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والقواعد والفروض والمعتقدات والأعراف المحاسبية.

والمحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية بهذا المعنى هي تطبيق خاص لنظام معلومات المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية التي تنجز بعض معاملاتها بعملة غير العملة الوطنية أو يكون لها فروع أو مؤسسة تابعة بالخارج، قوائمها المالية معدة بعملات غير العملة الوطنية، الأمر الذي

[1]- المرجع نفسه، ص292.

يستلزم القياس والإفصاح عن المعاملات الأولى بالعملة الوطنية من جهة، وترجمة القوائم المالية في الحالة الثانية إلى عملة دولة المؤسسة الأم من جهة أخرى.

2-2- أهداف المحاسبة عن العملات الأجنبية

طالما تم اعتبار المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية تطبيق خاص للمحاسبة المالية، فإن هذه المحاسبة تستهدف تحقيق الأهداف الآتية:

- إنتاج وتوصيل معلومات مالية معبر عنها بعملة التقرير للمؤسسات الاقتصادية التي تتم بعض معاملاتها بعملة غير وطنية، مثل عمليات البيع والشراء والإقراض والاقتراض بعملة أجنبية؛
- إنتاج وتوصيل معلومات عن المؤسسة الأم متعددة الجنسية بناءا على ترجمة القوائم المالية لفروعها وتوابعها بالخارج إلى عملة الدولة التي تعمل بها؛
- إمداد أصحاب المصلحة في المؤسسة متعددة الجنسية بمعلومات مالية ملائمة من خلال ترجمة القوائم المالية لفروعها والمؤسسات التابعة لها، تكون قابلة للمقارنة وملائمة لاتخاذ القرارات.

3- مجال المحاسبة عن العملات الأجنبية

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، يمكن القول بأن اختصاص أو مجال المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية يشتمل على ما يلي:[1]

- القياس والاعتراف بالمعاملات بعملة أجنبية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بعملة وطنية، والإفصاح عن آثار هذه المعاملات على القوائم المالية بالعملة الوطنية، أو عملة التقرير؛
- ترجمة القوائم المالية للعمليات والفروع والمؤسسات الأجنبية التابعة للمؤسسة الأم إلى عملة التقرير في الدولة التي بها المؤسسة الأم؛
- اختيار وتطبيق سعر الصرف الملائم والاعتراف في القوائم المالية بالآثار المالية للتغيرات في أسعار الصرف، وذلك عند المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية والمحاسبة عن أنشطة العمليات الأجنبية أيضا.

4 – أنواع العملات

في موضوع المحاسبة عن العملات الأجنبية عادة ما تتم الإشارة إلى مسميات متعددة للإشارة إلى أنواع معينة من العملات والتي غالبا ما تكون مختلفة عن بعضها البعض، من أهم هذه المصطلحات ما يلي:

4-1- عملة العرض

وهي العملة التي تستخدمها المؤسسة في تقديم قوائمها المالية.[2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص293.

[2]- Stephan brun, op-cit, p157.

4-2- العملة المحلية

يعبر مصطلح العملة المحلية عن عملة دولة معينة يوجد بها المقر الرئيسي للمؤسسة، وهي العملة التي تستخدم في إثبات العمليات المحلية أو الأجنبية وإعداد القوائم المالية.[1]

4-3- العملة الأجنبية

يشير هذا المصطلح إلى كل العملات الأخرى من غير عملة دولة معينة، بمعنى أن العملة الأجنبية هي عملة أخرى غير العملة الوظيفية للمؤسسة.[2]

4-4- العملة الوظيفية

هي العملة الأساسية التي تستخدمها المؤسسة في القيام بنشاطاتها والتي تتم بها إيرادات ومصروفات المؤسسة النقدية، وهي غالبا ما تكون نفس عملة الدولة التي تعمل بها المؤسسة والعملة المستخدمة في التسجيل والإثبات في الدفاتر والسجلات.

ولقد عرف المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين العملة الوظيفية على أنها: عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسة.[3] حيث أن البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسة هي عادة البيئة التي تقوم فيها بشكل رئيسي بتوليد النقد وإنفاقه.[4]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي بناءا عليها يتم إختيار عملة معينة كعملة وظيفية للمؤسسة، أهم هذه العوامل والتي أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي:[5]

- العملة التي تؤثر بشكل رئيسي على أسعار بيع السلع والخدمات (تكون هذه غالبا العملة التي يتم بها التعبير عن أسعار بيع السلع والخدمات الخاصة بها وتسويتها)؛
- عملة البلد الذي تحدد قواه التنافسية وأنظمته بشكل رئيسي أسعار بيع السلع والخدمات الخاصة بها؛
- العملة التي يتم بها توليد الأموال من الأنشطة التمويلية (أي إصدار أدوات الدين وحقوق الملكية)؛

ويمكن أن تقدم العوامل الآتية أيضا دليلا على العملة الوظيفية للمؤسسة:[6]

- العملة التي تؤثر بشكل رئيسي على تكاليف العمالة والتكاليف المادية وغيرها من تكاليف تقديم السلع أو الخدمات (تكون هذه عادة العملة التي يتم بها التعبير عن هذه التكاليف وتسويتها).
- العملة التي يتم بها عادة الاحتفاظ بالمقبوضات من الأنشطة التشغيلية.

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص500.

[2]- Jean-Jacques Julian, op-cit, P147.

[3]- Hervé hutin, et autres, op-cit, p314.

[4]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص1345.

[5]- Commission des normes comptables ,Bulletin 49, juin 2009, p50.

[6]- Idem.

وتسمى المؤشرات الثلاثة الأولى بالمؤشرات الأولية، وفي حالة الاختلاف أو يتم خلط المؤشرات أعلاه ولا تكون العملة الوظيفية واضحة تستعين الإدارة بأحكامها لتحديد العملة الوظيفية التي تمثل بصدق الآثار الاقتصادية للمعاملات والأحداث والأوضاع ذات الصلة، وتعطى الأولوية للمؤشرات الأولية قبل النظر في المؤشرات الأخرى التي تهدف إلى تقديم المزيد من الأدلة الداعمة لتحديد العملة الوظيفية للمؤسسة.[1]

المطلب الثاني : الآثار المحاسبية لتغيرات أسعار الصرف

تفرض طبيعة بيئة الأعمال الدولية على المؤسسات الاقتصادية التي لديها معاملات أو عمليات بالعملة الأجنبية أن تواجه مخاطر التغيرات في أسعار صرف هذه العملات الأجنبية، والتي قد يترتب عنها فروق ناتجة عن هذه التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تسمى بمكاسب أو خسائر الصرف، وبهذا تكون هذه المؤسسات أمام مشاكل محاسبية على مستوى دولي ناتجة عن طبيعة أسعار الصرف الدولية.

1- المشاكل المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي الكثير من التقلبات في أسواق العملات التي أدت إلى سريان حالة من عدم الاستقرار ظلت سائدة حتى الوقت الراهن في أسعار صرف العملات الأجنبية مما انعكس بدوره على طبيعة المشاكل المحاسبية التي تواجه المحاسبة الدولية في المؤسسات المتعددة الجنسية خاصة إذا ما تعددت أنشطة تلك المؤسسات في المعاملات الدولية الآجلة الخاصة بعمليات التصدير والاستيراد للسلع أو الخدمات، حيث يتم إبرام الصفقات والتعاقدات في تاريخ معين على أن يتم السداد أو التحصيل النقدي لقيمتها في تاريخ لاحق، وهنا تبرز مشكلة فروق العملة الناتجة عن اختلاف أسعار الصرف للعملات الأجنبية بين تاريخ نشأة الصفقة وتاريخ سداد الالتزامات أو تحصيل الحقوق المترتبة عليها.[2]

وقد انتشر مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية في مجال المحاسبة الدولية للعديد من المشاكل المحاسبية المرتبطة بإبرام تلك المعاملات، يمكن إبرازها فيما يلي:

- في تاريخ تحقق الصفقة يتوجب تحويل مبلغها من العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، ليتسنى للمحاسب إثباتها في السجلات المحاسبية، وهذه مشكلة محاسبية بسيطة؛
- في التواريخ اللاحقة وعن إعداد الميزانية العمومية يتوجب إظهار أرصدة تلك الصفقات الأجنبية؛
- في نهاية كل دورة محاسبية يجب معالجة مكاسب وخسائر فروقات أسعار الصرف؛

[1]- Ibid, p50.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص68.

- إثبات سداد أو تحصيل الالتزامات أو الحقوق بالعملة الأجنبية في تاريخ الاستحقاق.

تمارس المؤسسات المتعددة الجنسية أنشطتها الاقتصادية من خلال العديد من المعاملات التي تستخدم العملات الأجنبية في قياسها محاسبيا وتتأثر قيمتها بالتغيرات التي قد تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة في التسجيل والقياس، ولذلك فإن المحاسبة الدولية تهتم بمعالجة المشكلات الناجمة عن تلك التغيرات التي تطرأ على كل من قيمة المعاملات بالعملة الأجنبية ومقدار الحقوق أو الالتزامات المالية المترتبة عليها نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ انتهاء الفترة المحاسبية وتاريخ السداد والتحصيل للقيم المالية للمعاملة.

وتتضمن المعاملات بالعملة الأجنبية عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات أو الإقراض والاقتراض أو تحصيل وسداد توزيعات الأرباح.

وهكذا فإن المؤسسات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدولية تواجه العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بأنشطتها ومعاملاتها الدولية من خلال فروعها الخارجية أو مؤسساتها التابعة وبصفة خاصة فيما يتعلق بكل من:[1]

- المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية مع الموردين والعملاء الأجانب مع تقلبات أسعار صرف العملة خلال الفترة الزمنية التي تمتد خلالها تلك المعاملات الأجنبية، وهو ما يعرف بمشكل المعاملات التي تنطوي على العملات الأجنبية؛
- القوائم المالية لتلك الفروع والمؤسسات التابعة الخارجية والتي بدورها تفرز خليط من القيم المالية غير المتجانسة التي يتم التعبير عنها بعملات أجنبية مختلفة، مما يتطلب ضرورة ترجمة تلك القوائم إلى عملة الدولة الأم التي يقع داخل حدودها الإقليمية المركز الرئيسي للمؤسسة متعددة الجنسية حتى يمكن دمجها مع بعضها البعض في قوائم مالية موحدة للمجموعة ككل، وهو ما يعرف بمشكل ترجمة القوائم لمالية.

2- التمييز بين المكاسب والخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف

المكاسب أو الخسائر تمثل بنودا ينطبق عليها تعريف الدخل أو المصروفات، وقد تنشأ أولا في إطار الأنشطة العادية للمؤسسة، وتمثل المكاسب أو الخسائر زيادات أو انخفاضات في المنافع الاقتصادية، ومن ثم فهي غير مختلفة من حيث طبيعتها عن الإيرادات أو المصروفات، وبذلك فإنه لا ينظر إليها على أنها عناصر مستقلة في إطار عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتشمل خصائص المكاسب والخسائر ما يأتي:[2]

- أنها ناتجة عن معاملات عارضة وظروف قد تكون خارجة عن سيطرة المؤسسة؛
- يجوز تصنيفها وفقا لمصادرها كتشغيلية أو غير تشغيلية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 70.

[2]- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سبق ذكره، ص178.

ويجب عند الإقرار بالمكاسب والخسائر إتباع المبادئ المحاسبية :

- غالبا ما تنتج المكاسب عن معاملات وأحداث أخرى غير تلك التي تنطوي على عملية الإيرادات ولذلك فإنه من منظور الاعتراف يكون تحقيق المكسب أكثر أهمية من كسبه؛
- يتم الاعتراف بالخسائر عندما يصبح واضحا أن المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصل ما سبق الاعتراف به قد تناقصت أو تلاشت أو أن أصلا ما تم تكبده دون أن يكون هناك عوائد اقتصادية مرتبطة به، والفرق الرئيسي بين المصروفات والخسائر هو أن المصروفات تنتج من العمليات المستمرة على حين أن الخسائر تنتج من معاملات عارضة قد تكون خارجة عن سيطرة المؤسسة.

ويترتب عن التغيرات في أسعار الصرف بالعملة الأجنبية مكاسب أو خسائر في التبادل، وتكون تلك المكاسب أو الخسائر محققة أو غير محققة[1]، حيث تتمثل مكاسب أو خسائر العملة الأجنبية المحققة في المكاسب أو الخسائر التي حدثت بالفعل والتي تنتج من تبادل العملات مقابل عملة أخرى، فتلك المكاسب أو الخسائر تنتج من وجود معاملات بالعملة الأجنبية تتمثل في معاملات مخصصة بعملة بخلاف العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

أما في حالة المكاسب أو الخسائر غير المحققة فليس هناك وجود أو حدوث لأي تبادل في العملة حيث تنتج تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية والتي تتمثل في تحويل القيم في أرصدة حسابات المؤسسات التابعة والمسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية المدمجة أو الموحدة.

وحتى وقت قريب لم تكن المعالجة المحاسبية للنوع الأول من تلك المشاكل موحدة، حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم 52 في ديسمبر 1982 بعنوان ترجمة العملات الأجنبية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، وطبقته المؤسسات المتعددة الجنسية، ثم صدور معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين الذي أصبح ساري المفعول من يناير 1985 بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولذلك فقد أصبحت المؤسسات الدولية ملتزمة بتطبيقه على معاملاتها الدولية الخاصة بالاستيراد والتصدير المؤجل السداد وعلى تحويل البضاعة بين الفروع الخارجية والمؤسسات التابعة، بحيث يتم التعاقد حتى تاريخ شحن واستلام البضاعة في تاريخ آخر، ثم السداد في تاريخ ثالث في الفترة القادمة، وبلا شك سيكون سعر الصرف مختلفا في كل تاريخ عن الآخر، ومن ثم تحدث فروق العملة، أو مكاسب وخسائر تلك المعاملات الأمر الذي يطلب ضرورة معالجتها محاسبيا.[2] ويوضح الشكل (3-1) مكاسب وخسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- المرجع نفسه، ص70.

الشكل (3-1) مكاسب أو خسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية

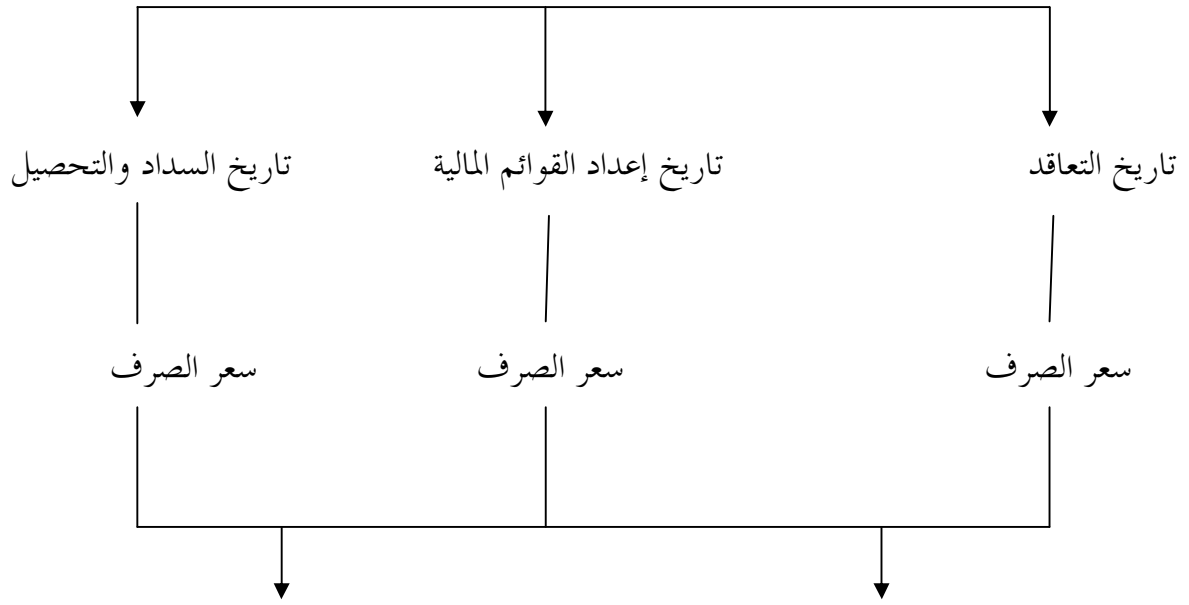

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي،المحاسبة الدولية، الرجع نفسه، ص 71.

كما تقيس مخاطر الترجمة أثر تغيرات سعر الصرف نتيجة تغير ما يعادل قيمة أصـــول المؤســـسة أو خصومها المقدرة بالعملة المحلية بعملة المؤسسة الأم، وبناءا على ذلك فإن البنود النقدية للميزانيـــة المعرضـــة لمخاطر تغيرات سعر الصرف هي تلك البنود التي تترجم إلى السعر الجاري (أو على العكس السعر التاريخي) لذلك يقاس مخاطر الترجمة بأخذ الفرق بين مخاطر كل من الأصول والخصوم بالعملة الأجنبيـــة،[1] ويوضـــح ذلك الشكل رقم (3-2) مكاسب وخسائر الترجمة.

[1]- فردريك تشوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص539.

الشكل رقم (3-2) مكاسب وخسائر الترجمة

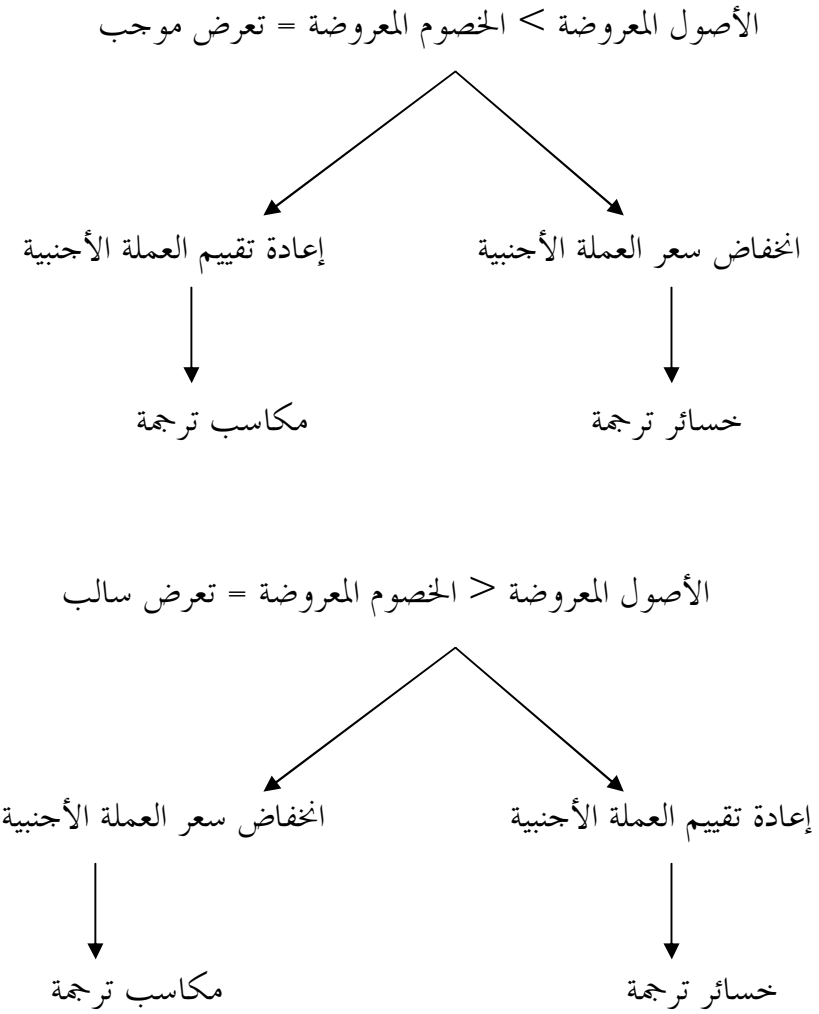

المصدر : فردريك تشوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص539.

وإذا أدت زيادة الأصول المعروضة على الخصوم المعروضة (تلك البنود بالعملة التي تترجم بسعر الصرف الجاري) فيحدث لصافي الأصول المعروضة ما يسمى تعرض موجب ويؤدي انخفاض سعر العملة لعملة التقرير (العملة المحلية) إلى خسائر ترجمة، ويؤدي إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى مكاسب ترجمة ويحدث التعرض السالب إذا كان صافي مركز الخصوم المعروضة يزيد عن الأصول المعروضة، وفي هذه الحالة يؤدي تخفيض سعر العملة إلى مكاسب ترجمة، وإعادة تقييم العملة الأجنبية يؤدي إلى خسائر ترجمة.

المبحث الثاني: المحاسبة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية

تطبق المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية على معاملات المؤسسة الوطنية ولكن بعملات أجنبية ومن أجل تضمين المعاملات بالعملات الأجنبية في القوائم المالية فإنه يجب التعبير عن المعاملات بعملة المؤسسة معدة التقرير، وتقضي المعايير المحاسبية بإتباع قواعد معينة لهذه المحاسبة، سواء فيما يتعلق بالقياس أو الاعتراف أو الإفصاح.

المطلب الأول : ماهية المحاسبة عن المعاملات الأجنبية

تعبر المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية للمؤسسات عن الكيفية التي يتم بها القياس والإفصاح عن تلك المعاملات، فمن جهة يجب تحديد الأسس والطرق الواجب إتباعها عند تضمين المعاملات بالعملات الأجنبية في القوائم المالية، كما يجب الإفصاح عن الأثر الناتج عن تلك المعاملات والمتمثل في مكاسب وخسائر الصرف، والكيفية التي ستظهر بها في القوائم المالية.

1 – مفهوم المحاسبة عن المعاملات الأجنبية

يقصد بالمعاملات بعملة أجنبية طبقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين بأنها: "تلك المعاملات المعبر عنها، أو تم إبرامها، أو يتطلب تسويتها بعملة أجنبية."[1] ولقد عرف مجلس مبادئ المحاسبة المالية الأمريكي وفقا للمبدأ رقم 52 المعاملات الأجنبية على أنها :"تلك المعاملات التي يتم تحديد قيمتها بأية عملة أخرى غير العملة المحلية للشركة".[2] وتنشأ هذه المعاملات الأجنبية عندما تقوم المؤسسة بصفقات تجارية بغير عملتها الأساسية، وإذا ما قامت المؤسسة بمعاملات أجنبية فإنها ستواجه مشاكل محاسبية متعلقة بترجمة المعاملات الأجنبية إلى العملة المحلية وكيفية إثباتها.

2– مجال المحاسبة عن المعاملات الأجنبية

تتضمن المعاملات الأجنبية تلك المعاملات الناتجة عن قيام المؤسسة الوطنية بما يلي:[3]

- شراء أو بيع بضاعة أو تأدية أو الحصول على خدمة بمقابل، أو ثمن محدد معبر عنه بعملة أجنبية؛
- إقراض الغير أو الاقتراض من الغير مبلغ معين يتم تحصيله أو سداده بعملة أجنبية معينة؛
- أن تصبح المؤسسة طرفا في تعاقد بعملة أجنبية و لم ينفذ هذا التعاقد بعد؛

---

[1]- Jean-Jacques Julian, op-cit, P147.

[2]– محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 502.

[3]– أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص297.

- اقتناء أو استبعاد أصول، أو إنشاء أو سداد التزام محدد بعملة أجنبية.

وتنشأ المشكلة التي تحتاج للمحاسبة عنها بشأن المعاملات السابقة من كون المعاملة معبر عنها بعملة أجنبية، وبعدد محدد من وحدات هذه العملة. وبمعنى آخر فإن المبلغ الذي تريد المؤسسة تحصيله أو سداده ثابت من حيث عدد وحدات العملة الأجنبية المعنية، وبصرف النظر عن التغيرات التي يمكن أن تحدث في سعر الصرف.

3- القياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية

بشكل عام يمكن تحديد ثلاثة تواريخ أساسية كما هو مبين في الشكل رقم (3-3) مرتبطة بالقياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية هي:[1]

- تاريخ حدوث العملية وتسجيلها بالدفاتر ويتم استخدام سعر الصرف السائد في تلك الفترة لإثبات العملية التي تمت بالعملة الأجنبية، حيث طبقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين يجب أن تسجل المعاملات بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بها بعملة التقرير، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة؛[2]
- تاريخ إعداد الميزانية وإقفال حسابات النتيجة حيث يتم في هذا التاريخ تعديل أسعار العمليات المسجلة في المرحلة الأولى (مرحلة الاعتراف الأولي) لتعكس سعر الصرف الجاري في هذا التاريخ وذلك للعمليات التي لم تنته و لم تسدد بعد. وبسب تقلبات أسعار الصرف للعملات المختلفة غالبا ما يحدث خسائر أو مكاسب بين هذين التاريخين؛
- تاريخ انتهاء العملية من خلال السداد أو التحصيل بالعملة الأجنبية، وغالبا ما تحدث مكاسب أو خسائر في هذا التاريخ نتيجة اختلاف أسعار الصرف بين تاريخ الميزانية وتاريخ السداد أو التحصيل.

الشكل رقم (3-3) القياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية

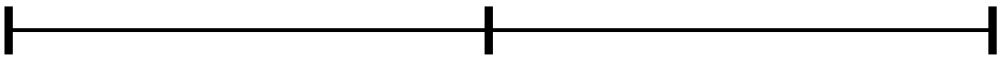

تاريخ حدوث العملية	تاريخ إعداد الميزانية	تاريخ السداد
1	2	3

المصدر : محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 503

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 502.

[2]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1348.

4- أسعار التبادل بالنسبة للعملات الأجنبية

يترتب عن معاملات المؤسسة الاقتصادية التي يتم إنجازها بوحدات النقد الأجنبي فروق ناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية التي تتم بها هذه المعاملات، حيث يختلف مضمون سعر الصرف باختلاف البعد الزمني الذي يعبر عنه، حيث يوجد سعر الصرف الفوري، سعر الصرف الجاري، سعر الصرف التاريخي وسعر الصرف المؤجل.[1]

4-1- سعر الصرف الفوري

هو سعر الصرف السائد لحظة إتمام الحدث المالي أو عملية التبادل المعينة، مثال ذلك سعر الصرف السائد وقت تسجيل استحقاق قيمة بضاعة مستوردة أو مصدرة يتم سدادها أو تحصيلها في تاريخ لاحق.

4-2- سعر الصرف الجاري

هو السعر السائد في تاريخ معين لتحويل وحدة من عملة معينة إلى عملة أخرى، مثال ذلك سعر الصرف السائد في تاريخ شراء أو بيع عملة أجنبية، أو سعر الصرف الذي يستخدم لترجمة القوائم المالية الأجنبية في نهاية السنة المالية.

4-3- سعر الصرف التاريخي

يقصد به سعر الصرف الذي كان سائدا وقت اقتناء الأصول أو نشأة الالتزامات، مثال ذلك سعر الصرف الذي كان سائدا وقت استيراد أصول ثابتة أو الحصول على قرض بعملة أجنبية.

4-4- سعر الصرف المؤجل

ويقصد به سعر الصرف السائد في تاريخ معين للعملات التي يتم تبادلها في تاريخ لاحق مستقبلا.

المطلب الثاني : آلية معالجة (تسجيل) المعاملات التي تتم بعملة أجنبية

تنتج مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية، وتتطلب تلك المعاملات إجراء تسويات مستقبلية بسب تغير وتذبذب أسعار الصرف، حيث يترتب على ذلك وجود مكاسب أو خسائر لتلك المعاملات نتيجة تغير تلك الأسعار من تاريخ التعاقد وتاريخ تسوية النتائج، حيث يمثل تاريخ التسوية التاريخ الذي عنده يتم سداد الأموال بالعملة الأجنبية، وهناك مدخلان لمعالجة فروق العملة المرتبطة بالمعاملات بالعملة الأجنبية هما مدخل العملية الواحدة ومدخل العمليتين أو الطريقة المزدوجة.

[1]- أحمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص68.

1- استخدام مدخل العملية الواحدة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية

ويعتبر مدخل العملية الواحدة المدخل التقليدي الذي سارت عليه المؤسسات الدولية في معالجة مكاسب أو خسائر العملة حتى صدور المعيار الدولي الحادي والعشرين بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي أصبح ساري المفعول من يناير 1985.[1] حيث في ظل ذلك المدخل يتم اعتبار المعاملات غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية، وأي مكاسب أو خسائر ناتجة عن فرق العملة سوف يتم عكسها في تاريخ التسوية، كأحد التعديلات على القيمة المسجلة عند تاريخ التعاقد.[2]

ويتأسس هذا المدخل على النظر إلى المعاملات بالعملة الأجنبية باعتبارها وحدة واحدة فيما يتعلق بكل من إبرام المعاملة وواقعة سداد الدين بالنظر إلى كل من العملية ونشأة الدين والسداد النقدي لذلك الدين باعتبارها حدثا واحدا لا يتجزأ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه بمجرد إتمام العملية تظهر الاحتمالات الآتية للسداد طبقا للاتفاق المبرم بين المستورد والمصدر:[3]

- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المستورد، وفي تلك الحالة لا يتأثر المستورد بل يتأثر المصدر. وهذه تعتبر حالة نادرة؛
- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المصدر، وفي هذه الحالة لا يتأثر المصدر بل يتأثر المستورد؛
- أن يتم السداد بالعملة الأجنبية (دولة ثالثة) لكل من المستورد والمصدر، وفي تلك الحالة يتأثر كل من المستورد والمصدر معا.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه لا يتطلب إدخال إجراءات تسوية محاسبية في نهاية السنة المالية، كما يتميز هذا المدخل بسهولة تطبيقه، فضلا عن اعتراف مصلحة الضرائب بهذا المدخل.

إلا أن هذا المدخل يعاني من بعض الانتقادات لعل أهمها:[4]

- مخالفة هذا المدخل للمبدأ المحاسبي الذي ينص على استقلالية الدورات المحاسبية وتحقق الإيراد أو مقابلة الإيرادات بالتكاليف، حيث يتم تسوية فروق العملة عن طريق تعديل قيم حسابات المشتريات والمبيعات الخارجية سواء بالنسبة للعمليات المنتهية أو الممتدة، وقد تكون تلك الحسابات قد أقفلت في قائمة الدخل للسنة أو السنوات التالية؛
- كما أنه لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العملة، حيث تهمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروقات في نهاية السنة المالية للمؤسسة، على اعتبار أن التسوية بإدخال التعديلات المترتبة على التغيرات في أسعار الصرف على حسابات المشتريات والمبيعات ذاتها؛

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص173.

[3]- المرجع نفسه، ص174.

[4]- المرجع نفسه، ص174.

- عدم ملائمة المدخل لواقع وطبيعة الحسابات، حيث يتم جعل حساب المبيعات مدينا (وهو بطبيعته دائنا) أو جعل حساب المشتريات دائنا (وهو بطبيعته مدينا).

2 – استخدام مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية

في عام 1981 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار المحاسبة رقم 52 والذي أصبح ساري المفعول عام 1982، حيث يحث ذلك المعيار على إتباع الشركات متعددة الجنسية مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.[1] وقد اعتمد المعيار IAS21 على نفس الأسس المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية، بحيث يتم تحديد سعر الصرف الجاري للعملة أثناء إجراء المعاملة أساسا للقيد والترجمة عند التعاقد بها والسداد بموجبها فهي العملة الوظيفية أو العملة الرسمية للبلد الذي تتولد فيه التدفقات النقدية سواء التحصيلات أو المدفوعات.[2]

وينص مدخل المعاملة المزدوجة على أن الفروق الناتجة عن أسعار الصرف، ينبغي أن تعالج بشكل منفصل على حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية، ثم تنقل في قيد محاسبي آخر مستقل إلى صافي الربح أو إلى حسابات الاحتياطي الخاص، ومن هنا ترجع التسمية بالمدخل الثنائي أو المزدوج للمعاملة.

فهذه الطريقة الأخيرة تعتمد على أن هناك قرارين أو واقعتين منفصلتين، هما واقعة الشراء أو البيع أو بمعنى آخر عمليتي الاستيراد والتصدير، والواقعة الثانية قرار السداد أو التحصيل، ونتائج كل واقعة من مكاسب أو خسائر ينبغي أن لا تتأثر بأي قرارات أخرى.

لذلك فإن نتائج عمليات المشتريات والمبيعات الخارجية تقفل في الجزء الخاص بها، أو بشكل مستقل عن عملية السداد أو التحصيل النقدي المترتبة عليها، والتي بدورها تتولد عنها مكاسب أو خسائر فروق عملة حقيقية، ومن ثم ينبغي إقفالها بالجزء المخصص بحساب الأرباح والخسائر فور عملية السداد أو التحصيل.[3]

المطلب الثالث : المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة

من أجل حماية نفسها من تذبذبات أسعار الصرف وما قد ينتج عنه من خسائر محتملة ولضمان تدفقات نقدية ثابتة تقوم بعض المؤسسات خاصة الدولية منها بالدخول كطرف في عقد صرف آجل

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] – شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص175.

[3] – المرجع نفسه، ص175.

لغرض مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف للمقبوضات والمدفوعات المستقبلية بالعملات الأجنبية التي تتعامل بها المؤسسة.

1- مفهوم عقود الصرف الآجلة

تعتبر عقود الصرف الآجلة نوع آخر من العمليات التي تنطوي على عمليات أجنبية، فعقد الصرف الآجل، هو اتفاق على مبادلة عملات مختلفة في تاريخ محدد في المستقبل بسعر صرف يكون نافذ المفعول عندما يصبح العقد موضع التنفيذ في ذلك التاريخ وقد تكون أسعار الصرف الآجلة أكبر أو أقل من أسعار الصرف المعلنة في الوقت الحالي لعملة أجنبية معينة، ويعتمد تحديد أسعار الصرف الآجلة على التوقعات المتعلقة بالتقلبات في معدلات تبادل العملات الأجنبية.[1]

وعند دراسة جدوى الدخول في عقد صرف آجل عادة ما يتم النظر إلى ثلاثة أنواع من التكاليف هي:[2]

- الأعباء المالية المرتبطة بعملية الحصول على عقد صرف آجل سواء أكانت في شكل مصروفات أو عمولات؛
- علاوة أو خصم الصرف الناتجة من الفرق بين سعر الصرف الجاري في تاريخ إبرام العقد وسعر الصرف الآجل؛
- تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف المستقبلي وقت التنفيذ الفعلي، وعندها يمكن تقييم ما قد يحدث إذا لم يكن هناك عقد صرف آجل.

وتطبيقا للمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين يترتب على هذه العقود الآجلة إما علاوة صرف مؤجل في حالة زيادة سعر الصرف المؤجل عن السعر الفوري أو خصم صرف مؤجل في حالة انخفاض سعر الصرف المؤجل عن السعر الفوري وقت التعاقد، ويجب استنفاذ علاوة أو خصم الصرف المؤجل على مدار فترة العقد على النحو الآتي :[3]

---

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص803.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص94.

[3]- المرجع نفسه، ص98.

الشكل (3-4) طبيعة خصم وعلاوة الصرف الآجل من وجهة نظر البائع والمشتري للعملة

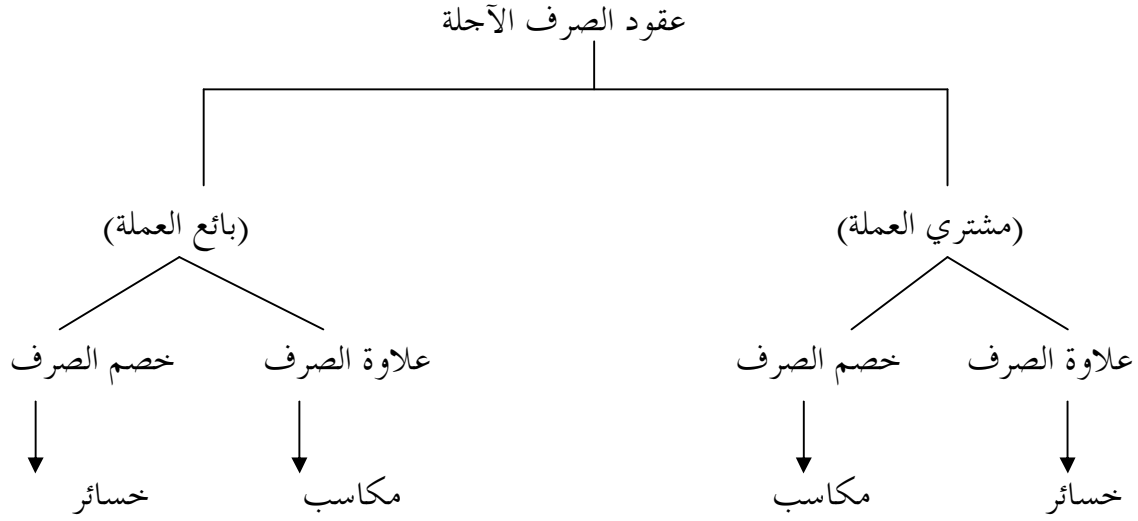

المصدر : محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 522

2- أنواع عقود الصرف الآجلة

لقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية(Financial Accounting Standard Board –FASB-) في تقريره رقم 52 ثلاثة أنواع من عقود الصرف الآجلة كما يلي:

- عقود الصرف الآجلة التي لا تستهدف تجنب مخاطر صافي استثمار معين في شركة أجنبية أو الوفاء بالتزام محدد بالنقد الأجنبي؛
- عقود الصرف الآجلة التي تستهدف تجنب مخاطر الوفاء بالتزام مؤكد بالنقد الأجنبي في تاريخ محدد؛
- عقود المضاربة في النقد الأجنبي.

2-1- عقد الصرف الآجل الذي لا يستهدف الوفاء بالتزام محدد بالنقد الأجنبي

غالبا ما يتم استخدام عقود الصرف الآجلة من قبل المؤسسات لتغطية صفقات البيع أو الشراء لسلع أو خدمات بعملة أجنبية على الحساب حيث تهدف هذه المؤسسات من وراء هذا العقد لتوفير التغطية اللازمة من العملة الأجنبية لسداد قيمة الصفقة في تاريخ استحقاقها وتجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملة الأجنبية.

ومن خلال التعرف على طبيعة والمراحل التي تمر بها عقود الصرف الآجلة يتبين أن المؤسسة عند دخولها كطرف في عقد صرف آجل لا يترتب عن هذا الحدث أي تدفقات أو أثار آنية على أصول أو خصوم المؤسسة حيث إن أيا من طرفي العقد لم يقم بتنفيذ ما التزم به عند توقيع العقد، وبالتالي يرى البعض أن هذه العملية لا تؤثر على حسابات المؤسسة وبالتالي يتم إثباتها فقط بقيود نظامية، في حين يرى البعض الآخر أن الدخول في عقد صرف آجل يمثل التزامات مؤكدة وبالتالي يجب إثباتها محاسبيا.

2-2 – عقد الصرف الآجل المخصص للوفاء بالتزام قابل للتحديد ذاتيا

لقد اشترط التقرير رقم 52 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية وجود متطلبات معينة في حالة عقود الصرف الآجلة التي تستهدف تجنب مخاطر الوفاء بالتزام يكون قابل للتحديد ذاتيا، وهذه الشروط هي:[1]

- أن تكون عملية الصرف الأجنبي مخصصة لتجنب مخاطر الالتزام بالنقد الأجنبي؛
- أن يكون الالتزام بالعملة الأجنبية مؤكدا.

وإذا توفر الشرطين السابقين في عقد الصرف، وكانت قيمته لا تزيد عن مقدار الالتزام المحدد بالنقد الأجنبي فمن اللازم تأجيل الاعتراف بالعناصر الآتية:

- الخصم أو العلاوة على عقد الصرف الأجنبي المرتبط بفترة الالتزام؛
- المكاسب الناتجة عن عملية الصرف الأجنبي خلال فتر العقد؛
- الخسائر الناتجة عن عملية الصرف الأجنبي خلال فترة العقد (ويستثنى من ذلك الاعتراف بالخسائر عند تخفيض المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق في فترة محاسبية تالية).

هذا وقد تزيد قيمة عقد الصرف الآجل الذي يتفق والشروط السابقة، عن مقدار الالتزام القابل للتحديد ذاتيا بالنقد الأجنبي، وإذا كان الأمر كذلك يجب أن تؤجل المكاسب والخسائر في حدود الالتزام الذي يفي به العقد الآجل أما المكاسب والخسائر التي لم تؤجل فتظهر في قائمة الدخل عندما تتغير أسعار الصرف.

2-3- عقد الصرف الآجل بغرض المضاربة

لا توجد هناك معالجة محاسبية مستقلة لقيمة الخصم أو العلاوة على عقد الصرف الآجل الذي يتم الحصول عليه بغرض المضاربة في النقد الأجنبي، فعقد الصرف الآجل الذي يبرم لغرض المضاربة يشبه الاستثمار قصير الأجل في السندات القابلة للتداول، والتي لا يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، ولذلك يتم المحاسبة عن الخصم أو العلاوة بالطريقة التي تستخدم في هذا النوع من الاستثمار.[2]

وتحسب المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عقد الصرف الآجل بغرض المضاربة عن طريق ضرب مقدار النقد الأجنبي المثبت في العقد في الفرق بين المؤجل المتاح عن الفترة المتبقاة من العقد وسعر الصرف المؤجل المتعاقد عليه أو سعر الصرف المؤجل الذي استخدم في حساب آخر عملية للمكسب أو الخسارة، هذا وتدرج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عقد الصرف الآجل في قائمة دخل الفترة المحاسبية التي تغيرت فيها أسعار الصرف.

---

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص809.

[2]- المرجع نفسه، ص813.

ويمكن تلخيص إجراءات المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1) إجراءات المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة

الغرض من العقد	الخصم أو العلاوة على العقد		المكاسب أو الخسائر المترتبة على العقد	
	القياس	المحاسبة	القياس	المحاسبة
لا يستهدف الوفاء بالتزام محدد بالنقد الأجنبي	الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف المعلن في تاريخ العقد	يستنفذ كمصروف أو إيراد على مدى فترة العقد	الفرق بين أسعار الصرف المعلنة في تاريخ القياس وتاريخ العقد أو آخر تاريخ للقياس	تدرج في قائمة دخل الفترة المحاسبية التي تغيرت فيها أسعار الصرف
يستهدف الوفاء بالتزام بالنقد الأجنبي	الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف المعلن في تاريخ العقد	لا يستنفذ خلال فترة العقد ويحمل على تكلفة البضاعة المشتراة عند استلامها	الفرق بين أسعار الصرف المعلنة في تاريخ القياس وتاريخ العقد (أو آخر تاريخ للقياس)	تؤجل المكاسب على أن تطرح من تكلفة البضاعة المشتراة عند استلامها وذلك في حدود قيمة الالتزام المحدد بالنقد الأجنبي أما المكاسب المرتبطة بالجزء الزائد من قيمة عقد الصرف الآجل عن مقدار الالتزام يتم الاعتراف بها وتظهر في قائمة الدخل عندما تتغير أسعار الصرف وإذا ترتبت خسائر يجب تأجيلها إذا لم يترتب على تأجيلها تحميل الفترة المحاسبية التالية بخسائر
المضاربة	الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف المعلن في تاريخ العقد	لا يتم المحاسبة عن الخصم أو العلاوة بصفة مستقلة	الفرق بين سعر الصرف الآجل عن الفترة المتبقاة من العقد ومعدل الصرف المتعاقد عليه أو المعدل الذي سبق استخدامه في آخر عملية مكسب أو خسارة	تدرج في قائمة دخل الفترة المحاسبية التي تغيرت خلالها أسعار الصرف

المصدر : وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سبق ذكره، ص816.

3- المحاسبة عن عقود تغطية صافي الاستثمارات الأجنبية

قد تتعرض المؤسسات الدولية والمتعددة الجنسية إلى مواجهة خسائر نتيجة تغير سعر صرف العملات الأجنبية لبعض الدول في حالة استثمارها لأموالها في فروع خارجية أو مؤسسات تابعة في تلك الدول مما يدفعها إلى حماية استثماراتها الخارجية عن طريق إبرام عقود صرف أجلة لتغطية صافي

الاستثمارات، حيث تشير التغطية إلى محاولة مقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة تغير سعر صرف العملة الأجنبية المستثمرة في تلك الفروع أو المؤسسات التابعة في الدول المضيفة لها.

ويترتب على إبرام عقد صرف آجل التزامات بالعملة الأجنبية نتيجة الحصول على قروض من إحدى المؤسسات المالية التي تقبل استلام عملة أخرى مقابل تسليم العملة المحلية بغية مقابلة الخسائر الناجمة عن انخفاض سعر العملة الأجنبية في تقييم صافي استثماراتها الخارجية بالمكاسب المحققة من الالتزامات المالية التي تنشأ بنفس العملة الأجنبية.

ويجب التمييز بين نوعين من البنود التي ترتبط بعقود الصرف الآجلة من أجل حماية صافي الاستثمارات الأجنبية هما:[1]

- مكاسب أو خسائر فروق العملة الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لعمليات حماية صافي الاستثمارات الأجنبية؛
- الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسات الدولية مقابل الحصول على قروض بالعملات الأجنبية، سواء أكانت في شكل مصروفات أو عمولات بنكية أو في صورة فوائد مدينة للاقتراض.

وتتحدد طبيعة المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب أو الخسائر وانعكاساتها العملية على القوائم المالية للمؤسسة متعددة الجنسية في ضوء المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، والذي نص في هذا الصدد على ما يلي:[2]

"فروق أسعار الصرف الناجمة عن الالتزامات بالعملة الأجنبية بغرض حماية صافي استثمارات المؤسسة في مؤسسة أجنبية يتم الاعتراف بها في قسم خاص ضمن بنود حقوق الملكية في القوائم المالية للمؤسسة حتى يتم التخلص من صافي الاستثمارات الأجنبية، وعند ذلك يتم معالجتها كدخل أو مصروفات في قائمة الدخل".

المبحث الثالث : ترجمة القوائم المالية الأجنبية

يحظى موضوع ترجمة القوائم المالية الأجنبية، سواء أكانت هذه القوائم لفروع تابعة للمؤسسة الأم المصدرة للتقارير المالية، أو كانت مؤسسة ذات كيان تنظيمي واقتصادي مستقل، بأهمية خاصة لدى المحاسبين الآن، خاصة بسبب انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات. ومن جانبها فقد نظمت معايير المحاسبة الدولية عملية الترجمة هذه أمام المحاسب المالي، بما يساعد على إتمامها بصورة متسقة مع هذه المعايير.

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2]- Robert obert, op-cit, p445.

المطلب الأول : ماهية ترجمة القوائم المالية

يعتمد وجود الأساس النظري لترجمة القوائم المالية الأجنبية، على دراسة المقدمات المنطقية التي تستند إليها عملية الترجمة، ويتطلب هذا تحليل المفاهيم العامة التي ترتبط بهذه العملية، وذلك لاستخلاص ما يحكمها من المعايير، التي تمثل المرشد الأساسي للطريقة التي تحقق الفعالية لترجمة القوائم المالية الأجنبية.

1- طبيعة عملية الترجمة ومفهومها

يدور جوهر مشكلة الترجمة، حول الحسابات الأجنبية للمؤسسة الاقتصادية الأجنبية، ودمجها مع الحسابات المحلية للمؤسسة الاقتصادية الأم، وينبع مصدر مشكلة الترجمة من الحاجة إلى تحقيق الاتساق والتوافق في وحدة القياس المستخدمة في عملية الدمج أو التوحيد، وحيث أن تعيين أكثر من قيمة لنفس الحساب، يؤدي إلى تعارض تلقائي بوجود كميات متبادلة وغير متسقة لهذا الحساب، فإن الترجمة بالمعنى العام لها، تعني رفض أية إجراءات أو مقترحات تؤدي إلى اختلاف الحسابات عند ترجمتها اختلافا كميا يؤثر على خصائص عناصر الحسابات المرغوب في قياسها، والمعينة في نطاق نسق منطقي محدد.[1]

وتأسيسا على ما سبق، يمكن تعريف الترجمة بمفهومها العام، على أنها عملية حسابية لتحويل المقاييس التي تمت في نطاق نسق أو نظام معين للقياس، إلى مقاييس في نطاق نسق أو نظام آخر للقياس. وبتطبيق هذا المفهوم على عملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية، يمكن القول بأن الترجمة في المجال المحاسبي تعد عملية حسابية أو رياضية لتحويل المقاييس المحددة بوحدات العملة الأجنبية إلى مقاييس محددة بالعملة المحلية.[2]

إن الترجمة في المجال المحاسبي، تعد عملية حسابية لتحويل الحسابات المحددة بوحدات العملة الأجنبية، إلى حسابات محددة بوحدات العملة المحلية، ومن ثم تنطوي الترجمة على تحديد قيم العناصر التي تشملها القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الأجنبية بوحدات العملة المحلية للمؤسسة الاقتصادية الأم.

2 – أهداف ترجمة القوائم المالية

يمكن القول بأن عملية ترجمة القوائم المالية تهدف إلى ما يلي:[3]

- تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمؤسسة الأم وفروعها بنفس وحدة القياس؛
- تحقيق إمكانية التجميع للبيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسة الأم وعملياتها وفروعها بالخارج؛

---

[1]- محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص263.

[2]- المرجع نفسه، ص263.

[3]- أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 355.

- تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية على مستوى عمليات وفروع المؤسسة الأم، بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المؤسسة الأم والصناعة التي تنتمي إليها؛
- تحقيق تجاوب للممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتدويل والعولمة والتجارة الالكترونية.

3- معدلات الاستبدال المستخدمة في الترجمة

يستخدم نوعان من معدل الاستبدال في ترجمة القوائم المالية هما:[1]

- معدل الاستبدال التاريخي، وهو معدل الاستبدال الموجود عند حدوث العملية؛
- معدل الاستبدال الجاري، وهو معدل الاستبدال الموجود في تاريخ إعداد القوائم المالية.

وتختلف طرق الترجمة لحسابات الميزانية العمومية وقائمة الدخل حسب معدل الاستبدال المستخدم.

4- مشاكل إعادة القياس وترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية

يثير إعادة قياس وترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية بهدف إعداد القوائم المالية المجمعة للمركز الرئيسي والفروع ثلاثة مشاكل رئيسية،[2] تختص المشكلة الأولى بالتعديلات الواجب إجراؤها على القوائم المالية للفروع الأجنبية بحيث تتماشى مع قواعد المحاسبة المقبولة قبولا عاما في بلد المركز الرئيسي وذلك نتيجة الاختلافات في قواعد المحاسبة المقبولة من بلد لأخرى.

وتختص المشكلة الثانية باختيار أسعار الصرف التي تستخدم في إعادة القياس والترجمة. وتختص المشكلة الثالثة بمعالجة الفروق الناتجة عن إعادة القياس والترجمة.[3]

5- الفرق بين ترجمة العملات وتحويل العملات

نظرا لأنه قد يتم الخلط بين مفهوم ترجمة العملات وتحويل العملات، فيجب أن يتم توضيح الفرق بين كلا المفهومين، فيطلق على القيام بعملية إظهار العملات الأجنبية في القوائم المالية قياسا بنظيرتها من العملة المحلية لفظ ترجمة، وهي عملية تتم دفتريا أي على السجلات المحاسبية فقط دون حدوث تبادل فوري، أما فيما يتعلق بلفظ التحويل فهي عملية تحويل فعلي ويتم بموجبها تبادل نقدي حقيقي بين العملة المحلية والعملات الأجنبية.

6- الفرق بين عملية إعادة القياس والترجمة للعملة

تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تثار عند إعادة إعداد القوائم المالية للمؤسسات الأجنبية، حيث محاسبيا

---

[1]- ثناء القباني، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2]- أحمد بسيوني شحاتة، محمود السيد سليمان، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص342.

[3]- محمود إبراهيم عبد السلام، المحاسبة المالية المتقدمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص203.

قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية، كما يكون أصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من عملية إعادة القياس للعملة، أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة عن عملية ترجمة للعملة.[1] ولتوضيح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس وبين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل رقم (3-5) الآتي :

الشكل رقم (3-5) الفرق بين عملية إعادة القياس والترجمة للعملة

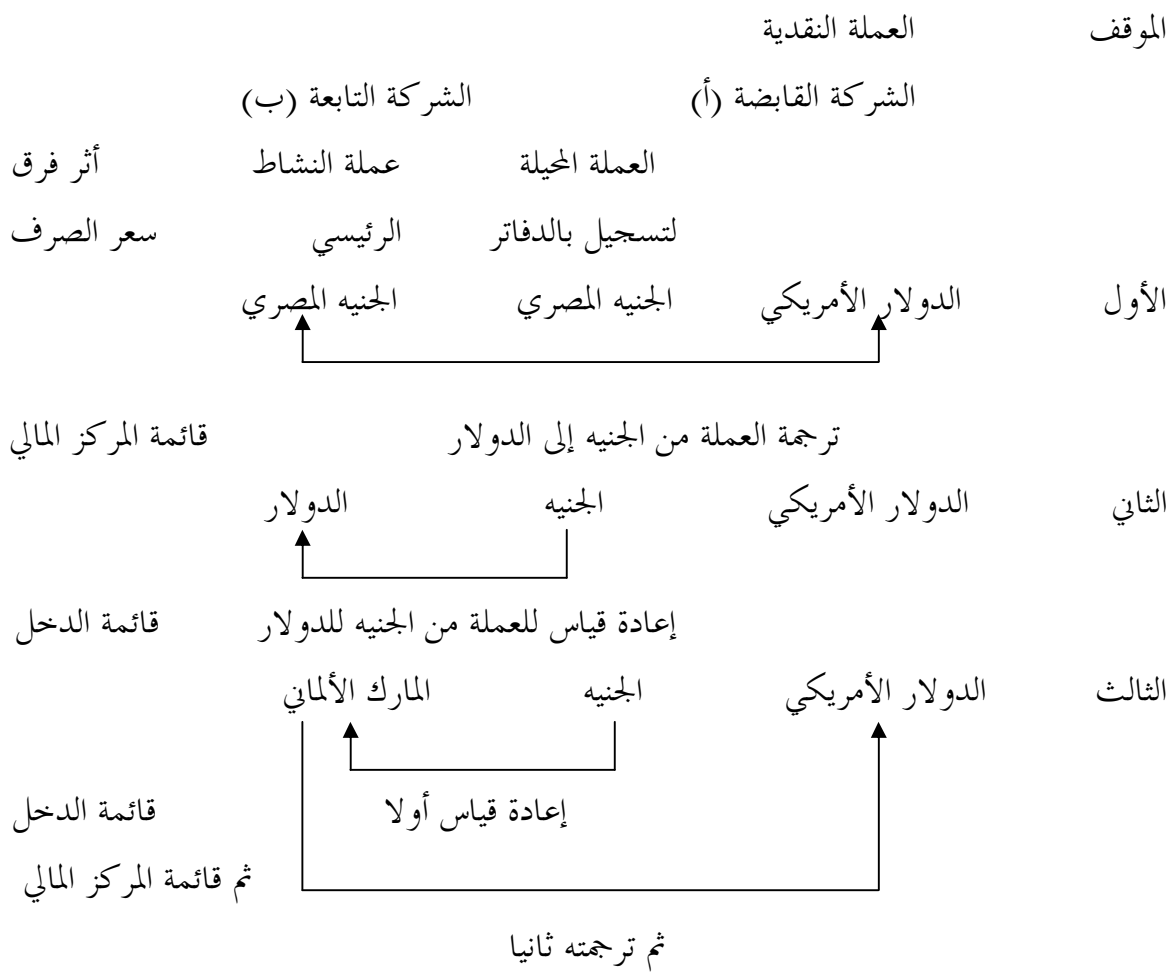

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص121.

المطلب الثاني : الطرق الفنية المستخدمة في ترجمة القوائم المالية

من المتفق عليه الآن في الفكر المحاسبي المالي أن هناك أربع طرق يمكن استخدامها لترجمة الأصول والالتزامات الخاصة بالعمليات الأجنبية للمؤسسة المصدرة للتقارير، ويكمن الفرق الأساسي بين هذه

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص120.

الطرق في أساس تصنيف الأصول والالتزامات التي يتم ترجمتها إما بالسعر الجاري أو سعر الصرف التاريخي.

1- طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة

تعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق المستخدمة في ترجمة القوائم المالية الأجنبية وقد أوصى بها معهد المحاسبين القانوني الأمريكي في عام 1931، ثم صدرت بصورة رسمية سنة 1939،[1] وقد أقرت هذه الطريقة بموجب المعيار رقم 43 الصادر عن المعهد المحاسبي القانوني الأمريكي AICPA الصادر عام 1961، وبقي حتى عام 1982 تاريخ صدور المعيار رقم 52 الخاص بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترجمة القوائم المالية.

ووفقا لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة، أي وفقا لدرجة السيولة، يتم الاسترشاد بتبويب بنود الميزانية كأساس لتحديد سعر الصرف المناسب لترجمتها بناءا عليه، حيث تتم ترجمة كل الأصول والخصوم المتداولة للمؤسسة التابعة الأجنبية إلى عملة التقرير التي تستخدمها المؤسسة الأم وفقا لسعر الصرف الجاري بينما تترجم الأصول والخصوم غير المتداولة وفقا للأسعار التاريخية، وتترجم كل بنود قائمة الدخل – فيما عدا أعباء الإهتلاك والاستنفاذ – وفقا للمتوسط المرجح الخاص بكل شهر أو على أساس سعر الصرف المتوسط المرجح لكل فترة تقرير، في حين تترجم أعباء الإهتلاك والاستنفاذ، وفقا للسعر التاريخي المستخدم في ترجمة الأصول المستهلكة.[2]

2- طريقة البنود النقدية وغير النقدية

نتيجة لزيادة الأنشطة الأجنبية بشكل ملحوظ في فترة الخمسينيات وإلى زيادة الانتقادات لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ظهرت الحاجة إلى ضرورة البحث عن طريقة أخرى أكثر موضوعية، ومن هنا جاءت طريقة البنود النقدية وغير النقدية،[3] حيث ظهرت لأول مرة في عام 1956 على يد أحد أساتذة المحاسبة Samuel Hepworth بجامعة ميتشيجان في الولايات المتحدة الأمريكية،[4] وقد تم الاعتراف بها رسميا بواسطة مجلس مبادئ المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1956، كما قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بنشر هذه الطريقة عام 1960.

وتقوم فكرة هذه الطريقة على أن العناصر النقدية هي التي تكون عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف بسب ثبات قيمتها النقدية وتحديدها بعدد ثابت من العملات الأجنبية، حيث يتم التمييز بين البنود

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص549.

[2]- فردريك تشوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص244.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص551.

[4]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص138.

النقدية والبنود غير النقدية من خلال أن الميزة الأساسية للبند النقدي هو الحق في استلام أو الالتزام بتسليم عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة، وتتضمن الأمثلة ما يلي :[1]

- معاشات التقاعد وغيرها من منافع الموظفين التي يتوجب دفعها نقدا؛
- المخصصات التي ينبغي تسويتها نقدا؛
- توزيعات الأرباح النقدية التي يتم الاعتراف بها كالتزام؛
- يعتبر عقد استلام أو تسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة أو عدد متغير من الأصول التي تساوي فيها القيمة العادلة التي يتعين استلامها أو تسليمها عددا ثابتا أو قابلا للتحديد من وحدات العملة بندا نقديا.

وعلى العكس من ذلك، تكون الميزة الأساسية للبند غير النقدي هي غياب الحق باستلام أو الالتزام بتسليم عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة، وتتضمن الأمثلة على ذلك ما يلي:[2] المبالغ المدفوعة مسبقا للسلع والخدمات (مثل الايجار المدفوع مسبقا)، الشهرة، الأصول غير الملموسة، المخزون، الأصول الثابتة والمخصصات التي يجب تسويتها من خلال تسليم الأصل غير النقدي.

وتعتمد هذه الطريقة على ترجمة الأصول والالتزامات النقدية وهي التي تمثل حقوقا والتزامات معبر عنها بوحدات نقدية ثابتة لتشتمل على النقدية، المقبوضات، المدفوعات بما فيها العناصر طويلة الأجل بالسعر الجاري (سعر الصرف السائد وقت إعداد الميزانية) وتترجم جميع الأصول والالتزامات الأخرى وحقوق أصحاب المشروع بسعر الصرف التاريخي (سعر الصرف الذي كان سائدا وقت اقتناء الأصل أو الاعتراف بالالتزام)،[3] في حين يتم ترجمة بنود حسابات الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل بنفس الطريقة المستخدمة في طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة.[4]

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن دائما تصنيف البنود إلى بنود نقدية أو غير نقدية بسهولة وأن بعض القرارات في هذا الخصوص هي تحكيمية.

تعالج الفروق الظاهرة بين جانب الأصول والخصوم بالميزانية وهو ما يعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي بإقفالها في حساب عام لفروق ترجمة قائمة المركز المالي للمؤسسات والفروع الأجنبية ويرحل في النهاية إلى قائمة الدخل الموحدة، أما بالنسبة لقائمة الدخل فلا يتم ترجمة قيمة صافي الدخل ولكن يتم استخراجه من خلال المتمم الحسابي بين جانبي القائمة ويعرف ذلك بصافي ربح العمليات المترجمة ويرحل بدوره إلى قائمة الدخل الموحدة.

---

[1]- Rachida Boursali, **les normes comptables du scf**, aloulfia talita, 2010, p151.

[2]- Ibid, p152.

[3]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص552.

[4]- فردريك تشوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص245.

3- الطريقة الزمنية

لقد اقترحت هذه الطريقة لأول مرة بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA عام 1972، ثم صدرت رسميا في أكتوبر 1975 حين أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB المعيار رقم (08) بعنوان المحاسبة عن ترجمة العمليات الأجنبية والقوائم الأجنبية، يوصي بتطبيق الطريقة الزمنية إلى أن تم إلغاؤها بموجب المعيار رقم 52 لهيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية التي تشترط استخدام طريقة المعدل أو السعر الجاري وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولا عاما (Generally Accepted Accounting Principle –GAAP-).[1]

وتعتبر هذه الطريقة تعديلا لطريقة العناصر النقدية وغير النقدية ولتجنب مشاكل استخدام أسعار الصرف الغير مناسبة في عملية الترجمة لبنود القوائم المالية وتقوم هذه الطريقة على فكرة المحافظة على أساس القياس المحاسبي المستخدم في ترجمة الأصول والالتزامات بطريقة تحافظ على المبادئ المحاسبية التي استخدمت في قياسها، حيث إن الهدف من الترجمة تغيير وحدة القياس دون تغيير طريقة القياس وبالتالي تتم المحافظة على طبيعة كل بند من بنود القوائم المالية قبل وبعد عملية الترجمة من خلال تحديد طبيعة كل بند من هذه البنود من حيث، هل هو يعبر عن قيمة نقدية ثابتة أو حق قابل للتحصيل أو التزام يتطلب السداد؟ وتضم المجموعة الأولى على سبيل المثال الأصول الثابتة والاستثمارات المالية طويلة الأجل والمخزون السلعي والالتزامات طويلة الأجل والمصروفات المدفوعة مقدما والمستحقة والإيرادات المحصلة مقدما والمستحقة حيث يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف التاريخية، وبالنسبة للبنود التي توجد بها صعوبة في تحديد سعر الصرف التاريخي لها فيتم استخدام المتوسط المرجح لأسعار الصرف الجارية خلال الفترة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بند المخزون السلعي إذا تم تقييمه وفق سعر السوق فإنه يترجم باستخدام سعر الصرف الجاري في نهاية الفترة وفي حالة تقييمه بسعر التكلفة فإنه يترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي، أما المجموعة الثانية والثالثة فتشمل على النقدية والعملاء والموردين وأوراق القبض والدفع والاستثمارات المالية قصيرة الأجل والأسهم والسندات وجميع الالتزامات الجارية فيتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

أما بنود قائمة الدخل للمؤسسة الأجنبية فتترجم عناصرها إلى عملة المؤسسة الأم باستخدام سعر الصرف الملائم وفقا للتاريخ الذي حدثت فيه العملية الأساسية، ولصعوبة تتبع كل العمليات من ناحية عملية فقد سمحت هذه الطريقة باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة باستثناء مصروف الاستهلاك والمخزون فيتم ترجمته باستخدام نفس المعدل المستخدم في ترجمة بنود الميزانية ذات العلاقة. بالنسبة لمخزون أول المدة في قائمة الدخل يترجم باستخدام سعر الصرف الجاري في نهاية السنة المالية الماضية.

---

[1]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص554.

4- طريقة سعر الصرف الجاري

تعتبر طريقة سعر الصرف الجاري هي الطريقة الوحيدة من طرق الترجمة الأربعة التي اقترحت أصلا من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أوصى باستخدامها مجمع المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز في عام 1968 كأساس لترجمة بنود القوائم المالية للفروع والمؤسسات التابعة الأجنبية من خلال تقرير بعنوان المعالجة المحاسبية للتغيرات الرئيسية في الجنيه الإسترليني مقابل عملات ما وراء البحار، وقد أعلن مجمع المحاسبين القانونيين باسكتلندا في عام 1970 أن الطريقة الجارية هي الطريقة الوحيدة المقبولة للترجمة على اعتبار أنها من أسهل الطرق جميعا وأبسطها من حيث التطبيق،[1] حيث تقوم هذه الطريقة على أساس استخدام سعر صرف واحد للترجمة هو سعر الصرف الجاري (السعر السائد في تاريخ إعداد الميزانية). كما أن هذه الطريقة أقرتها معايير المحاسبة الدولية وأيضا معايير المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولا عاما (GAAP) عندما تكون العملة الوظيفية هي العملة الأجنبية.

وبناءا على هذه الطريقة يتم الترجمة لبنود الأصول والالتزامات باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد الميزانية العمومية بينما يتم ترجمة بنود حقوق الملكية (رأس المال المصدر والمدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) باستخدام أسعار الصرف التاريخية المناسبة التي كانت سائدة وقت نشأة أو تكوين أو إضافة كل بند أو دفعة منها.

في حين يتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ الاعتراف بهذه البنود، وإذا تعذر ذلك يتم استخدام متوسط مرجح أسعار الصرف السائدة خلال الفترة.

5 – الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية

بصفة عامة توجد أربعة طرق محاسبية يمكن استخدامها في ترجمة القوائم المالية للفروع والمؤسسات التابعة من العملة الأجنبية إلى عملة دولة المركز الرئيسي (المؤسسة الأم) للمؤسسة المتعددة الجنسية ككل ويتطلب الأمر ضرورة الاختيار فيما بين تلك الطرق، حيث قد تستخدم أسعار صرف معينة في ترجمة بنود القوائم المالية في ظل كل طريقة على النحو الآتي:[2]

- أن هناك بعض بنود القوائم المالية يتم ترجمتها باستخدام سعر صرف واحد هو سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية في ظل طرق الترجمة الأربعة مثل حسابات النقدية والمدينين والدائنين والاستثمارات المالية والالتزامات قصيرة الأجل؛
- أن هناك بنود يختلف سعر الصرف المستخدم في ترجمتها حسب طريقة الترجمة المستخدمة، على سبيل المثال المخزون السلعي.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2]- المرجع نفسه، ص151.

ويوضح الجدول رقم (3-2) أسعار الصرف المستخدمة في ظل طرق الترجمة الأربعة.

الجدول رقم (3-2) أسعار الصرف المستخدمة في ظل طرق الترجمة الأربعة

	طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة	طريقة البنود النقدية وغير النقدية	طريقة أسعار الصرف المؤقتة	طريقة أسعار الصرف الجارية
النقدية	C	C	C	C
حسابات المدينين	C	C	C	C
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	C	C	C	C
الاستثمارات المالية طويلة الأجل	H	C	H	C
المخزون السلعي	C	A	H	C
الأصول الثابتة	H	H	H	C
الالتزامات قصيرة الأجل	C	C	C	C
الالتزامات طويلة الأجل	H	C	H	C
حقوق الملكية	H	H	H	H
مصروفات مدفوعة مقدما	C	H	C	C
إيرادات مستحقة	C	C	C	C
مصروفات مستحقة	C	C	C	C
إيرادات محصلة مقدما	C	H	C	C

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، المرجع نفسه، ص152.

حيث:

C : سعر الصرف الجاري.

H : سعر الصرف التاريخي.

A : متوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام.

6- طريقة الترجمة المستخدمة طبقا لمعيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرين

تعتبر طريقة سعر الصرف الجاري هي الأسلوب الذي أقرته لجنة معايير المحاسبة الدولية لترجمة القوائم المالية من خلال ما يمليه معيارها المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، ولا شك أن استعمال هذه الطريقة في ترجمة القوائم المالية للفروع والمؤسسات التابعة الأجنبية تتميز بالعديد من المزايا، لعل أهما ما يلي:[1]

- تعتبر هذه الطريقة أسهل الطرق وأقلها تكلفة عند التطبيق، فهي لا تتطلب تبويبا أو تمييزا معينا بين بنود القوائم المالية (سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية)؛
- هذه الطريقة أكثر ملائمة في حالة ثبات سعر الصرف أو عندما تكون التغيرات في أسعار الصرف بسيطة جدا، كما أنها تتفق مع مفاهيم التكلفة الجارية في تقييم الأصول كأحد المداخل المحاسبية لعلاج مشاكل التضخم بسبب ما تحققه للمستخدمين من فائدة قصوى من خلال احتفاظها بنفس العلاقات بين البنود بعد الترجمة؛
- أن هذه الطريقة توفر الكثير من الجهود المبذولة في تسجيل وتتبع التغيرات في أسعار الصرف والاحتفاظ بها للعديد من السنوات والكثير من البلدان.

ولكن بالرغم من هذه الخصائص المميزة لهذه الطريقة، إلا أنها تتعرض للعديد من أوجه النقد لعل أبرزها ما يلي:

- إن اعتماد هذه الطريقة في ترجمة البنود غير النقدية على أساس أسعار الصرف الجارية قد يترتب عليه وجود تخفيضات أو زيادات غير حقيقية في قيمتها في حالة انخفاض أو ارتفاع أسعار الصرف؛
- كذلك ترجمة أرصدة بنود الإيرادات المحصلة مقدما والمصروفات المدفوعة مقدما بالسعر الجاري بالرغم من أنها تمثل أهدافا مالية تمت بالفعل وتتطلب ترجمتها مستقبلا استخدام أسعار الصرف التاريخية لها.

المطلب الثالث : ترجمة القوائم المالية الأجنبية في ظل ظاهرة التضخم

يعتبر التضخم أحد العوامل البيئية التي يمكن أن يكون لها آثارها المباشرة على الممارسات المحاسبية والقوائم المالية، وذلك بسبب اعتماد المحاسبة على النقود كوحدة قياس من ناحية وعلى فرض ثبات وحدة القياس من ناحية أخرى، مما يتطلب تعديل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الأجنبية عند عملية الترجمة وذلك على ضوء تغيرات المستوى العام للأسعار حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ذات معنى ودلالة.

[1]- أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 361.

1- منظور طرق ترجمة القوائم المالية لظاهرة التضخم

يكشف الواقع الاقتصادي على أن ظاهرة الزيادة السريعة في الأسعار تعد من أبرز الظواهر التي سادت منذ السبعينات، وتنعكس ظاهرة التضخم هذه على أسعار الصرف التي تستخدم لترجمة القوائم المالية الأجنبية، حيث يوجد ارتباط موجب بين التضخم وانخفاض أسعار الصرف، فعندما ترتفع الأسعار في الدولة المضيفة (تضخم) بنسبة أعلى من ارتفاع الأسعار في الدولة الأم، يرتفع سعر الصرف للدولة الأم ويتدهور سعر الصرف للدولة المضيفة، والعكس بالعكس.

وبالرغم من هذا الواقع الاقتصادي، نجد أن طرق الترجمة لم تعالج ظاهرة التضخم،[1] لذلك فقد انتقدت هذه الطرق بشدة، بسبب ما تنتجه من معلومات تفقد دلالتها وفعاليتها في الإفصاح عن الأداء الحالي والمستقبلي، ويستند النقد هذا إلى عدم واقعية ما تفترضه طرق الترجمة من أن التضخم الأجنبي يتم تعويضه تماما بنفس تخفيض العملة الأجنبية، لذلك عملت طرق الترجمة التقليدية على تحييد مشكلة التضخم، واقتصر تركيزها على اختيار أسعار الصرف، باعتبارها مشكلة تتعلق بوحدة القياس، دون النظر إلى ما يحدث لوحدة القياس هذه من تغير عبر الزمان أو المكان. وكذلك كيفية معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف دون النظر إلى حقيقة مصدرها، من حيث التمييز بين مكاسب أو خسائر الترجمة، وبين مكاسب أو خسائر القوة الشرائية مما يعيق التفسير المنطقي لرقم الربح أو الخسارة.[2]

2- مداخل الربط بين ترجمة القوائم المالية الأجنبية وظاهرة التضخم

وعليه يدور جوهر مداخل الترجمة – باحتواء مشكلة التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية – حول معالجة مشكلتي الترجمة والتضخم باعتبارهما مشكلتين متلازمتين، ولعل أهم هذه المداخل هي مدخل الترجمة ثم التعديل ومدخل التعديل ثم الترجمة.

2-1- مدخل الترجمة ثم التعديل

يتطلب هذا المدخل استخدام طريقة العناصر المتداولة وغير المتداولة في ترجمة القوائم المالية الأجنبية ثم بعد ذلك تعديلها بما يعادلها من القوة الشرائية باستخدام الرقم القياسي للتغير في المستوى العام للأسعار في الدولة الأم، أي بمعدل التضخم المحلي، ويتميز هذا المدخل بأنه يظهر تأثيرات أسعار صرف العملة الأجنبية على القوائم المالية الأجنبية إلى جانب أنه يكشف عن تأثيرات التضخم في الدولة الأم على العوائد المتوقعة للمستثمرين في تلك الدولة.[3]

---

[1]- محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص259.

[2]- أحمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص407.

[3]- المرجع نفسه، ص409.

والانتقاد الأساسي لهذا المدخل أنه لا يؤدي إلى توفير معلومات نافعة في مجال تقييم الأداء أو التنبؤ بتيار العائد في المستقبل في حالة تواجد المؤسسة الاقتصادية الأجنبية في دولة تتعرض لدرجة حادة من التضخم، كما أن تجاهل التضخم الأجنبي يقود الإدارة إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة في مجال التسعير وتخصيص الموارد بين المؤسسات الاقتصادية الأجنبية.[1]

2-2- مدخل التعديل ثم الترجمة

يتطلب هذا المدخل تعديل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الأجنبية باستخدام معدل التضخم الأجنبي، لتعكس أولا التغيرات في القوة الشرائية لوحدة العملة الأجنبية، ثم بعد ذلك يتم ترجمتها إلى ما يعادلها بالعملة المحلية للدولة الأم، باستخدام طريقة معدل الإقفال (المعدل الجاري)، وهو معدل الصرف السائد في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة، ماعدا حسابات حقوق الملكية التي يتم ترجمتها بالمعدل التاريخي.[2]

وهذا يتوافق مع متطلبات المعيار IAS 21 المتعلقة بمعالجة مشكلتي الترجمة والتضخم،حيث يعاد صياغة القوائم المالية بالنسبة لتغيرات السعر طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (29)، ثم بعد ذلك يتم ترجمة المبالغ المعاد صياغتها بالنسبة لكل من الميزانية وقوائم الدخل إلى عملة العرض باستخدام سعر الإقفال.[3]

ويرى مؤيدو هذا المدخل، أنه يحقق المزايا الآتية:[4]

- تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم نتائج العمليات العادية معبرا عنها بالعملة المحلية، إلى جانب إمكانية تقييم تأثير التضخم الأجنبي على هذه النتائج؛
- تمكين الإدارة من القياس الأفضل لأداء المؤسسة الاقتصادية الأجنبية، بعد ضمان المحافظة على رأس المال بعدد من الوحدات النقدية ذات قوة شرائية مساوية لتلك التي استثمرت أصلا في هذه المؤسسات الأجنبية؛
- تمكين الإدارة من تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية الأجنبية، في نطاق الظروف البيئية التي تتواجد فيها الموارد المتاحة لها؛
- تمكين الإدارة من التحقق من أثر تخفيض قيمة العملة على نتائج عمليات المؤسسة الاقتصادية الأجنبية إذا ما حدث هذا التخفيض.

وعلى الجانب الآخر، ينتقد البعض هذا المدخل للأسباب الآتية:[5]

---

[1]- محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص261.

[2]- المرجع نفسه، ص261.

[3]- هيني قان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص276.

[4]- محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص262.

[5]- أحمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص410.

- استخدام وحدات قياس مختلفة عند إعداد مجموعة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الأجنبية، وهو ما ينتج عنه تعديل هذه القوائم بمعدلات تضخم، تتعدد بتعدد عدد المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التابعة ومن ثم تعكس القوائم المالية المترجمة خليطا من العملة المحلية ذات القوة الشرائية المختلفة، وبذلك تكون المعلومات التي تحتويها هذه القوائم غامضة وغير قابلة للفهم، وكذلك غير قابلة للمقارنة؛
- إن أي إدارة في المؤسسة الاقتصادية الأم، وكذلك من يهمهم أمر هذه المؤسسة، وخاصة المستثمرين، لا يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالقوة الشرائية الأجنبية، فطالما تركز مشترياتهم من السلع والخدمات في الدولة الأم، فإن اهتمامهم سوف يتركز على المعلومات التي توضح القوة الشرائية في تلك الدولة.

من استعراض المدخلين السابقين، يتضح أن أيا منهما لا يعد مدخلا شاملا يمكنه من توفير منهجا فكريا يتم على أساسه بناء نظام متسق يحقق فعالية للترجمة والتقرير المالي للمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسية، وقد أدى هذا الوضع، إلى أن نادت لجنة المحاسبة الدولية المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية بضرورة وجود أساس نظري لترجمة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسية.

المبحث الرابع : آلية المحاسبة عن العملات الأجنبية في ظل النظام المحاسبي الجزائري

إن المحاسبة الجزائرية المطبقة من وقت قريب لم تكن تستجيب ولا تطبق معايير المحاسبة الدولية فعليه تختلف المعالجة المحاسبية للتعاملات بالعملات الأجنبية كما هو الحال للدول والمؤسسات الدولية التي تطبق هذه المعايير، وسعيا منها لإيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة لجأت الجزائر إلى تنميط وتكييف المخطط المحاسبي الوطني وفقا لهذه المعايير مما تمخض عنه بروز النظام المحاسبي المالي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ منذ 01 جانفي 2010.

المطلب الأول : العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق المخطط المحاسبي الوطني

لقد وضع المخطط المحاسبي الوطني حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، ليستجيب بذلك لاحتياجات هذا الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه، دون مراعاة فتح المجال للاستثمار الأجنبي، مما ترتب عنه ظهور مشاكل محاسبية، لعلى أهمها العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.

1- نبذة عن المخطط الوطني للمحاسبة

لقد عرفت الجزائر ما بعد الاستقلال مخططين محاسبيين، المخطط المحاسبي الموروث عن عهد الاستعمار، وهو المعروف بالمخطط المحاسبي العام لسنة 1957، إلا أن هذا المخطط كان موجها نحو اقتصاد

رأسمالي يكرس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ومما أثر على المخطط نفسه إذ كرس هذه المفاهيم في أسماء حساباته، كما أنه اهتم كثيرا بالجانب المالي وتراكم الثروة، في حين كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يعرف تحولات جذرية نحو الاقتصاد المخطط والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولقد ساد هذا المخطط إلى غاية سنة 1975 أين وضع أول مخطط محاسبي جزائري بحت بقرار وزاري يحمل رقم 35/75 مؤرخ في 29 أفريل 1975، وقد احتوى هذا القرار على المخطط الوطني المحاسبي وأصبح تطبيقه إلزاميا ابتداء من 01 جانفي 1976 على جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية، الشركات المختلطة والمؤسسات الخاضعة حسب النظام الحقيقي.[1] ولم يتطرق هذا القرار إلى كيفيات تطبيق المخطط الوطني المحاسبي وإنما ترك ذلك لقرار وزاري لاحق بتاريخ 23 جوان 1975، والذي يهدف إلى التطبيق المحاسبي للعمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات، ولقد تم العمل بهذا المخطط (PCN) إلى غاية 31 ديسمبر 2009.

2- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وفق PCN

أما فيما يخص التعاملات بالعملات الأجنبية وفق المخطط الوطني للمحاسبة فإن كل السلع التي يتم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يتم تحويلها إلى العملة الوطنية وذلك حسب سعر الصرف التاريخي أما الديون والحقوق يتم ترجمتها بسعر صرف الإقفال عند نهاية السنة.[2]

ولقد تغافل المخطط عن فتح حسابات ضرورية، حيث ترك بذلك ثغرة كبيرة في مجال تسجيل العمليات، وفي هذا الإطار نسجل غياب حسابات تسمح بتسجيل خسائر وأرباح الصرف، حيث لم يخصص المخطط الوطني المحاسبي حسابا خاصا بربح وخسارة الصرف وهي عمليات خارجة عن الاستغلال ناتجة عن فروق الصرف بين تاريخ بداية العملية وتاريخ تسديدها.

3- المخطط المحاسبي الوطني المكيف مع نشاط الشركات القابضة وعمليات تجميع حسابات المجمعات

في بداية التسعينات بدأ التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على هذا المرجع المحاسبي (PCN) خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية، من أهمها محاسبة الشركات القابضة سنة 1999،[3] حيث تم تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة وعمليات تجميع حسابات المجمعات وهذا عن طريق قرار وزير المالية رقم 42 بتاريخ 09 أكتوبر 1999، الذي يتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة وعمليات تجميع حسابات المجمعات، وقد تضمن هذا القرار بالإضافة إلى قائمة الحسابات طريقة ترقيم العمليات المنجزة بين الشركات الفرعية لنفس المجمع، وقد

[1]- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص36.

[2]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص102.

[3]- قرار وزير المالية رقم 42 المؤرخ في 09 أكتوبر 1999، المتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة.

خصص القرار ملحقا لشرح المصطلحات وقواعد سير الحسابات الخاصة المتعلقة بنشاط الشركة القابضة والمجمعات، وقد تضمن في الأخير القوائم المالية الختامية والجداول الملحقة.[1]

المطلب الثاني : التطبيق العملي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد تم إعداد نظام المحاسبة المالي الجديد وفقا لمبادئ ومناهج المحاسبة المالية المعمول بها عالميا مستنبطا من معايير المحاسبة الدولية، وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة، وسدا للعجز أو الثغرات المحاسبية في المخطط الوطني للمحاسبة.

1- نبذة عن النظام المحاسبي المالي الجديد

إن المخطط المحاسبي الوطني الذي وضع في السبعينات ظل دون تطوير و لم يواكب التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر مما جعله لا يلبي حاجة المؤسسة الجزائرية، وتماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية لمسايرة نهج الإصلاح ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، والمتمثل في وضع نظم محاسبية قائمة على أسس وقواعد المعايير المحاسبية الدولية.[2]

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (Conseil National de la Comptabilité – CNC-)، حيث تم إصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ليليه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 وأخيرا القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ولقد بدأ العمل بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 01 جانفي 2010 وهذا بموجب قانون المالية لسنة 2009.

2- المعاملات المنجزة بالعملات الأجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي

فيما يخص التعاملات بالعملات الأجنبية فقد ورد موضوعها وفقا للنظام المحاسبي المالي في القسم السابع من الفصل الثالث من الباب الأول تحت عنوان العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، وذلك ضمن القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

---

[1]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]- عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص36.

2-1- تقييم الأصول المكتسبة والحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملة الأجنبية

2-1-1- التقييم عند الدخول في الذمة

بالنسبة للمؤسسات التي تجري عمليات تجارية مع الخارج، فإنه ينشأ عن ذلك أثر محاسبي من خلال وجود التزام مالي على المؤسسة بعملة أجنبية، حيث تم معالجة كيفية التقييم في هذه الحالة من خلال الفقرتين الأولى والثانية من المادة 137 من النظام المحاسبي المالي، وذلك كما يلي:[1]

" تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها بالعملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة، ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصول."

"تحول الحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية، أو في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية".

التسجيل (الاعتراف) الأولي

المعاملة بالعملة الأجنبية هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية، حيث يجب أن تسجل عند الاعتراف الأولي بها بعملة التقرير، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة.[2]

2-1-2- التسجيل عند تاريخ الغلق

في تاريخ كل ميزانية عمومية:[3]

- يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال؛
- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة؛
- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.

---

[1]- المادة 137-1-2، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص20.

[2]- Rachida Boursali, op-cit, p149.

[3]- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص200.

2-1-3- الاعتراف بفروقات أسعار الصرف

2-1-3-1- معالجة الحسابات الدائنة (أو الديون) خلال نفس الدورة التي تمت فيها العملية

تم التطرق لهذا الموضوع في النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال الفقرة الثالثة من المادة 137 والتي تنص على ما يلي:[1]

"عندما يتم نشوء وتسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها، فإن الفوارق المثبتة قياسا إلى قيم الدخول، بسب تقلبات سعر الصرف، تشكل خسائر أو أرباحا في الصرف يجب تسجيلها، حسب الحالة في الأعباء المالية أو في المنتجات للسنة المالية."

2-1-3-2- التسوية لا تتم خلال نفس الدورة التي تمت فيها العملية

في حالة غياب التسوية عند الجرد (أي في نهاية السنة)، فالحسابات الدائنة (أو المدينة) تشكل دائما جزء من الذمة المالية للمؤسسة، فإن فرق الصرف يسجل في الأعباء المالية أو النواتج المالية، وذلك حسب ما ورد في الفقرة الرابعة من المادة 137.[2]

"إذا بقيت عناصر نقدية (الخزينة وعناصر أصول وخصوم الواجب استلامها أو دفعها بالنسبة إلى مبالغ من السيولة النقدية محددة أو غير قابلة للتحديد) محررة بالعملات الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ.

الفوارق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات (التكاليف التاريخية) وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع أو تنقص المبالغ الأصلية، وهذه الفوارق تشكل أعباء مالية أو منتجات مالية للسنة المالية. مع مراعاة الحدود المحتملة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة."

2-2- تغطية الصرف وآثارها المحاسبية

2-2-1- تقنيات التغطية

المؤسسة المعرضة إلى خطر الصرف تستطيع اتخاذ قرار التغطية وذلك من خلال قيامها بعملية لأجل بنفس المبلغ وفي اتجاه معاكس لدى الغير، تستطيع كذلك اللجوء إلى النواتج المشتقة، خاصة الخيارات على العملات الصعبة أو مبادلة العملات.

2-2-2- الآثار المحاسبية لعمليات التغطية

يتم تعديل حسابات الميزانية (أي المخصصات) تبعا لظروف إلغاء خطر الصرف كلية أو جزئيا.[3] وهي كذالك في الحالات الآتية:

---

[1]- المادة 137- 3، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]- المادة 137- 4، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3]- هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص203.

حسب الفقر الخامسة من المادة 137،[1] فإنه " إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف الكيان بعملية متماثلة وموجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف، وتدعى عملية تغطية الصرف فإن أرباح أو خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية، وعندما تحدث ظروف تلغي كل أو جزء من خطر الخسارة في الصرف، تصحح الحسابات المعنية في الميزانية تبعا لذلك."

كذلك قد أوردت الفقرة الثانية من المادة 126،[2] أنه عندما يكون قرض بالعملة الصعبة، فإن فوارق الصرف الناتجة عن القرض بالعملات الأجنبية تدرج في تكاليف القرض إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد.

2-2-2-1- المبدأ العام

المبدأ العام أنه يجب أن نقوم بتعديل المخصصات إذا كانت الظروف تلغي أو تخفض من خطر الصرف، حيث يلغى الخطر نهائيا إذا كانت التغطية تحدد بشكل نهائي سعر الصرف الذي به سيتم تسوية الدين. وفي هذه الحالة، لم يعد الخطر موجود وزال عدم التأكد. فالتغطية حولت الديون من عملة أجنبية إلى عملة وطنية. وفي نهاية الدورة لن يتم تخصيص مخصص ضد خطر الصرف.

كما يخفض الخطر إذا كانت الخسارة الممكنة محددة بمبلغ أقل من المبلغ في حالة غياب التغطية. خيار الصرف يسمح بتحديد خطر الخسارة.

2-2-2-2- حالات تعديل مخصصات أخطار الصرف

لم ينص المخطط المحاسبي الجديد على كيفية تعديل مخصصات خطر الصرف بشكل واضح، لكن يمكن استنتاج ذلك من المادة 126 الفقرة الثانية والمادة 137 الفقرة الخامسة، حيث أشارت الأولى إلى معالجة فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الأجنبية على أنها أعباء مماثلة إلى تكاليف القرض، أما المادة الثانية، فإن تعديل المخصص يعتبر إجباري بالنسبة لعمليات منسقة لتغطية الصرف.[3]

عمليات منسقة لتغطية الصرف

يجب تمييز التغطيات التي تحدد بشكل نهائي السعر الجاري للعملات (مثلا مشتريات أو مبيعات لأجل للعملات الصعبة)، عن الاستحقاقات الأجنبية الأخرى (مثلا خيارات الصرف). ويمكن التميز بين حالتين هما:[4]

---

[1]- المادة 137- 5، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2]- المادة 126- 2، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3]- هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص204.

[4]- المرجع نفسه، ص204.

في الحالة الأولى : تختفي عدم التأكد نهائيا، فقيمة الديون بالعملات الأجنبية معروفة عند الاستحقاق، وتمت عملية تحويل الديون من العملات الأجنبية إلى العملات الوطنية.

تاريخ إنشاء التغطية على أية حال له أثر على المعالجة المحاسبية الواجب القيام بها:

- إذا تم إنشاء التغطية قبل العملية، فإن الديون تسجل بالسعر المحدد من قبل الأداة. إذن لا يوجد هناك فرق تحويل، ولا مخصص يسجل، النتيجة المالية لم تتأثر.
- إذا تم أخذ التغطية بعد العملية، مادامت لم تتم، فإن فروق التحويل والمخصصات تسجل محاسبيا. وعند تحقق التغطية، يتم تحويل الديون بسعر التغطية، تسجل الفروق بين القيمة الأصلية للديون وقيمتها بسعر التغطية في النتيجة المالية باستعمال حسابات 766 مكاسب الصرف أو 666 خسائر الصرف، وبالتالي يتم استرجاع المخصصات المحتملة.

في الحالة الثانية : معدل تحويل الديون بالعملات الأجنبية المطبق عند الاستحقاق هو غير معروف فقط يخفض خطر الخسارة بواسطة التغطية المستعملة، ويتم تثبيت فروق التحويل المتعلقة بالديون بالعملات الصعبة كاملة. بالمقابل يتم تعديل مخصص خسارة الصرف (تخفيض).

2-3- معالجة فوارق الصرف نتيجة الاستثمار الصافي في المؤسسات الأجنبية

تم معالجة هذا الموضوع في النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال الفقرة السادسة من المادة 137 وذلك كما يلي:

"تسجل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي، هو في جوهره جزء مكمل من الاستثمار الصافي لكيان ما في كيان أجنبي، في رؤوس الأموال الخاصة للكشوف المالية المتعلقة بالكيان إلى حين خروج هذا الاستثمار الصافي وهو التاريخ الذي تدرج فيه تلك الفوارق في الحسابات كمنتجات أو أعباء.

فالعنصر النقدي مثل حساب دائن أو حساب مدين حيال كيان أجنبي، وليس دين زبون دائن له أو دين مورد مستحق له، يشكل في جوهره، استثمارا صافيا للكيان في ذلك الكيان الأجنبي حينما لا يكون تسديد ذلك الحساب الدائن أو الحساب المدين لا مخططا له ولا محتمل في مستقبل متوقع.

على أن هذا الحساب الدائن أو الحساب المدين إذا كان محررا بعملة أجنبية تختلف عن العملة السائدة لدى كل من الكيانين المعنيين، فإن الفوارق تسجل كنتيجة كما هو مبين سبقا."[1]

2-4- معالجة فوارق الصرف نتيجة الاستثمار الصافي في المؤسسات التابعة الواقعة في الخارج

تم معالجة هذا الموضوع في النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال الفقرة السابعة من المادة 137 وذلك كما يلي:

[1]- المادة 137- 6، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص21.

"تسجل فوارق التحويل المرتبطة بتغيرات سعر الصرف بشأن الاستثمار الصافي لكيان ما في إحدى مؤسساته الواقعة في الخارج وتعد مستقلة عنه في مجال التسيير المالي والاستغلال (تسجل) مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة تحت فصل "فارق التحويل" دون أن يدرج في حساب النتائج."[1]

2-5- المعلومات الواجب إدراجها في ملحق الكشوف المالية

تتمثل هذه المعلومات فيما يلي:[2]

- تحديد مصادر مبالغ فارق صرف العملات الأجنبية المدرجة في حساب نتائج المؤسسة، بالإضافة إلى تلك المدرجة في حسابات رؤوس الأموال الخاصة؛
- كيفية تشكيل التغطية من مخاطر سعر الصرف؛
- كل المعلومات المتعلقة بالمعاملات مع الخارج التي من شأنها تقديم صورة صادقة عن وضعيتها المالية.

3- ترجمة القوائم المالية الأجنبية وفقا للنظام المحاسبي المالي

أما فيما يخص ترجمة القوائم المالية الأجنبية فقد ورد موضوعها وفقا للنظام المحاسبي المالي في القسم الثاني من الفصل الثالث تحت عنوان الإدماج-تجميع الحسابات، وذلك ضمن القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

يتم تحويل الكشوف المالية للكيانات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الطريقة الآتية:[3]

- تحول الأصول والخصوم على أساس سعر الإقفال؛
- تحول المنتجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات، غير أنه، لأسباب عملية يرخص باستعمال سعر صرف متوسط أو مقرب؛
- تسجل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأموال الخاصة المدمجة إلى حين خروج الاستثمار الصافي.

---

[1]- المادة 137-7، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2]- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية-سير الحسابات وتطبيقاتها، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص160.

[3]- المادة 132-8، القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص16.

خلاصة الفصل الثالث

يمكن القول إنه في ظل التطورات التقنية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم لا توجد مؤسسة يمكن أن تعمل دون أن يكون لها معاملات أجنبية أو مصالح خارج حدود دولتها، وبالتالي الحاجة لإجراء التسويات والتعديلات المحاسبية بما فيها المحاسبة عن العملات الأجنبية أمر ضروري ومهم حتى تعكس القوائم المالية لتلك المؤسسات الأوضاع والنتائج الحقيقية لها. ومن خلال استعراض مباحث هذا الفصل يتضح أن موضوع المحاسبة عن العملات الأجنبية من المواضيع الهامة والتي لها انعكاساتها المباشرة على نتائج أعمال المؤسسات وأوضاعها المالية، كما أن الطرق والمعالجات المحاسبية للعملات الأجنبية تتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير والأعراف المحاسبية السائدة بتلك الدول، الأمر الذي يحد من فائدة المقارنات لمخرجات الأنظمة المحاسبية على مستوى دولي.

أما بالنسبة للمحاسبة عن العملات الأجنبية في الجزائر فقد تطرق النظام المحاسبي المالي إلى التعاملات بالعملات الأجنبية، حيث الأصول التي تم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف الجاري، أما الحقوق والديون المحررة بالعملات الأجنبية فيجب تحويلها إلى العملة الوطنية بسعر الصرف التاريخي، وأضف إلى ذلك اهتمامه بمحاسبة تغطية خطر الصرف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تعرض هذا النظام إلى كيفية معالجة فوارق الصرف الناتجة عن الاستثمار الصافي في المؤسسات الأجنبية أو المؤسسات التابعة الواقعة في الخارج، أين يتم اعتبار هذه الفوارق ضمن حسابات الأموال الخاصة. ومن ناحية أخرى تعرض هذا النظام المحاسبي إلى ترجمة القوائم المالية باعتماده على طريقة سعر الصرف الجاري.

ومما سبق يتضح أنه توجد اختلافات مهمة على النتائج المحاسبية عن العملات الأجنبية، أثر هذه الاختلافات على نتيجة النشاط والمركز المالي يمكن الوقوف عليه بشكل عام من خلال الفصل الموالي الذي يستعرض دراسة حالة تطبيقية شاملة عن مؤسسة اقتصادية.

تمهيد

من خلال عملية التقديم التي تمت في الفصول النظرية والتي تم التطرق من خلالها إلى آثار تغـــيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، سوف يتم في هذا الفصل إســـقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي بغرض إثراء الجانب النظري، وذلك بدراسة حالة مؤســـسة وطنيـــة عمومية تتمثل في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، والتي تم اختيارها نظرا لخصائص معينة من بينـــها أن المؤسسة صناعية لديها تعاملات بالعملات الأجنبية من خلال عملياتها التجارية الخارجية في شكل اســـتيراد للمواد الأولية وبالتالي هي معرضة لخسائر الصرف.

لقد تم اختيار هذه المؤسسة كدراسة حالة من أجل زيادة التوضيح والشرح للجانب النظري، وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف؛

المبحث الثاني : دراسة حالة استيراد محددة بالعملة الأجنبية؛

المبحث الثالث : دراسة حالة لترجمة القوائم المالية.

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف

شهدت الجزائر منذ بداية السبعينات من القرن الماضي إنشاء عدة مؤسسات اقتصادية، خدمية منها وصناعية في مختلف القطاعات، ومن المؤسسات التي أنشأت في هذه الفترة نجد مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف والتي تعتبر من أهم المؤسسات التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد باعتبارها رائدة في مجال صناعة الاسمنت منذ نشأتها.

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته

تعتبر مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف من المؤسسات العمومية الاقتصادية التي استطاعت أن تواكب مختلف أنماط التسيير والتغيرات التي حصلت في بيئة الاقتصاد الجزائري، كما برهنت على قدرتها في الصمود إلى حد ما أمام التحديات التي تميز بيئة الأعمال الحالية.

1- نشأة المؤسسة وتطور رأس مالها

مرت مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف بعدة مراحل حتى اكتسبت الصفة التي هي عليها الآن، حيث تمت الدراسة الأولى لإنشاء المصنع منذ سنة 1967 لكن هذا المشروع لم يلقى الموافقة إلا في سنة 1975، حيث تم منح مهام الإنجاز آنذاك إلى ثلاث مؤسسات يابانية هي (كوازاكي، هيفي، أندوستري).

بدأ المشروع على مستوى خطين، الخط الأول في سنة 1978، لكن توقف سنة 1980 بسبب زلزال 1980/10/10 الذي حدث بمنطقة الشلف، ثم استأنفت الأعمال به سنة 1981 مع الخط الثاني بإسم المؤسسة الوطنية لمواد البناء (SNMC)، ليتم إعادة هيكلتها تحت اسم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (Entreprise des Ciments et Dérivés d'Ech-cheliff – ECDE -) بموجب المرسوم رقم 325/82 الصادر بتاريخ 1982/10/30.

لقد أصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة بتاريخ 1989/10/09، برأسمال يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري، وذلك بمساهمة:[1]

- 40% من صندوق المساهمة للكمياء، بتروكيمياء، صيدلة؛
- 30% من صندوق مساهمة المناجم، المحروقات، المياه؛
- 30% من صندوق المساهمة للبناء.

[1]- Rapport de gestion, Entreprise des ciments et dérivés d'Ech-cheliff, 2009, p04.

وبعد حل صناديق المساهمة أصبحت الشركة القابضة للمؤسسة هي شركة البنـــاء ومـــواد البنـــاء ومالكة للمؤسسة بنسبة 100%، كما تم رفع رأسمالهـــا ســـنة 2000 إلى 000 000 000 2 دج، ثم إلى 000 000 000 3 دج في سنة 2003، ليصل إلى 000 000 000 5 دج في سنة 2005، ليصبح في ســـنة 2007 يقدر بـــ 000 000 241 6 دج،[1] يمكن الوقوف على التطور الملاحظ لرأس المـــال الاجتمـــاعي للمؤسسة خلال الفترة (2000-2010) من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-1) تطور رأس المال الاجتماعي للمؤسسة خلال الفترة (2000-2010)

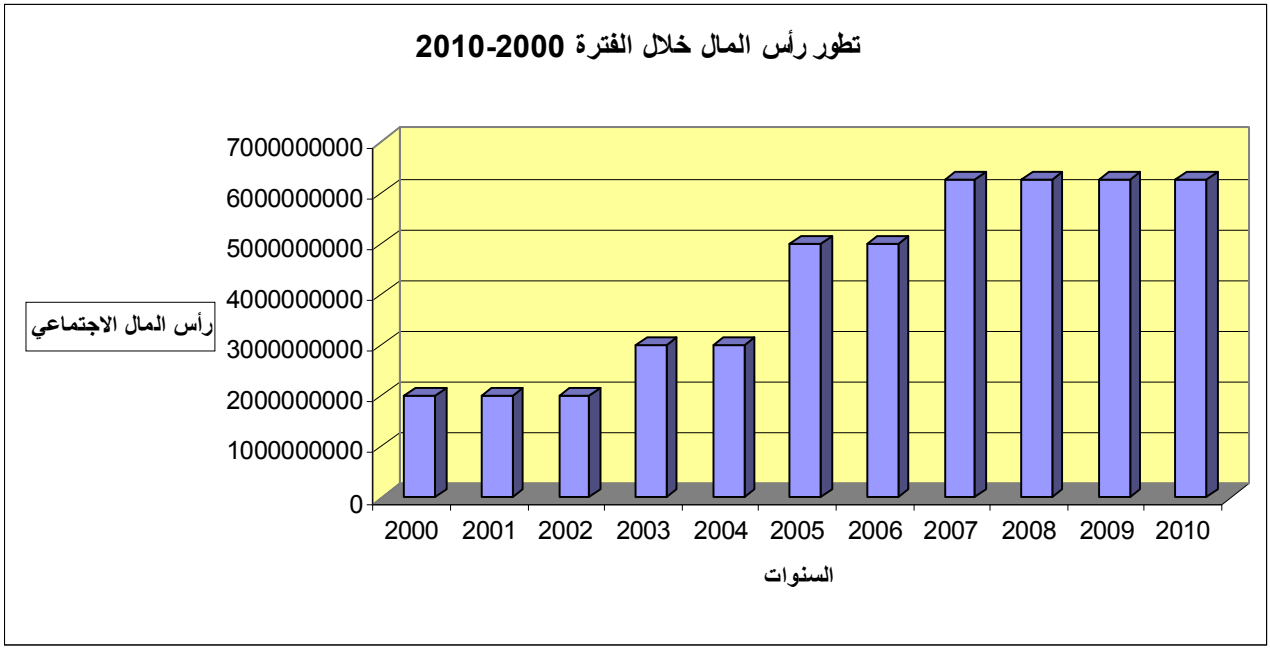

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة

2- موقع المؤسسة وممتلكاتها

تحتل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته (ECDE) موقعا استراتيجيا للغاية، حيث يقع المقر الاجتمـــاعي للمؤسسة بحي الحمادية بالشلف بجانب الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر العاصمة وولاية وهران، بينما يقع المصنع بالمنطقة الصناعية بوادي سلي على بعد 07 كلم غرب ولاية الشلف، ويتميز الموقع مـــن حيث أنه يربط بين عدة ولايات بالإضافة إلى وجود خط للسكة الحديدية يربط بين العاصـــمة الجزائريـــة ووهران.

أما عن ممتلكات المؤسسة فهي تحتوي أساسا على مصنع الاسمنت بوادي سلي، بقـــدرة إنتاجيـــة قدرها 06 مليون طن سنويا، ورغم أنها قادرة على تحقيق هذا الرقم بالاعتماد على كل إمكانياتها، إلا أنها لم تحققه لحد الآن منذ بداية نشاطها.

[1]- Ibid, p04.

وتساهم مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف في عدة مؤسسات وطنية، حيث تساهم في:[1]

- مؤسسة SIGA بنسبة 2.5% أي ما يعادل 125.000.000 دج؛
- مؤسسة الزجاج NOVER بنسبة 10% أي ما يعادل 50.000.000 دج؛
- مؤسسة SIMED بنسبة 12.5% أي ما يعادل 21.000.000 دج؛
- مؤسسة CFIS وهي مركز التكوين لصناعة الاسمنت بنسبة 10% أي ما يعادل 1.000.000 دج؛
- مؤسسة TCS المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء (الاسمنت) بنسبة 25% ما يعادل 1.000.000 دج؛
- مؤسسة CERIM للتحليل الكيميائي بنسبة 10% أي ما يعادل 5.000.000 دج.

والشكل الآتي يبين ذلك:

الشكل رقم (4-2) مساهمة مؤسسة (ECDE) في بعض المؤسسات الأخرى (الوحدة – دج)

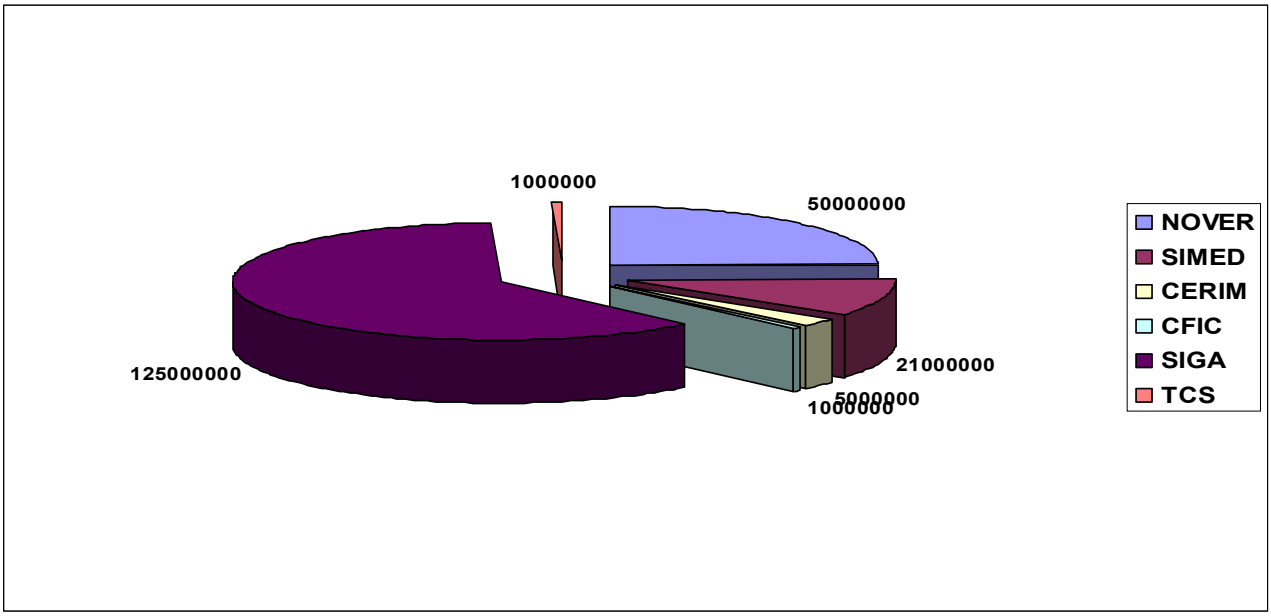

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني : طبيعة نشاط المؤسسة (ECDE)

من خلال اسم المؤسسة يتبين أن نشاطها الأساسي هو صناعة وتوزيع الإسمنت من نوع إسمنت عادي، إسمنت خاص، الجير المائي، وكذا مشتقات الإسمنت، ومع العلم أنه تم مؤخرا تطوير مادة الإسمنت من نوعية (بورتولند) التي تحمل عبارة (cpj45) لتصبح من أحسن المنتجات على المستوى الوطني.

[1]- Ibid, p08.

1- نشاط المؤسسة

يتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة في صناعة وتسويق الاسمنت والذي هو المنتج النهائي لها، كما يمكن أن تبيع مادة "الكلنكر" والتي هي عبارة عن منتج نصف نهائي، وهذا باعتمادها بالدرجة الأولى على استخراجها للمادة الأولية من مقالعها الخاصة وتحويلها إلى إسمنت.

تمثل قدرة إنتاج المؤسسة محل الدراسة لمادة الكلنكر بـ 1.880.000 طن سنويا ومنتج الاسمنت بـ 2.000.000 طن سنويا، وتحتوي على خطين للإنتاج من خلال الاعتماد على الفرن الأول والثاني، ويقدر حجم كل منهما بمليون طن سنويا للخط الواحد.[1]

- وحدة الإنتاج

تقع وحدة الإنتاج في المنطقة الصناعية بوادي سلي، متربعة على مساحة تقدر بحوالي 40 هكتار، وتتكون من حدين (اتجاهين) من الإنتاج بقدرة اسمية تقدر بـ 3.000 طن في اليوم من الاسمنت النشوي (CLINKER) قبل الطحن، مع تفتيت الجير الصلصالي (CALCAIR ARGILE) ويوجد في المصنع حظيرة أو حوض بقدرة 100.000 طن، وهناك ورشتان لسحق التربة بـ 290 طن في الساعة الواحدة بالإضافة إلى مركزين للطهي والتحضير، ويخزن الاسمنت النشوي في صالة مسقوفة بطاقة 400 طن و8 مطامير بطاقة إجمالية هي 48.000 طن.

يتم سحق الاسمنت من خلال ثلاث طواحن بطاقة إجمالية 350 طن في الساعة، وفي الأخير يتم تخزين الاسمنت في 10 مطامير بقدرة إجمالية تقدر بـ 600 طن.

- طريقة التسليم

يجري شحن الاسمنت على شكل أكياس بالشاحنات أو أكياس بالمقطورات، إسمنت سائب بشاحنات الصهاريج، وإسمنت سائب بمقطورات الصهاريج.

- المواد الأولية المستعملة

تتمثل المواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية في:[2]

الكلس : يصل المخزون التقديري 173.000.000 طن، أي ما يؤمن للمؤسسة حوالي 70 سنة من الاستغلال، وتقع محجرته على بعد 3 كلم جنوب المصنع، يستخرج بواسطة جارفات كهربائية ثقيلة ملك للمؤسسة، ويتم خلطه بالطين ويمر في الكسارة وبعدها ينقل إلى المصنع بواسطة بساط مطاطي طويل يمتد من المحجر إلى المصنع.

[1]- Ibid, p04.
[2]- Ibid, pp05-06.

الطين : تقع محجرته في جبل الماعز بالمعامرية بلدية وادي سلي على بعد 6 كلم، وتقدر سعته بـ 32.000.000 طن يمكن أن يسد احتياجات أكثر من 90 سنة، وينقل بواسطة ناقلات إلى محجر الكلس، حيث يمزج وينقل بواسطة البساط إلى المصنع.

الرمل : تقع منطقة استخراج الرمل على بعد 10 كلم من المصنع بمنطقة سيدي عامر، ويقدر مخزونه بـ 500.000 طن، أي ما يسد حاجيات 5 سنوات من الاستغلال، كما تملك المؤسسة منطقة أخرى لاستخراج الرمل تبعد عن المصنع بحوالي 30 كلم وتقع بمنطقة سيدي دلة، وتحوي مخزون من الرمل يقدر بـ 6.800.000 طن، أي ما يؤمن للمؤسسة 60 سنة من الاستغلال، وتتم عملية النقل إلى المصنع بواسطة الشاحنات.

الجبس : تقع محجرته على بعد حوالي 5 كلم من المصنع ببلدية واد سلي، بمخزون يقدر بـ 6.000.000 طن، حيث يمكن أن يؤمن حوالي 80 سنة استغلال بكمية إنتاج 2.000.000 طن من الاسمنت سنويا، ويتم استخراجه عن طريق المتفجرات، ثم ينقل بواسطة شاحنات إلى المصنع مباشرة.

2- تطور الطاقة الإنتاجية لمؤسسة الإسمنت خلال الفترة (2004-2009)

يعرض الجدول الآتي تطور الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2009 لمادة الإسمنت.

جدول رقم (4-1) تطور الطاقة الإنتاجية خلال الفترة (2004-2009)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج (طن)	1 825 080	2 077 977	2 246 886	2 341 727	2 440 509	2 413 861

Source : Rapport de gestion, Entreprise des ciments et dérivés d'Ech-cheliff, 2009, p12.

يمكن تمثيل تطور الطاقة الإنتاجية باستعمال الأعمدة البيانية كما يلي:

الشكل رقم (4-3) تطور الطاقة الإنتاجية للإسمنت خلال الفترة (2004-2009)

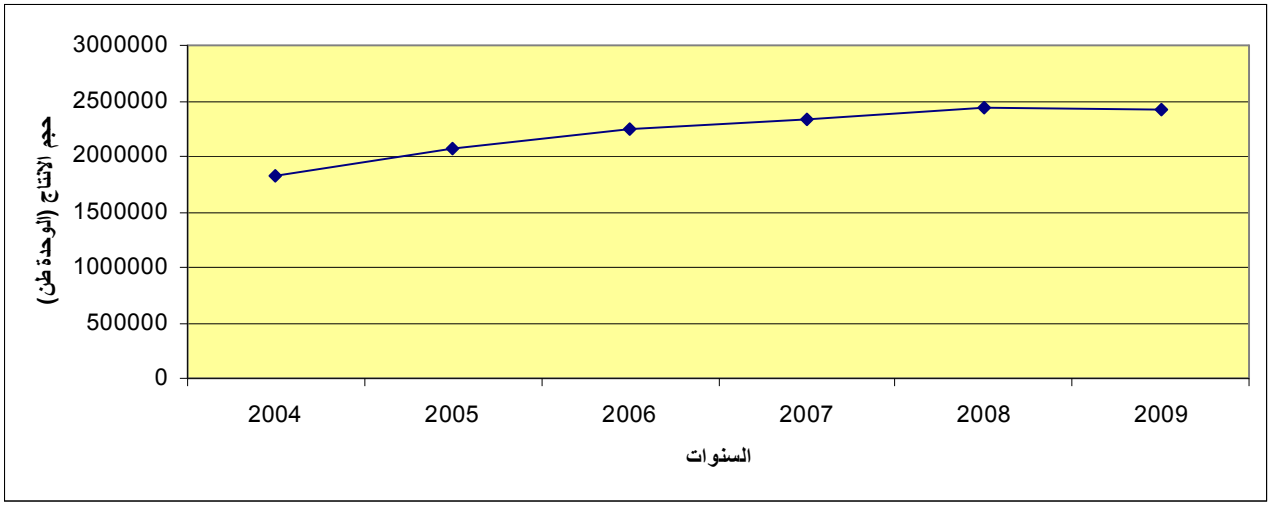

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته حققت تطورا نوعيا في الطاقة الإنتاجية حيث ارتفعت من 1 825 080 طن سنة 2004 لتصل إلى 2 413 861 سنة 2009، ويرجع السبب الرئيسي في زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة إلى تبنيها لسياسة تجديد أو تحديث الآلات من جهة واستمرار توسع المؤسسة من خلال فتح نقاط بيع جديدة من جهة أخرى.

3- تطور رقم أعمال مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف

شهد رقم أعمال المؤسسة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-2) تطور رقم أعمال مؤسسة(ECDE) خلال الفترة (2004-2009)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رقم الأعمال (KDA)	6 250 044	7 255 446	7 876 513	8 831 339	9 314 272	9 406 439

Source : Rapport de gestion, op – cit, p12.

يمكن تمثيل بيانيا رقم الأعمال للمؤسسة حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-4) تطور رقم الأعمال خلال الفترة (2004-2009)

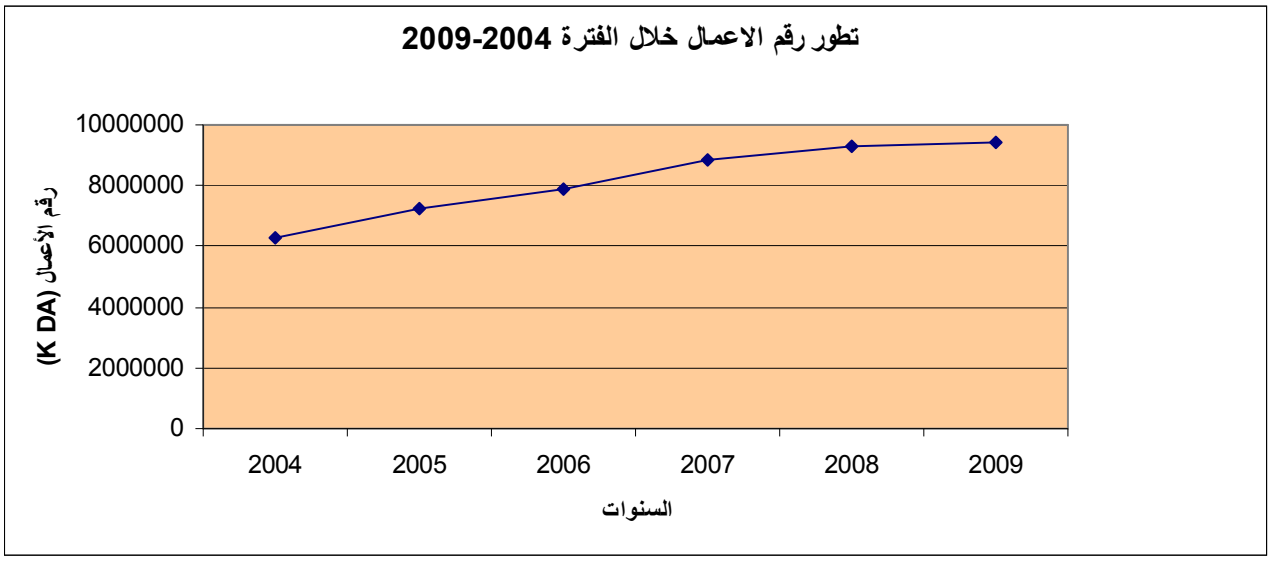

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة

تعكس البيانات السابقة التي تضمنها الجدول رقم (4-4) اتجاه تطور رقم الأعمال حيث نلاحظ تضاعف رقم الأعمال خلال الفترة (2004-2009)، وهذا يعني أن المؤسسة استطاعت العودة الجيدة إلى السوق.

المطلب الثالث : تقديم الهيكل التنظيمي لـ (ECDE

1- مخطط الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (4-5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف

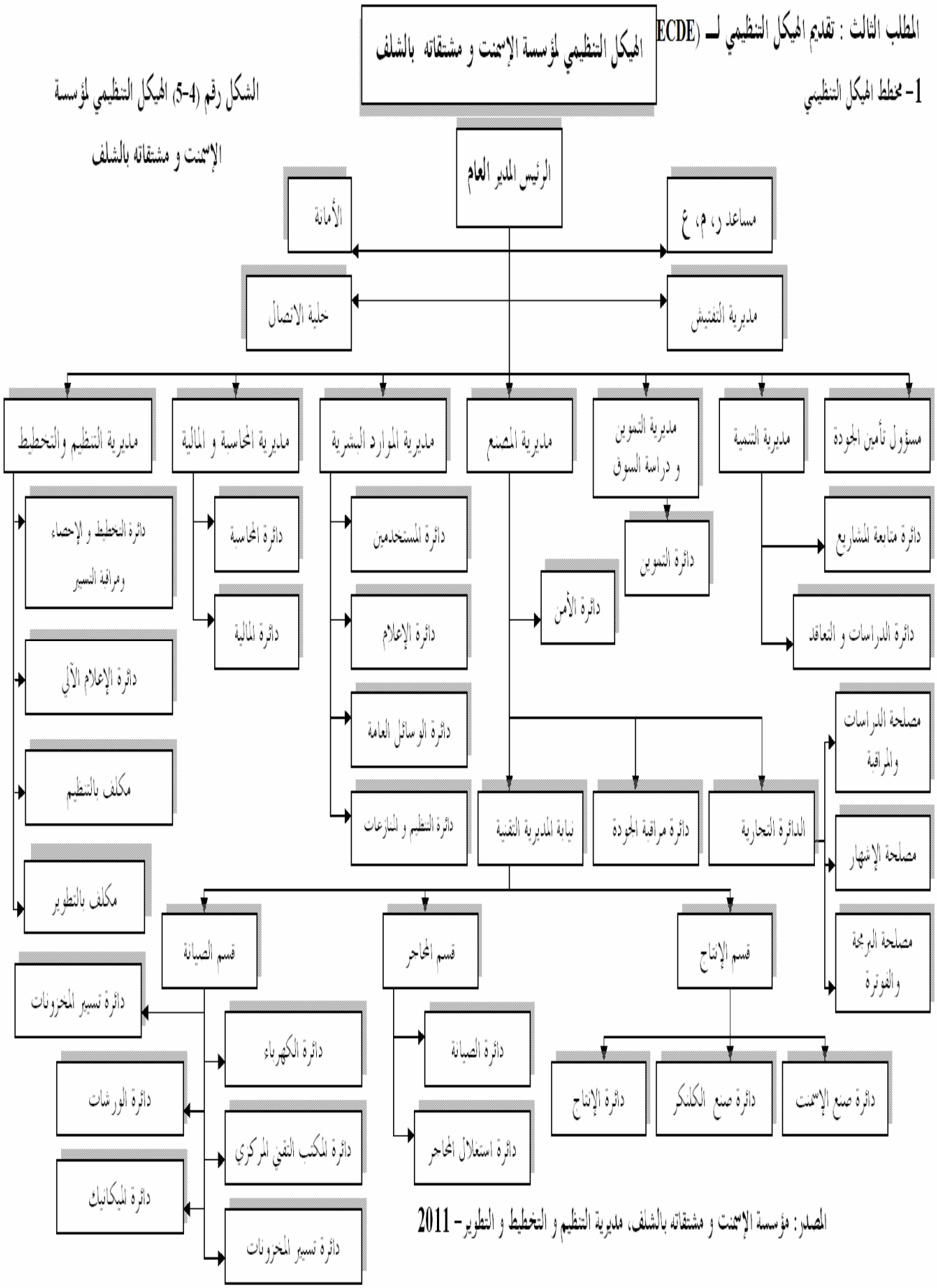

المصدر: مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير- 2011

2- بنية الهيكل التنظيمي

من خلال مخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتبين أنه تم تقسيم مصالح المؤسسة حسب مكان تواجدها، فنجد المديرية العامة على مستوى المقر الاجتماعي بحي الحمادية بالشلف والتي تضم المدير العام، الأمانة العامة، المكلف بالاتصال والإعلام، مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير، المستشار القانوني، فرع الوسائل العامة، والمكلف بالتدقيق.

في حين نجد مديرية العمليات على مستوى المنطقة الصناعية بوادي سلي بالشلف، والتي تضم مديرية الموارد البشرية، مديرية التنمية، المديرية التجارية، مديرية التموين، مديرية المالية والمحاسبة

3- مديرية المالية والمحاسبة

تقوم بجميع العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة والحرص على دقة حساباتها ومراقبة أرصدتها المالية باستمرار.

3-1- مخطط الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة

الشكل رقم (4-6) الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة

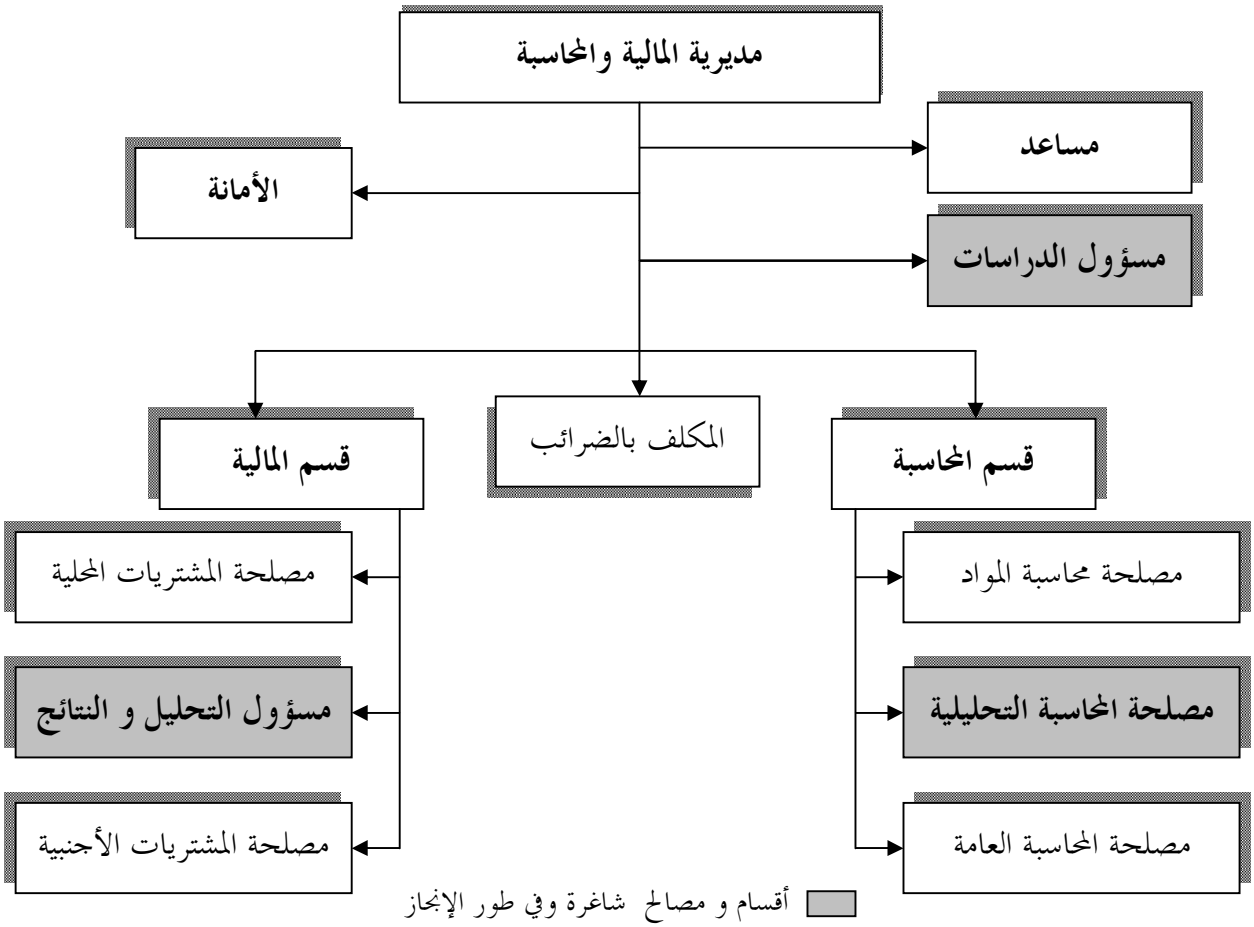

المصدر: مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف، مديرية التنظيم و التخطيط و التطوير- 2011 .

3-2- بنية الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة

تنقسم مديرية المالية والمحاسبة إلى قسمين، قسم المحاسبة وقسم المالية كما هو موضح فيما يلي:

3-2-1- قسم المحاسبة

ويحتوي على المصالح الآتية:

- **مصلحة المحاسبة العامة** : هي المصلحة المسؤولة عن تسجيل العمليات اليومية في مختلف السجلات المحاسبية.
- **مصلحة محاسبة المواد** : هي المصلحة المسؤولة عن تسجيل العمليات المتعلقة بحركة المواد الأولية واللوازم المستعملة وكل المواد الأخرى.

3-2-2- قسم المالية

ويحتوي على المصالح الآتية:

- **مصلحة المشتريات المحلية** : تنحصر مهام هذه المصلحة في تسيير وإدارة كل المشتريات المحلية.
- **مصلحة المشتريات الخارجية** : يتمثل دورها في تسيير وإدارة كل المشتريات الخارجية المحددة بعملة أجنبية.

3-2-3- المكلف بالضرائب

هو شخص مسؤول ومكلف بكل ما يخص الجانب الجبائي للمؤسسة.

المبحث الثاني : دراسة حالة استيراد محددة بالعملة الأجنبية

نظرا لأن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف لها التزامات يطغى عليها التعامل بعملات غير الدينار الجزائري، وأن المؤسسة تدخل في تعاملات مع الموردين تسيطر عليها عملات أخرى غير العملة المحلية، مع أن البيانات المالية للمؤسسة يتم إعدادها بالعملة المحلية، فإنها سوف تكون عرضة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.

المطلب الأول : ترتيبات عمليات الشراء

تعتبر عمليات الشراء من أهم العمليات التي تقوم بها مؤسسة (ECDE) من أجل توفير كل المستلزمات الأساسية التي تحتاجها مختلف المديريات، والتي تنحصر أساسا في عمليات شراء المواد الأولية، قطع الغيار، الاستثمارات، الخدمات... الخ.

1- تقديم طلب الشراء

تمر عملية الشراء بعدة مراحل، حيث يتم إعداد الطلبية من طرف المصلحة التي تكون في حاجة إلى هذه المادة، حيث تحتوي هذه الوثيقة على معلومات تبين نوع السلعة المطلوبة، مواصفاتها، كميتها، القسم الراغب في الشراء، توقيع رئيسه ورئيس المخزن بعد التأكد من عدم توفر المادة المطلوبة أو نقصها، ومن ثم تقديمها إلى الإدارة العليا للمصادقة عليها.

2- إجراءات عملية الشراء

بعد الموافقة على عملية الشراء من قبل الإدارة العليا، تبدأ الإجراءات المتعلقة بذلك سواء فيما يتعلق بالمشتريات بالعملة المحلية أو المشتريات بالعملة الأجنبية على حد سواء، وهنا يمكن أن تتم عملية الشراء عن طريق إسنادها إلى الموردين من خلال استشارة محدودة أو من خلال إجراء مناقصة مفتوحة، وذلك وفقا لما هو معمول به في التشريعات الجزائرية،[1] وبعد اتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالتين طبقا للقوانين المعمول بها، يتم منح عملية الشراء أو الصفقة من خلال اختيار أحسن العروض المتعلقة بذلك.

المطلب الثاني : التسيير المالي لعمليات الاستيراد المحددة بالعملة الأجنبية

تعتبر عملية تسيير ومتابعة الجانب المالي للعمليات المتعلقة بالمشتريات الخارجية (الاستيراد) من المهمات الأساسية التي أعطتها المؤسسة (ECDE) أهمية خاصة من خلال تخصيص مصلحة خاصة بذلك تابعة لقسم المالية، مديرية المالية والمحاسبة، بهدف التنسيق بين المؤسسة وبنكها المتمثل في البنك الخارجي الجزائري (BEA) وكالة الشلف.

1- مرحلة المعاينة الشكلية

تبدأ عمليات التسيير المالي للمشتريات بالعملة الأجنبية بعد إيداع الملفات المتعلقة بها من قبل مصلحة التموين التابعة لمديرية التموين والصفقات على مستوى هذه المصلحة، وذلك بعد قيامها بالتعاقد مع المورد الأجنبي، ويتضمن كل ملف يتم إيداعه على مستوى هذه المصلحة الوثائق الآتية:

- سند الشراء؛
- سند الطلبية أو العقد؛
- جدول المقاربة التقنية (تقييم العرض تقنيا)؛
- جدول مقارنة الأسعار (تقييم العرض ماليا)؛

[1]- مرسوم رئاسي رقم 10-236 مؤرخ في 2010/10/07 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

- فاتورة شكلية.

تقوم هذه المصلحة بدراسة الملف ومراقبته ومعاينة كل العناصر المذكورة سابقا وتتأكد من مدى مطابقة سند الطلبية الذي أعدته المؤسسة مع الفاتورة الشكلية التي قدمها المورد من جهة ومدى تناسبها مع جدولي المقارنة والمقاربة من جهة أخرى، وكذا طريقة تسديد الطلبية التي تم الاتفاق عليها مع المورد الأجنبي في مصلحة التموين من قبل، لأن القانون الجزائري ألزم بأنه يتم الدفع مقابل الواردات إجباريا فقط بواسطة الاعتماد المستندي•باستثناء الخدمات.[1]

2- مرحلة المتابعة المالية

بعد معاينة الملف والتأكد من صحة وثائقه تتقدم المصلحة بطلبين إلى بنك المؤسسة في شكل ملف، يتمثل الأول في طلب توطين لملف الاستيراد، أين ألزم القانون الجزائري بأنه يجب إتمام إجراءات التوطين البنكي*لعمليات الاستيراد قبل إنجاز هذه العمليات (الاستيراد) ودفع مقابلها المالي وكذا جمركتها[2].فيما يتمثل الطلب الثاني في طلب فتح اعتماد مستندي لصالح المورد الأجنبي المعني.

بالإضافة إلى الطلبين السابقين ترسل المؤسسة شهادة التزام تتعهد المؤسسة من خلالها باستعمال المواد المستوردة في الاستغلال الخاص بنشاطها (في حالة مؤسسة إنتاجية)، كما ترسل خمسة نسخ من الفاتورة الشكلية، حيث كل وثيقة من الوثائق السابقة الذكر تحتوي على معلومات خاصة.

وبعد قبول الملف من قبل البنك (BEA)، يقوم بعملية التوطين ويرسل في مقابلها إشعار بالدفع يعلم فيه المؤسسة بانخفاض حسابها البنكي لديه مقابل العمولات والمصاريف المالية لصالحه.

وبعد إجراءات التوطين وعلى أساس الوثائق السابقة يتم فتح الاعتماد المستندي من قبل البنك، ويتم إبلاغ المؤسسة بذلك بواسطة إرسال جدول فتح الحساب يتضمن المبلغ بالعملة الأجنبية وما يقابله بالدينار الجزائري وسعر الصرف المعتمد عند ذلك التاريخ وكذا جميع العمولات والمصاريف المالية.

بعد قيام البنك (BEA) بفتح الاعتماد المستندي يقوم بمراسلة بنك المورد الأجنبي بواسطة خطاب فتح الاعتماد الذي يقوم هو بدوره بعد التأكد من صحة البيانات بإعلام زبونه بفتح الاعتماد المستندي لصالحه وتاريخ صلاحية هذا الاعتماد لأنه في حالة انتهاء صلاحية هذا الاعتماد دون إرسال المشتريات

• الاعتماد المستندي هو عبارة عن تعهد خطي يصدر عن البنك فاتح الاعتماد بناءا على طلب عميله (المستورد) يتعهد بموجبه بدفع مبلغ الاعتماد لصالح المورد الأجنبي المعني به (المصدر) متى استلم المستندات الضرورية المتفق عليها.

[1]- المادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

* التوطين البنكي هو عملية إدارية تضمن للبنك تسجيل وإعطاء قاعدة نظامية لكل عمليات الاستيراد والتصدير، أي أن التوطين البنكي يسمح من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات التجارية الخارجية من قبل البنوك بالاستعانة بمصلحة الجمارك وما تسمح به التشريعات.

[2]- المادة 67 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

المتفق عليها من قبل المورد الأجنبي، تمنح مهلة ثانية أو تاريخ إضافي مع اشتراط أن يتحمل مصاريفها المورد الأجنبي.

3- مرحلة الاستلام والتسديد

بعد قيام المورد الأجنبي بإرسال المشتريات المتفق عليها مع المؤسسة، يقوم بتجهيز المستندات والوثائق الخاصة بهذه المشتريات من أجل إجراءات عملية الاستلام والتسديد، والتي تتمثل فيما يلي:

- فاتورة نهائية؛
- سند الشحن؛
- وثيقة الوزن؛
- شهادة المنشأ؛
- شهادة مراقبة السلعة؛.....وكل الوثائق المتفق عليها بين المورد والمؤسسة.

ترسل هذه الوثائق من طرف المورد الأجنبي في شكل ملفين، يرسل الأول عن طريق قناة بنكية من خلال التنسيق بين بنك المورد الأجنبي وبنك المؤسسة (BEA)، ويرسل الملف الثاني مباشرة إلى المؤسسة عن طريق مؤسسة عالمية للبريد السريع (DHL).

وبعد وصول هذه الوثائق والتأكد من صحتها، يقوم البنك بالتسديد للمورد الأجنبي، ويقوم بإعادة توطين للفاتورة النهائية، كما يقوم بتظهير سند الشحن بالإضافة إلى إمضاء وختم مسؤولي البنك بالنسبة للفاتورة وسند الشحن بغرض استلام المؤسسة لمشترياتها الخارجية.

ومنه نستنتج أن سند الشحن هو مكتوب باسم بنك المؤسسة، فهو بمثابة ضمان له يؤمن من خلاله مبلغ الفاتورة ضد خطر عدم الدفع من طرف المؤسسة باعتبارها لا يمكن أن تستلم البضاعة إلا بعد تظهير سند الشحن من طرف بنكها، ويتم ذلك بعد تأكد هذا الأخير من وجود رصيد في حسابها البنكي.

الشكل رقم (4-7) مخطط توضيحي للاعتماد المستندي الخاص بحالة الاستيراد

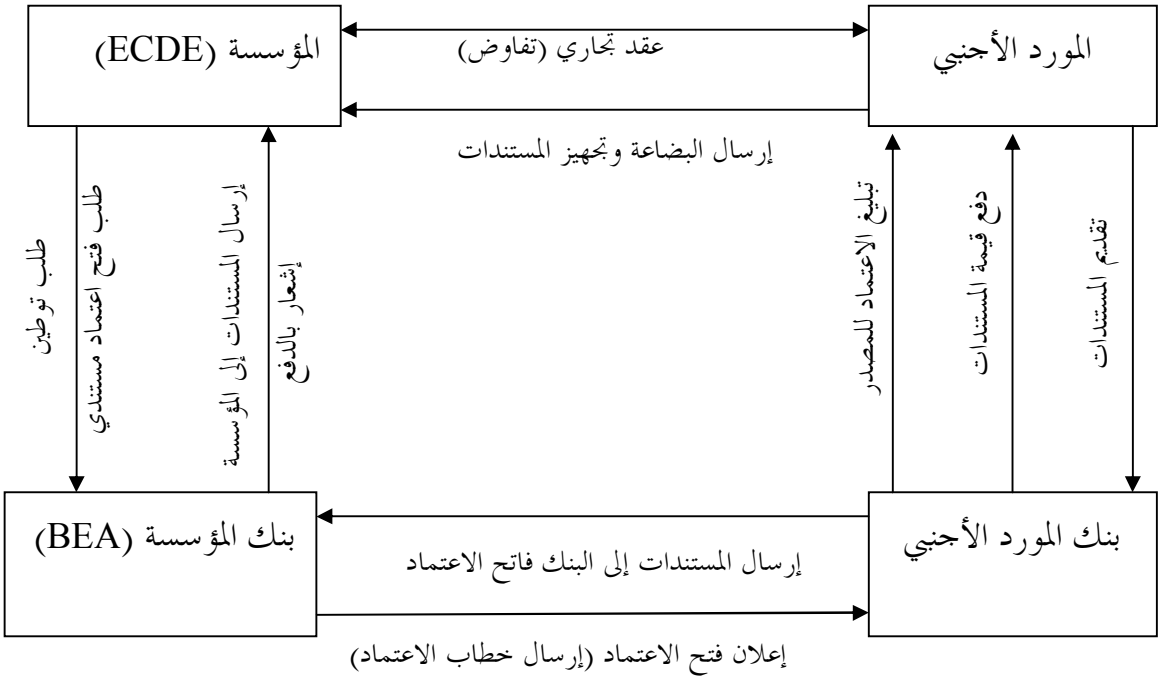

المرجع : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث : التسيير المحاسبي لعمليات الاستيراد المحددة بالعملة الأجنبية

بتاريخ 2008/02/27، تم إسناد اتفاقية إلى المورد الأجنبي (REDECAM)، مقره الاجتماعي بإيطاليا، موقعة مع المؤسسة (ECDE) تتعلق بمشروع إنجاز مصفاتين، والتي قيمتها بالعملة الأجنبية هي : 6 860 760 00 أورو، على أن يتم دفع تسبيق من قبل المؤسسة (ECDE) بنسبة 15% من المبلغ الإجمالي، والمبلغ الباقي بنسبة 85% يتم تسديده من خلال عدة فاتورات نهائية موزعة على عدة فترات موالية.

بعد عملية التوطين للاتفاقية بالمبلغ الإجمالي بتاريخ 2008/05/28 وصل إشعار بالدفع يتضمن عمولات ومصاريف التوطين ليتم تسجيلها محاسبيا من قبل المحاسب لدى المؤسسة.

لتتقدم المؤسسة بعدها بطلبين إلى بنكها (BEA)، يتضمن الأول طلب تسديد تسبيق إلى المورد الأجنبي بنسبة 15% من المبلغ الإجمالي للاتفاقية والذي تم بتاريخ 2008/06/30 بسعر صرف (1 أورو مقابل 97.2532دج) وبعد وصول إشعار الدفع المتعلق بالتسبيق إلى المؤسسة من قبل بنكها (BEA) قام المحاسب بتسجيل العملية وفقا للمخطط الوطني المحاسبي السائد آنذاك على النحو الآتي:

		2008/06/30		
425		تسبيقات الموردين	100 084 629 66	
657		مصاريف مالية	150 426 85	
4573		الرسم على القيمة المضافة	25 572 56	
	485	البنك		100 260 628 07
		(تسوية فاتورة تسبيق		
		إشعار بالدفع 2008/06/30)		

ووفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد يتم تسجيل العملية على النحو الآتي:

		2008/06/30		
409		الموردون المدينون	100 084 629 66	
627		الخدمات المصرفية	150 426 85	
445		الرسوم على رقم الأعمال	25 572 56	
	512	بنوك الحسابات الجارية		100 260 628 07
		(تسوية فاتورة تسبيق		
		إشعار بالدفع 2008/06/30)		

فيما تمثل الطلب الثاني في طلب فتح اعتماد مستندي يتضمن نسبة 85% من المبلغ الإجمالي للاتفاقية والذي تم فعلا بتاريخ 2009/02/04 وفقا لبنود الاتفاقية، ليتم إبلاغ المؤسسة بذلك بواسطة إرسال جدول فتح الحساب يتضمن المبلغ بالعملة الأجنبية وما يقابله بالدينار الجزائري وسعر الصرف المعتمد في نفس التاريخ (1 أورو مقابل 94.5561 دج) وكذا جميع العمولات والمصاريف المالية. ليقوم المحاسب على مستوى المؤسسة بتسجيل العمولات والمصاريف المالية للبنك دون أن يقوم بتسجيل عملية فتح الاعتماد المستندي، حيث نظرا للملاءة البنكية للمؤسسة والثقة المتبادلة بين المؤسسة وبنكها لا يقوم هذا الأخير بتجميد رصيدها، وبالتالي لا يترتب عن هذا الحدث أي تدفقات أو آثار آنية على أصول أو خصوم المؤسسة ومنه لا يؤثر هذا على حسابات المؤسسة؛ وعليه يتم إثباتها فقط بقيود نظامية.

وبتاريخ 2010/01/10 وصلت إحدى الفاتورات النهائية التي تتعلق بالاتفاقية السابقة الذكر، وقيمتها بالعملة الأجنبية هي : 00 136 785 أورو، على أن يتم استرجاع نسبة 15% من المبلغ الإجمالي وتسديد نسبة 85% الباقية، ليتم تحويلها بعد ذلك مباشرة إلى البنك (BEA) بعد مراقبتها والتأكد من صحتها من أجل تسويتها، وفعلا قام البنك بالتسديد الفعلي بتاريخ 2010/02/15 وذلك من الإشعار الذي بعثه البنك يعلم المؤسسة (ECDE) من خلاله بخفض حسابها لديه بمبلغ الفاتورة وكافة العمولات والمصاريف المالية، وكذا سعر الصرف المعتمد لنفس اليوم (1 أورو مقابل 100.9317دج).

وعلى إثر ذلك قام المحاسب على مستوى المؤسسة ووفقا للمخطط الوطني المحاسبي بتسجيل القيود المحاسبية الآتية:

2010/02/15

28		الاستثمارات قيد التنفيذ	79 245 111 21	
	522	موردو الاستثمارات		67 358 344 53
	425	تسبيقات الموردين		11 453 548 27
	798	أرباح الصرف		433 218 41
		(تسوية فاتورة نهائية رقم 731 إشعار بالدفع 2010/02/15)		

2010/02/15

522		موردو الاستثمارات	67 358 344 53	
65		مصاريف مالية	102 137 52	
4573		الرسم على القيمة المضافة	17 363 38	
	485	البنك		67 477 845 43
		(إشعار بالدفع بتاريخ 2010/02/15)		

وما يمكن ملاحظته هنا من خلال حساب 425- تسبيقات الموردين- أن سعر الصرف الذي تم تسديد به التسبيق إلى المورد الأجنبي في فترة الاعتراف الأولي (1 أورو مقابل 97.2532دج) قد ارتفع في حالة استرجاع التسبيق عند التسوية النهائية إلى (1 أورو مقابل 100.9317دج) وبالتالي هناك فرق بين سعري الصرف قدره (3.6785=97.2532-100.9317)، إلا أنه يتم التسجيل المحاسبي لاسترجاع التسبيق بسعر الصرف التاريخي المسجل به عند الاعتراف الأولي، في حين أن الفارق يعتبر كأرباح صرف (أو خسائر صرف) خارج الاستغلال.

ومما سبق يتبن أن المؤسسة في هذه الحالة تستخدم مدخل المعاملة المزدوجة[1] في تسجيل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية، كما أنه يمكن إعادة تسجيل العملية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) كما يلي:

		2010/02/15		
23		التثبيتات الجاري إنجازها	79 245 111 21	
	404	موردو التثبيتات		67 358 344 53
	409	الموردون المدينون		11 453 548 27
	766	أرباح الصرف		433 218 41
		(تسوية فاتورة نهائية رقم 731		
		إشعار بالدفع 2010/02/15)		
		2010/02/15		
404		موردو التثبيتات	67 358 344 53	
627		الخدمات المصرفية	102 137 52	
445		الرسوم على رقم الأعمال	17 363 38	
	512	بنوك الحسابات الجارية		67 477 845 43
		(إشعار بالدفع بتاريخ 2010/02/15)		

من خلال متطلبات المخطط الوطني المحاسبي (PCN) والنظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) فإنه يتم استخدام مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية، أين يتم الاعتراف بفروق الصرف كأرباح أو خسائر في حسابات خاصة بالمصاريف أو الإيرادات خلال السنة المالية التي تحدث فيها ومنه نستنتج أن تغيرات أسعار الصرف في هذه الحالة تأثر على حسابات قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

ومما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي الجزائري تبنى ضمنيا متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، الذي اعتمد هو بدوره العمل بنفس الأسس المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمعاملات التي تتم بعملة أجنبية وفقا لمدخل المعاملة المزدوجة.

[1] – أنظر الفصل الثالث ص109.

كما يمكن إعادة تسجيل العملية السابقة وفقا لمدخل العملية الواحدة[1] لمعالجة فروق العملة المرتبطة بالمعاملات المحددة بعملة أجنبية بهدف توضيح هذا المدخل، وذلك من خلال حسابات المخطط المحاسبي الوطني ليكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

2010/02/15

28		الاستثمارات قيد التنفيذ	78 811 892 80	
	522	موردو الاستثمارات		67 358 344 53
	425	تسبيقات الموردين		11 453 548 27
		(تسوية فاتورة نهائية رقم 731		
		إشعار بالدفع 2010/02/15)		

من خلال هذه العملية يمكن ملاحظة بأن فارق الصرف تم معالجته مباشرة بخفضه من حساب المشتريات المعنية وذلك بسبب ارتفاع أسعار الصرف، وفي الحالة العكسية (انخفاض سعر الصرف) فإن الفارق يضاف إلى تكاليف المشتريات الخارجية المعنية. وبالتالي فإنه يتم اعتبار المعاملات التي تتم بعملة أجنبية غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية، ومن هنا فإن فروقات الصرف الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف من فترة الاعتراف الأولي إلى فترة التسوية النهائية لا تظهر في القوائم المالية للمؤسسة كأرباح أو خسائر صرف بل يتم عكسها في تاريخ التسوية كأحد التعديلات على القيمة المسجلة عند تاريخ التعاقد في حسابات المشتريات الخارجية سواء بالنسبة للعمليات المنتهية أو الممتدة.

كما أن في نهاية السنة لا يتم الاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الناتجة عن العملة حيث تهمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروقات في نهاية السنة المالية للمؤسسة على اعتبار أن التسوية بإدخال التعديلات المترتبة على التغيرات في أسعار الصرف في حساب المشتريات ذاتها. ومنه نستنتج أن تغيرات أسعار الصرف في هذه الحالة تأثر مباشرة على حسابات الميزانية العمومية للمؤسسة.

ومن خلال التحليل المالي والمحاسبي لدراسة حالة الاستيراد المحددة بالعملة الأجنبية، يتبن أن الاتفاق المبرم بين المؤسسة (ECDE) (المستورد) والمورد الأجنبي (REDECAM) (المصدر) هو في صالح المورد الأجنبي لأن عملية السداد تتم بالعملة المحلية للبلد المصدر (الأورو)، ففي هذه الحالة لن يتأثر المورد الأجنبي بتغيرات أسعار الصرف لأنه يستلم مبلغ ثابت بعملة بلده، وفي المقابل فإن المؤسسة (ECDE) تتأثر بتغيرات أسعار الصرف لأنها ستسدد مبلغ محدد بالعملة الأجنبية (الأورو) متأثرا بذلك مقابل الدينار

[1] – أنظر الفصل الثالث ص108.

الجزائري. كما أن المؤسسة تتحمل خسائر مالية كبيرة نتيجة لاستعمالها طريقة الاعتماد المستندي في التسديد مقابل الواردات، حيث تتغير هذه المبالغ المالية (عمولات فتح الاعتماد المستندي) على حسب المبلغ الإجمالي للاتفاقية، ومدة صلاحية الاعتماد المستندي، مما قد تكون أكبر من خسائر تغيرات أسعار الصرف نفسها.

كما يتضح جليا مدى تأثر القوائم المالية بتغيرات أسعار الصرف، من خلال حسابات الميزانية العمومية للمؤسسة أو حسابات قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، وذلك على حد سواء فيما يخص استعمال مدخل المعاملة الواحدة أو مدخل العملية المزدوجة في تسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية.

المبحث الثالث : دراسة حالة لترجمة القوائم المالية

تعتبر ترجمة القوائم المالية من العمليات التي تتم على مستوى المؤسسة الأم من أجل إعداد القوائم المالية الموحدة، وهذا بعد إرسال جميع الفروع والمؤسسات التابعة لقوائمها المالية وإيداعها على مستوى المؤسسة الأم مرفقة بمعلومات إضافية تتعلق بكل بنود القوائم المالية وكذا بكشف يمثل حركة أسعار الصرف الواجبة الإتباع للعملة الوظيفية مقابل عملة التقرير لكافة هذه البنود طبقا لطريقة الترجمة المعتمدة.

كما يجب الإشارة هنا إلى أن عملية الترجمة للقوائم المالية قد تتم ليس لغرض إعداد القوائم المالية الموحدة وإنما تقوم بها المؤسسة لغرض زيادة الإفصاح من خلال تسهيل قراءة قوائمها المالية لأكبر عدد من المستخدمين، خاصة عندما ترغب المؤسسة في الحصول على تمويل من خارج حدود الدولة الموجود بها المقر الرئيسي للمؤسسة وسواء كان هذا التمويل من خلال القروض أو بيع أسهم جديدة.

المطلب الأول : عناصر إيضاح ترجمة القوائم المالية

من أجل ترجمة حسابات القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة من العملة الوظيفية إلى عملة التقرير يجب توفر مجموعة من العناصر والمعطيات تتعلق بكل حسابات القوائم المالية لإيضاح هذه الترجمة، إلا أن الطبيعة المحاسبية لهذه المؤسسة لا تستوجب عمليات ترجمة للقوائم المالية (ليست مؤسسة تابعة ولا يوجد لها أي فرع بالخارج) مما يعني عدم توفر مثل هذه المعلومات على مستوى المؤسسة (ECDE). وفي هذه الحالة سوف نقوم بدراسة تحليلية لخطوات وإجراءات ترجمة القوائم المالية من أجل إثراء البحث والدراسة.

1- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمؤسسة

ترفق القوائم المالية التي يتم إرسالها إلى المؤسسة الأم بإيضاحات متممة لهذه القوائم والتي هي عبارة عن أرقام ومعطيات موجودة على مستوى الفروع أو المؤسسات التابعة تتعلق بكل حسابات القوائم المالية أصول وخصوم، إيرادات ومصروفات، تتضمن تواريخ نشأتها أو الالتزام بها وكذا المبالغ المالية للحسابات المقابلة لهذه التواريخ والتي من خلالها وعلى أساس سعر الصرف المقابل لها (العملة الوظيفية وعملة التقرير) تتم ترجمة مبالغ وقيم هذه الحسابات للقوائم المالية.

ونظرا لطبيعة العمل المحاسبي لمؤسسة (ECDE) فإنه من الصعب الحصول على معلومات شاملة على مستوى هذه المؤسسة لإيضاح وإتمام قوائمها المالية لغرض الترجمة خصوصا فيما يتعلق بالمبالغ المالية المقابلة لكل عنصر من عناصر نفس الحساب عند تاريخ الالتزام أو نشوء هذا العنصر التي يعود بعضها إلى تاريخ إنشاء المؤسسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أسعار الصرف المقابلة لتاريخ هذا الالتزام أو نشوء هذا العنصر وذلك بالنسبة لكافة حسابات القوائم المالية.

2- حركة أسعار الصرف

ترفق القوائم المالية المودعة على مستوى المؤسسة الأم بكشف يمثل حركة أسعار الصرف الواجبة الإتباع للعملة الوظيفية مقابل عملة التقرير، حيث تعتبر عملية تحديد سعر الصرف المناسب هي أساس عملية الترجمة، كما أنه طبقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين فإنه لا يحدد العملة التي يجب على المؤسسة أن تعرض بها قوائمها المالية ولكن تستخدم المؤسسة عادة عملة البلد الذي تقيم فيه، أما إذا استخدمت عملة أخرى فيجب الإفصاح عن سبب استخدام تلك العملة.

المطلب الثاني : تحليل الإجراءات المحاسبية لعملية الترجمة

يتعلق موضوع ترجمة القوائم المالية للمؤسسات بالكيفية التي يتم بها القياس والإفصاح عن تلك العمليات، فمن جهة يجب تحديد الأسس والطرق الواجب إتباعها عند القيام بعملية الترجمة، كما يجب الإفصاح عن الأثر الناتج عن عملية الترجمة والمتمثل في المكاسب أو الخسائر الناتجة من عملية الترجمة والكيفية التي ستظهر بها في القوائم المالية.

1- الترجمة الميسرة

تقوم المؤسسة بعرض القوائم المالية أو معلومات مالية أخرى بعملة تختلف عن كل من العملة الوظيفية أو عملة العرض بترجمة كل القيم بأسعار صرف نهاية الفترة ببساطة تامة، ويطلق على ذلك أحيانا بالترجمة الميسرة. وكنتيجة للقيام بالترجمة الميسرة فإن المعلومات المالية الناتجة لا تتوافق مع معايير التقارير

المالية الدولية IFRS وخاصة المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين IAS21 وفي هذه الحالة يتطلب الإفصاح عما يلي:

- وصف هذه المعلومات بأنها معلومات إضافية لتمييزها عن المعلومات التي تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS؛
- العملة التي تعرض فيها المعلومات الإضافية؛
- عملة المؤسسة الوظيفية وأسلوب الترجمة المستخدم لتحديد المعلومات الإضافية.

2- الإجراءات المحاسبية وفقا لطريقة سعر الصرف الجاري

تطبيقا لطريقة سعر الصرف الجاري وهي الأسلوب الذي أقرته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من خلال ما يمليه المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، يتم ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية تمهيدا لإعداد القوائم المالية الموحدة للمؤسسة الأم وفقا للإجراءات المحاسبية الآتية:

- يتم ترجمة جميع بنود قائمة المركز المالي (أصول وخصوم) باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، باستثناء بنود حقوق الملكية (رأس المال المصدر والمدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) حيث يستخدم في ترجمتها أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت نشأة أو تكوين أو إضافة كل بند أو دفعة منها؛
- يتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ الاعتراف بهذه البنود، وإذا تعذر ذلك يتم استخدام متوسط مرجح أسعار الصرف السائدة خلال الفترة؛
- يتم ترحيل قائمة صافي الدخل بعد ترجمتها إلى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة المؤسسة الأم ككل؛
- يتم إقفال فروق ترجمة قائمة الدخل مباشرة في قائمة المركز المالي لنفس الفرع ضمن حقوق الملكية، حيث يضاف أو يخصم من بنودها طبقا لرصيد المدين أو الدائن وخاصة احتياطي فروق الترجمة إن وجد أو الاحتياطي العام؛
- يظهر فرق بين جانبي قائمة المركز المالي بعد إضافة أو خصم فروق ترجمة قائمة الدخل يشار إليها بفروق ترجمة قائمة المركز المالي حيث تتم إضافته أو خصمه من بنود حقوق الملكية وخاصة احتياطي فروق الترجمة إن وجد أو الاحتياطي العام؛

وللإشارة فإنه عندما يتم التقرير في المؤسسة الأجنبية بموجب العملة السائدة في الاقتصاد نشط التضخم يجب إعادة تصوير القوائم المالية للمؤسسة الأجنبية وفقا لما هو مطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرين المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات نشطة التضخم وذلك قبل الترجمة إلى عملة العرض.

كما أنه عندما تقوم المؤسسة بعرض قوائمها المالية بعملة تختلف عن العملة الوظيفية فيمكن وصف القوائم المالية بأنها ملتزمة بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS فقط عندما تكون ملتزمة بتطبيق متطلبات كل معيار قابل للتطبيق بما فيها المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين IAS21 وكل تفسير قابل للتطبيق.

3- تحليل وتفسير الإجراءات المحاسبية لعملية الترجمة

تتم ترجمة بنود القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) بضرب المبلغ الصافي للبند بالعملة الوظيفية بما يقابله بعملة التقرير مع مراعاة سعر الصرف المناسب لكل بند.

ومن خلال الإجراءات المحاسبية لترجمة قائمة الدخل يتضح جليا بأنه يمكن تحقيق مكاسب أو خسائر نتيجة الترجمة، وهي عبارة عن الفرق بين صافي الدخل الناتج عن قائمة الدخل المعاد ترجمتها (صافي دخل الترجمة) وبند صافي الدخل المترجم باستخدام سعر الصرف الجاري في نهاية الفترة، ويتم معالجة هذا الفرق الناتج في ترجمة قائمة الدخل بترحيله إلى قائمة المركز المالي لنفس الفرع ضمن حقوق الملكية بالإضافة أو الخصم في حساب احتياطي فرق العملة أو الاحتياطي العام.

بالنسبة لعناصر الميزانية كما تم الإشارة إليه سابقا فإنه طبقا لطريقة سعر الصرف الجاري، لا يتطلب تبويبا أو تمييزا معينا بين عناصر أو بنود الميزانية (سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية) ليتم ترجمتها كما هي، مع إضافة عنصرين أو بندين في جانب حقوق الملكية يتضمن الأول فروق ترجمة قائمة الدخل، في حين يتضمن البند الثاني فروق ترجمة قائمة المركز المالي. كما يتم استخدام سعر الصرف الجاري في نهاية الفترة المالية في ترجمة بنود الميزانية العمومية، باستثناء حقوق الملكية حيث يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخي لكل بنودها، ويتم معالجة الفرق بين الجانب الدائن والمدين بالميزانية بعد ترجمة كل بنودها وترحيل فروق ترجمة قائمة الدخل إليها بإضافته (أو بخصمه) لحقوق الملكية بحساب احتياطي فروق العملة (فروق ترجمة قائمة المركز المالي) أو احتياطي عام لقائمة الميزانية العمومية التي تم ترجمتها.

كما ينبغي الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تبنى ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية يوجد حساب خاص تستعمله المؤسسة الأم عند عملية توحيد القوائم المالية لكل الفروع والمؤسسات التابعة تسجل فيه الفروقات أو التغير في الترجمة الذي يكون بالإيجاب أو السلب ينتمي إلى حسابات رؤوس الأموال الخاصة.

ومن خلال استعراض هذا المبحث الأخير يمكن ملاحظة الآثار التي تحدثها تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، فالبنسبة للميزانية يتأثر حساب ضمن حقوق الملكية بالزيادة أو بالنقصان، أي قد يؤثر على الأموال الخاصة للمؤسسة الأم ككل إذا كانت العملة الوظيفية التي يستخدمها الفرع تأثرت بشكل كبير مقابل عملة التقرير المستخدمة عند عملية التوحيد ويزداد التأثر كلما كان حجم هذا الفرع أو نسبته

من رأس المال الكلي مهما ضمن المجموعة أو المؤسسة ككل، أما بالنسبة لقائمة الدخل فيكون التأثير على النتيجة النهائية مباشرة إما بالزيادة أو النقصان من خلال أرباح أو خسائر الصرف، وهذا حسب درجة تغير سعر الصرف بين العملتين (العملة الوظيفية وعملة التقرير).

خلاصة الفصل الرابع

جاء هذا الفصل لربط الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي من خلال دراسة أثـــر تغـــيرات أســـعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالـــشلف، حيث تم تقديم عرض عام وشامل عن نشأة المؤسسة وطبيعة نشاطها وتطـــوره خـــلال الفتـــرة (2004-2009)، كما تم تقديم وشرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ليتم التطرق بعدها إلى دراسة حالة استيراد محددة بالعملة الأجنبية، والتي على أساسها تم توضيح الممارسة المحاسبية في معالجة الفرق بين سعري الصرف عند التسجيل أو الاعتراف الأولي وعند التسوية النهائية، وذلك حسب طريقة التسجيل المعتمدة، فوفقا لطريقـــة مدخل العملية الواحدة لا يظهر الفرق في القوائم المالية للمؤسسة كأرباح أو خسائر صرف، على عكـــس طريقة المعاملة المزدوجة التي تعتبر هذا الفرق كأرباح أو خسائر صرف يتم تسجيله في حسابات خاصـــة، وهو ما جاء ضمن متطلبات المخطط المحاسبي الوطني أو متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد على حد سواء من جهة، ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين من جهة أخرى الذي تبنى هو بدوره الأسس والاجراءات المتبعة في تسجيل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية وفقا لطريقة المعاملة المزدوجة.

وفي الأخير تم التعرض إلى دراسة تحليلية لترجمة القوائم المالية للمؤسسة بالاعتماد على طريقة ســـعر الصرف الجاري طبقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، وهي الطريقة التي تضمنها النظـــام المحاسبي المالي، حيث تم تفسير الخطوات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في ترجمة كافة حسابات قائمة الدخل وحسابات قائمة المركز المالي من العملة الوظيفية إلى عملة التقرير.

خاتمة عامة

لقد أثرت التطورات والتغيرات السريعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير على البيئة المحاسبية بسبب ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات، وعولمة الأسواق المالية، وتفتح مختلف الدول على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية، وزيادة احتياجاتهم من المعلومات المالية من أجل ترشيد قراراتهم الاقتصادية، ومع تفاقم المشاكل الاقتصادية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، ظهرت العديد من الاتحادات والهيئات المهنية التي تسعى باستمرار إلى إرساء وضبط المبادئ والقواعد المحاسبية من أجل حماية المحاسب من جهة وتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية من جهة أخرى بمعلومات مفيدة وذات جودة عالية، وكان نتاج كل هذا ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تسعى إلى تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل المحاسبية التي تصادف المحاسب بسبب التغيرات والتطورات السريعة في الظروف الاقتصادية.

كما أدت الزيادة في حركة رؤوس الأموال واتساع المبادلات التجارية وانتقال التكنولوجيا، وزيادة الأنشطة الدولية للمؤسسات متعددة الجنسيات، في ظل التغيرات المستمرة لأسعار الصرف، أدت إلى دفع المحاسبة إلى تعقيدات لم تعرفها من قبل، وظهور مشكلات محاسبية جديدة من أهمها المحاسبة عن المعاملات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية التي تعتبر من المواضيع الهامة، والتي لها انعكاساتها المباشرة على نتائج نشاط المؤسسات ومراكزها المالية.

وجاء موضوع الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما هي انعكاسات تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية، وكيفية معالجتها من منظور المعايير المحاسبية الدولية؟

النتائج

وعلى ضوء ما سبق وبعد استعراض مختلف جوانب الدراسة، ومن خلال تحليل مختلف فصولها النظرية والتطبيقية، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- كل عملية تجارية ومالية تتم مع العالم الخارجي يتولد عنها خطر الصرف نتيجة التغيرات الغير متوقعة في أسعار الصرف والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسائر بالغة ومهمة على نتيجة نشاط المؤسسات ومراكزها المالية، نتيجة ضياع مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة واستمرارها؛
- هناك تطور كبير في الأساليب التي يمكن اللجوء إليها لتسيير وتغطية مخاطر الصرف حتى أنها تشهد يوما بعد آخر ظهور أدوات وصور جديدة تساير وتستجيب للأوضاع والتدفقات المختلفة والمرتبطة بالصرف، وبالتالي أصبح لدى المؤسسة المفاضلة بين الطرق الملائمة للتغطية وفق احتياجاتها ومتطلباتها؛

- أصبحت سياسة تسيير وتغطية الصرف أولى السياسات الهامة التي يجب على المؤسسة إتقانها والتحكم فيها لمواكبة التطورات المستمرة في النشاط الاقتصادي والمالي الدولي للحد من خطر الصرف؛
- إن طرق وبدائل المعالجات المحاسبية عن المعاملات التي تتم بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية تختلف وتتنوع من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير والأعراف المحاسبية السائدة بتلك الدول، الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تخصيص المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين، لتوضيح العمليات وتقديم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لإيجاد الطريقة المثالية لمعالجة فروقات أسعار الصرف الخاصة بهذه العمليات؛
- بالنسبة للمؤسسات التي لها تعاملات مع الخارج محددة بالعملة الأجنبية، وما تحدثه تغيرات أسعار الصرف من آثار على حساباتها، وفي ظل تعدد بدائل المعالجات المحاسبية، فإنه وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين يتم اعتماد طريقة المعاملة المزدوجة في تسوية هذه المعاملات، أين يتم الاعتراف بفوارق الصرف إما دخلا أو مصروفا حسب الحالة.
- بالنسبة لفوارق الصرف الناتجة عن الاستثمار الصافي في المؤسسات الأجنبية، فوفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين يتم معالجتها ضمن بنود حقوق الملكية إلى حين خروج هذا الاستثمار الصافي، أين تدرج في قائمة الدخل (دخلا أو مصروفا).
- بالنسبة لترجمة القوائم المالية الأجنبية وفي ظل وجود عدة طرق للترجمة، وما تحدثه تغيرات أسعار الصرف من آثار سواء على بنود قائمة الدخل أو بنود قائمة المركز المالي، فإنه وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين يتم اعتماد طريقة سعر الصرف الجاري، أي يتم الاعتراف بفروق الترجمة في حسابات خاصة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل؛
- أن المؤسسات الاقتصادية تحقق مزايا من تطبيق متطلبات المحاسبة عن العملات الأجنبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والتي تتمثل في إيضاح المعالجة المحاسبية، بالإضافة إلى تسهيل قراءة القوائم المالية للمستخدمين لها وتحسين قراراتهم المالية، وزيادة كفاءة القوائم المالية للمؤسسات، وتسهيل إجراءات وعمليات المقارنة بين المركز المالي للمؤسسة مع غيرها من المؤسسات المتجانسة المحلية؛
- في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، فإن هناك التزام بتطبيق متطلباتها فيما يتعلق بالمحاسبة عن العملات الأجنبية من قبل المؤسسات الاقتصادية، حيث اشتمل أو تضمن النظام المحاسبي المالي الجديد على متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين.

التوصيات والاقتراحات

بناءاً على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تثبيت أسعار الصرف للعملات وضمان استقرارها لغرض تفادي المشاكل المحاسبية المترتبة عن تغيرات أسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات التي لديها صفقات أو معاملات محددة بعملة أجنبية؛
- على المؤسسات التي تنشط على المستوى الدولي ولديها معاملات محددة بعملة أجنبية أن تعمل على تسديد أو استلام قيمة الصفقات الأجنبية بالعملة الوظيفية لها، وبذلك فهي تتجنب كل المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف؛
- تكييف الإطار القانوني والتشريعي الخاص بسوق الصرف مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من جهة ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى؛
- وجوب تأهيل المؤسسات الاقتصادية المحلية للقيام بترجمة قوائمها المالية بعملات أخرى وفق قواعد ومبادئ محاسبية يكون متعارف عليها، مما يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات وذلك لأغراض تتعلق حصرا بالدعاية والإعلام المالي والاقتصادي الهادف إلى الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- تحديث ومراجعة القوانين والتشريعات بشكل مستمر لمسايرة التطورات الجديدة في المعايير المحاسبية الدولية للأخذ بالتغيرات والتعديلات التي تطرأ على بنود المعايير كما حصل في تعديل بعض بنود المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرين في بداية سنة 2008.

أفاق البحث

تعتبر كل المعايير المحاسبية الدولية من أهم المواضيع الجديرة بالدراسة، وتبقى مجالا خصبا للبحث والإثراء من طرف الباحثين والدارسين، كما يتبين من خلال الخوض في هذه الدراسة بأن هناك جوانب هامة جديرة بالبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى، وهي:

- المحاسبة عن اندماج الأعمال وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية؛
- محاسبة التحوط وإدارة مخاطر المشتقات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية؛

وآمل في الأخير أن أكون قد وفقت في اختيار موضوع البحث ومعالجته، والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1- بدوي محمد عباس، عثمان الأميرة إبراهيم، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

2- بوتين محمد، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.

3- البكري أنس، صافي وليد، **الأسواق المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

4- الجعارات خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

5- جريونينج هيني قان، ترجمة حماد طارق عبد العال، **معايير التقارير المالية الدولية**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

6- هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

7- هزاع مفلح، **التمويل الدولي**، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2007.

8- هندي منير إبراهيم، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

9- أبو زيد محمد المبروك، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

10- حاكم محسن محمد، **أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف**، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، للفترة 22-24 تموز 2003.

11- الحجار بسام، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

12- حماد طارق عبد العال، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

13- حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية أسس الإعـــداد والعـــرض والتحليـــل**، الـــدار الجامعيـــة، الإسكندرية، 2002.

14- الحمزاوي محمد كمال خليل، **سوق الصرف الأجنبي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

15- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

16- الحسيني عرفان تقي، **التمويل الدولي**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.

17- الطرد إسماعيل إبراهيم، **إدارة العملات الأجنبية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيـــع، عمـــان، 2005.

18- كويل برايان، **الحماية من مخاطر العملة**، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنـــشر والتوزيـــع، القـــاهرة، 2006.

19- كويل برايان، **مبادلة العملات**، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

20- لطفي أمين السيد أحمد، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الـــدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

21- لطفي أمين السيد أحمد، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاســـتثمار في البورصـــة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

22- لطفي أمين السيد أحمد، **المحاسبة الدولية – الشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

23- لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**؛ الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

24- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، 2008.

25- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية**، شركة مطابع الخط، عمان، 1999.

26- مطر موسى سعيد، وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيـــع، عمـــان، 2008.

27- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعـــة الثانيـــة، دار الجامعـــة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

28- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة الماليـــة**، دار الجامعـــة الجديـــدة، الإسكندرية، 2002.

29- ناصف إيمان عطية، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

30- عابد محمد سيد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

31- عبد السلام محمود إبراهيم، **المحاسبة المالية المتقدمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

32- عبد العظيم حمدي، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.

33- عوض الله زينب حسين، **الاقتصاد الدولي–العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

34- عطون مروان، **الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

35- عطية عبد الرحمان، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.

36- علاوي لخضر، **نظام المحاسبة المالية–سير الحسابات وتطبيقاتها**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.

37- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

38- صادق مدحت، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

39- القباني ثناء، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

40- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

41- شهاب مجدي محمود، ناشر سوزي عدلي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.

42- شحاتة أحمد بسيوني، علي عبد الوهاب نصر، **المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

43- شحاتة أحمد بسيوني، بدوي محمد عباس، **المحاسبة المالية المتقدمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

44- شحاتة أحمد بسيوني، سليمان محمود السيد، **المحاسبة المالية المتقدمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

45- شحاتة أحمد بسيوني، بدوي محمد عباس، **المحاسبة المالية المتقدمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.

46- شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008.

47- تشوي فردريك، وآخرون، تعريب زايد محمد عصام الدين، **المحاسبة الدولية**، درا المريخ للنشر، الرياض، 2004.

II. المذكرات والأطروحات العلمية

48- أوناسي حسان، **سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية – دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.

49- بودري شريف، **تقلبات أسعار الصرف – الدولار والأورو – وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009/2008.

50- بربري محمد أمين، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005/2004.

51- حمريط محسن، **إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009/2008.

52- عدلي زهير عمر الحلو، **مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

53- علة محمد، **الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

54- العقريب كمال، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006.

55- شيباني سليمان، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر(1963–2006)**، مذكرة ماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

III. التقارير، الملتقيات والمجلات

56- بوعتروس عبد الحق، **تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 16–18 أفريل2007.

57- بوعتروس عبد الحق، **حول أهمية إدارة مخاطر الصرف–حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.

58- بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، **إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 2008.

59- بلعزوز بن علي، **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 210/2009..

60- بن بلغيث مداني، **التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم – المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006.

61- بن بلغيث مداني، **إشكالية التوحيد المحاسبي– تجربة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2002.

62- الجرف ياسر أحمد السيد محمد، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الرياض، 18–19 ماي 2010.

63- كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، **المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17–18 جانفي 2010.

64- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **معيار المحاسبة الدولي 21**، العدد 13، عمان، 2003.

65- مزياني نور الدين، زعيبط نور الدين، **دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس**، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.

66- مزياني نور الدين، فروم محمد صالح، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية – مقومات ومتطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17–18 جانفي 2010.

67- المصري تيسير، **توحيد المعرفة المحاسبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، سوريا، 2007.

68- مخلوف أحمد، **أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي للشركات وعلاقتها بتوليد تقارير مالية عالية الجودة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

69- سلوم حسن عبد الكريم، نوري بتول محمد، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – التحديات – الفرص – الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009.

70- العباس بلقاسم، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر/تشرين الثاني 2003، السنة الثانية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

71- عيه عبد الرحمان، **دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي–حالة الدول العربية النفطية**، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009.

72- الفنيش محمد، **القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة**، صندوق النقد العربي، 2000.

73- صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

74- صلواتشي هشام سفيان، بودلة يوسف، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي الدولي**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

75- قاسمي السعيد، عباس فرحات، **النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

76- الشرايري جمال عادل، وآخرون، **مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدقق الخارجي**، مجلة علوم إنسانية، العدد 35، 2007.

77- تيجاني بالرقي، **التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبة**، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007.

78- غادر محمد ياسين، **دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 25، أفريل 2004.

79- غادر محمد ياسين، **دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثالث، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 27، جوان 2004.

IV. النصوص التشريعية والتنظيمية

80- قرار وزير المالية رقم 42 المؤرخ في 09 أكتوبر 1999، المتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة.

81- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.

82- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

83- مرسوم رئاسي رقم 10-236 مؤرخ في 2010/10/07 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

84- المادة 67 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

85- المادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. OUVRAGES

86- Boursali Rachida, **les normes comptables du scf**, aloulfia talita, Alger, 2010.

87- brun Stephan, **l essentiel des normes comptables international**, 3éme édition, gualino éditeur, paris, 2006.

88- Fontaine Patrice, gestion du risque de change, economica, paris, 1996.

89- Guendouzi Brahim, Relations économiques internationales, el maarifa, Alger, 2008.

90- Guillochon Bernard, **économie internationale**, édition dunod, Paris, 1998.

91- Hutin hervé, et autres, **comptabilité en IFRS**, édition d'organisation, 2004.

92- Julian Jean-Jacques, **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, 2éme édition, Foucher, Vanves, 2007.
93- Maillet Catherine, le Manh Anne**, plein pot normes comptables internationales IAS/IFRS**, 3é édition, foucher, Vanves, 2008.
94- Maillet-Baudrier Catherine, le Manh Anne, **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, 5éme édition, Foucher, Vanves, 2007.
95- Obert Robert, **Pratique des normes IAS/IFRS comparaison avec les règles françaises et les us- gaap**, dunod, paris, 3eme édition, 2006.
96- Ondo Ossa Albert, **économie monétaire internationale**, édition estem paris, France, 1999.
97- Peyrard.J, **risque de change**, vuibert gestion, Paris, 1986.
98- Plihon Dominique, **les taux de change**, 3édition, édition la couverte France, Paris, 2001.
99- Simon yves, **Marché des changes et gestion du risque de change**, Dalloz, Paris, 1995.

II. MEMOIRES

100- Ben Youssef Fatma, **La Politique de change en algerie (avic reference al'abanie)**, mémoire magister, de partement des science de gestion, universite d'alger, 2005/2006.
101- Bourkaib abderrahmane adnane, **les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en algerie**, mémoire de magister ès sciences de gestion, option monnaie et finances, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, 2006/2007.
102- Samir Merouani, **Le projet du nouveau système comptable financier algérien**, Mémoire de magistère en sciences de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, 2006/2007.

III. RAPPORTS, SEMINAIRES ET REVUES

103- Mokhefi.A, Brahami.A, **Les Stratégies De Gestion Du Risque De Change**, troisième forum international sur la gestion des risques de l'entreprise, Chlef, 2008.
104- Sardouk Fatah, **le rôle IASB dan dévelopement IFRS et l'aplication en algerie**, séminaire international sur le nouveau système comptable financier selon les normes comptables internationales, expérimentations des applications et prerspectives, faculté des sciences économiques et des sciences commerciales et des gestion, centre université d`el oued.17-18 janvier 2010
105- Stolowy Hervé, **la comptabilité internationale - essai de définition sur la base d'ouvrages et de syllabus**, communication présentée au 17éme congrès de l'association française de comptabilité, valenciennes, 30-31 mai et 1er juin 1996.

106- Rapport de gestion, Entreprise des ciments et dérivés d'Ech-Cheliff, 2009.
107- Commission des normes comptables, Bulletin 49, juin 2009.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

Http//www.IASplus.com
Http//www.ulum.nl
Http//www.iasb.org
Http//www.ascasociety.org